2009
تقرير سيكوي

مؤشر المساواة
الرابع

مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في اسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر
بحث وكتابة: علاء حمدان وياسر عوّاد

סיכוי سيكوي Sikkuy

2009
تقرير سيكوي

مؤشر المساواة
الرابع

مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في اسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر

بحث وكتابة: علاء حمدان وياسر عوّاد

סיכוי سيكوي Sikkuy

القدس، حيفا – كانون الأوّل 2010

مؤشّر المساواة
بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر
بحث وكتابة: علاء حمدان، ياسر عوّاد

القدس، حيفا، كانون الأوّل 2010

يُنشر هذا التقرير كذلك باللغتين العبريّة والإنجليزيّة
وعلى موقع الجمعيّة www.sikkuy.org.il

الترجمة للعربيّة: **"تواصل"- للترجمة والتعريب**
التدقيق اللغوي: **حنّا نور الحاجّ**
الترجمة للإنجليزيّة: **مريم شليسلبيرغ**
التصميم والإنتاج: UnderGround Studio
إنتاج وإعداد للطباعة: **علاء حمدان**

يُنشر مؤشّر المساواة بدعم مشكور من قبل :

صندوق كاهانوف THE Kahanoff FOUNDATION

סיכוי سيكوي Sikkuy
העמותה לקידום שוויון אזרחי الجمعية لدعم المساواة المدنية
The Association for the Advancement of Civic Equality

©نسمح ونوصي بالتصوير والنسخ والاقتباس من هذا التقرير مع ذكر المصدر بشكل مفصّل. لا يُؤذَن بإعادة طباعة التقرير إلا بإذن خطّي من المحرّر.

القدس
شارع همشوررت راحيل 17، بيت هَكيرم، القدس 96348
هاتف 02-6541225 ، فاكس : 02-6541108، jerusalem@sikkuy.org.il

حيفا
جادة بن غوريون 57، ص.ب 99650 حيفا 31996
هاتف: 04-8523188، فاكس: 04-8523065، haifa@sikkuy.org.il

المشاركون في بناء المؤشّر وإعداده

اللجنة التوجيهيّة لبناء المؤشّر

البروفيسور محمّد حاجّ يحيى، بروفيسور عضو، ويشغل الكرسي على اسم غوردون براون في مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي على اسم باول بيرفالد، الجامعة العبرية، القدس.

البروفيسور راسم خمايسي، بروفيسور عضو في قسم الجغرافيا والدراسات البيئيّة في جامعة حيفا.خبير في الجغرافيا ومخطّط مدن.

البروفيسور يوسي ياهاف، بروفيسور متقاعد في علم الإحصاء، الجامعة العبريّة، الإحصائيّ الحكوميّ (سابقًا).

البروفيسور دافيد نحمياس، بروفيسور للسياسات العامّة ونُظُم الحكم، المركز المتعدّد المجالات، هرتسليا.

خبراء في مجال المضامين

د. خالد أبو عصبة، مدير معهد مسار للأبحاث والتخطيط والاستشارة، ومعهد فان لير في القدس.

د. عنات بن سيمون، المركز القطريّ للامتحانات والتقييم.

د. جوني غال، مدرسة العمل الاجتماعيّ، الجامعة العبريّة في القدس.

د. نهاية داود، مدرسة الصحّة الجماهيريّة، هداسا، الجامعة العبريّة في القدس، قسم الأمراض المُعدية،جامعة بن غوريون.

د. رافيت حنانئيل، قسم السياسات العامّة، ورئيسة برنامج القانون والبيئة، كلّيّة القانون ومدرسة الدراسات البيئيّة على اسم فورتير، جامعة تل أبيب.

السيّد محمّد خطيب، جمعيّة الجليل، محاضر في مجال تطوير الصحّة، قسم التمريض، جامعة حيفا.

البروفيسور راسم خمايسي، قسم الجغرافيا، جامعة حيفا.

د. سامي ميعاري، الجامعة الأوروبيّة، إيطاليا.

د. شلومو سفيرسكي، المدير الأكاديميّ، مركز أدفاه.

بروفيسور يوسي كاطان، مدرسة العمل الاجتماعيّ، جامعة تل أبيب.

طاقم موظّفي سيكوي

الخبير المركزيّ في بناء المؤشّر

السيّد ياسر عوّاد، مدير مشروع التمثيل الملائم والمساواة في العمل في جمعيّة سيكوي. يُعِدّ للدكتوراه في قسم الإحصائيّات في جامعة حيفا، ومدير مجال البحث في مؤسّسة التأمين الوطنيّ (سابقًا).

بحث وكتابة: **علاء حمدان، ياسر عواد**

محرّر التقرير: **المحامي علي حيدر**، مدير مشارك في جمعيّة سيكوي.

الفهرست

الصفحة	الموضوع
6	**رسوم بيانيّة وجداول**
9	**كلمة المديرَيْن**
12	**موجز**
16	**مؤشّر المساواة** 2009: مقدّمة وشروح
22	**الفصل الأول:** مؤشّر الصحّة
34	**الفصل الثاني:** مؤشّر الإسكان
49	**الفصل الثالث:** مؤشّر التربية والتعليم
63	**الفصل الرابع:** مؤشّر التشغيل
75	**الفصل الخامس:** مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ
85	**الفصل السادس:** مؤشّر المساواة الموزون 2009
92	**مفتاح الدلائل والمتغيّرات**

رسوم بيانية وجداول

رسم أ	قيم المؤشّرات الموزونة 2006-2009	13
رسم ب	قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحّة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه الاجتماعي ومؤشّرات المساواة الموزونة 2008-2009	13
الرسم 1.1	قيمة مؤشّر الصحّة 2009 مقابل قيمة مؤشّر 2008	25
الرسم 1.2	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة في صفوف الذكور والإناث حسب المجموعة السكّانيّة	26
الرسم 1.3	نسبة وفيات الرضّع (لكلّ 1,000 ولادة حيّ) حسب المجموعة السكّانيّة	28
الرسم 1.4	نسبة الوفاة لكلّ 100,000 نسمة حسب فئات عُمُريّة منتقاة ومجموعات سكّانيّة	29
الرسم 1.5	نسبة المدخّنين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	32
الرسم 2.1	قيمة مؤشّر الإسكان 2009 مقابل مؤشّر 2008	38
الرسم 2.2	نسبة القاطنين في شقّة مُتملكة، حسب المجموعة السكّانيّة	40
الرسم 2.3	قيمة الشقّة المتملكة حسب المجموعة السكّانيّة (بآلاف الشواقل)	41
الرسم 2.3.1	قيمة الشقّة المتملكة في البلدات اليهوديّة والبلدات العربيّة بين العامين 2000-2007 (بآلاف الشواقل)	41
الرسم 2.4	نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكوميّة من مجموع حالات الشروع في إنشاء المساكن في المدن والقرى التي يسكنها 10,000 مواطن فما فوق	42
الرسم 2.5	معدّل عدد الغرف في الشقّة السكنيّة ومعدّل عدد الأنفس للغرفة الواحدة حسب المجموعة السكّانيّة	43
الرسم 2.5.1	توزيعة الأُسَر حسب عدد الغرف في الشقّة، وحسب المجموعة السكّانيّة، 2008 (بالنسب المئويّة)	44
الرسم 2.5.2	معدّل الأنفس للغرفة حسب مساحة المنزل، والمجموعة السكّانيّة، 2008	45
الرسم 2.5.3	توزيعة الأُسَر مع أولاد حسب كثافة السكن والمجموعة السكّانيّة، 2008	45
الرسم 2.6	معدّل إنفاق الأُسَر الشهريّ على المسكن، ومعدّل مدفوعات الأرنونا للأُسَر (شيكل في الشهر)	47
الرسم 3.1	قيمة مؤشّر التربية والتعليم 2009 مقابل قيمة مؤشّر 2008	50
الرسم 3.2	معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في التعليم الابتدائيّ وفوق الابتدائيّ في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ	52
الرسم 3.3	معدّل ساعات التدريس للطلاّب في التعليم الابتدائيّ وفي التعليم فوق الابتدائيّ في التعليم العبري والتعليم العربي	53
الرسم 3.4	نسبة المعلّمين الأكاديميّين ونسبة المعلّمين غير المؤهّلين في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ	54
الرسم 3.5	نسبة الأولاد في سنّ العامين وفي سنّ 3-4 أعوام في رياض الأطفال والروضات ودور الحضانة حسب المجموعة السكّانيّة	56
الرسم 3.6	نسبة التسرّب بين الطلبة من الصفوف التاسعة حتّى الثانية عشرة	56
الرسم 3.7	نسبة الطلاّب في الجامعة من مجموع الفئة العمُريّة 20-34 حسب المجموعة السكّانيّة	58
الرسم 3.8	أبناء 15 عامًا فما فوق من ذوي 8 سنوات دراسيّة وذوي 13 سنة دراسيّة وأكثر حسب المجموعات السكّانيّة	59
الرسم 3.9	متوسّط عدد سنوات الدراسة لدى أبناء 15 عامًا فما فوق	59
الرسم 3.10	نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلبة الصفوف الثانية عشرة، ونسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعات بين طلبة الصفوف الثانية عشرة	60
الرسم 3.11	معدّل العلامات في امتحانات الميتساف في صفَّي الخامس والثامن في التعليم العبريّ وفي التعليم العربيّ	61
الرسم 4.1	قيمة مؤشّر التشغيل 2009 مقابل قيمة مؤشّر 2008	65
الرسم 4.2	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	67
الرسم 4.3	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة، 2008	68

الرسم 4.4	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة، والمجموعة السكّانيّة، 2008	68
الرسم 4.5	نسبة غير المشغَّلين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة، 2008	69
الرسم 4.6	توزيع المشغَّلين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة	70
الرسم 4.7	توزيع المشغَّلين حسب فروع التشغيل والمجموعة السكّانيّة	71
الرسم 4.8	توزيعة المشغَّلين في سلك خدمة الدولة حسب المجموعة السكّانيّة- 2009 (بالنسب المئويّة)	72
الرسم 5.1	قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعي للعام 2009 مقابل قيمة مؤشّر 2008	76
الرسم 5.2	المجموع الكلّيّ المعدّل للإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنوي على الرفاه (بالشيكل للفرد)	79
الرسم 5.3	معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ في البلدات اليهوديّة والبلدات العربيّة	80
الرسم 5.4	انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس، والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة	82
الرسم 5.5	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة	83
الرسم 5.6	نسبة الأنفس والأولاد الذين ينجون من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 2000-2008 حسب المجموعات السكّانيّة	84
الرسم 6.1	قيم المؤشّرات الموزونة 2006-2009	85
الرسم 6.2	قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحّة، والإسكان، والتعليم،والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ، ومؤشّرات المساواة الموزونة 2008-2009	86
الرسم 6.3	الإنفاق القوميّ للمؤشّرات الخمسة التجميعيّة، مؤشّر 2008 ومؤشّر 2009 (ملايين الشواقل)	90

جدول أ	عيّنة بلدات يهوديّة وعربيّة وعدد السكان في كل واحدة من البلدات	78
جدول 6.1	مركّبات الإنفاق القوميّ على الإسكان 2008	87
جدول 6.2	مركّبات الإنفاق القوميّ على التشغيل 2008	88
جدول 6.3	مركّبات الإنفاق القوميّ على الرفاه 2008	89
جدول 6.4	احتساب قيمة المؤشّر الموزون	91

كلمة المديرَيْن

المطلوب: تغيير جوهريّ وفوريّ

سيبقى العام 2010 في الذاكرة كأحد أقسى الأعوام في تاريخ المجتمع في إسرائيل، لا سيما في تاريخ الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة، حيث تميّز هذا العام بتفاقم النزعة العدوانيّة والعنصريّة، والإقصاء المؤسّساتيّ والعامّ تجاه المواطنين العرب.

إلى هذا تنضاف الشرعيّةُ التي أضفتها المؤسّسة الحاكمة على حزب يسرائيل بيتينو ("إسرائيل بيتنا")، بفعل تحويلها إلى شريكة مركزيّة في الائتلاف، وتبوُّؤ رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان لمنصب وزير الخارجيّة ونائب رئيس الحكومة. هذه الشرعيّة السياسيّة تُمنح لحزب يرفع راية نزع الشرعيّة عن المواطنين العرب، ويقدّم مشاريع قوانين تقيّد حقوقهم، ويعمل مرّة تلو الأخرى على دفع فكرة "التبادل السكّانيّ" قُدُمًا بغية حرمان المواطنين العرب من جنسيّتهم. تُشكّل حقيقة قيام حزب يتبنّى مواقف متطرّفة كهذه بدور مركزيّ في الحكم، تشكّل ظاهرة استثنائية في الحياة الديمقراطيّة، وتشير إلى تدهور خطير في تعامل السلطة مع المواطنين العرب. امتدّت بصمات هذا التدهور إلى داخل الحكومة حيث أصيب عدد كبير من أعضائها بلوثة العنصريّة والكراهية والإقصاء تجاه المجتمع العربيّ. وامتدّت هذه اللوثة لتطال الجمهور الواسع، حيث تحوّل جزء منه من التعبير عن مواقف ضدّ الجمهور العربيّ إلى أفعال ميدانيّة، نحو التعرّض الفعليّ للطلبة العرب في صفد، ودعوة الحاخامات الجمهور اليهوديّ بعدم بيع أو تأجير الشقق والبيوت للعرب.

تميّز العام المنصرم بتطرّف الكنيست وتحوّله إلى حلبة نشاط مركزيّة ضدّ الجمهور العربيّ. يبرز هذا التطرّف من خلال مَنْحَيَيْن اثنين، يتجسّد أوّلهما في ازدياد عدد مشاريع القوانين التي توجَّه ضدّ المواطنين العرب، نحو المصادقة على قانون لجان القبول في البلدات الجماهيريّة، ذلك الذي يمكّن هذه اللجان من رفض قبول المرشّحين بحسب حزمة من المعايير التي تبتغي إقصاء المواطنين العرب، وحزمة من مشاريع القوانين التي تقرن الولاء بالمواطنة، وتشترط بالتالي امتلاك هذه المواطنة بموقف سياسيّ. ينعكس المنحى الثاني من خلال حملة متواصلة ودءوبة من التنكيل، ونزع الشرعيّة عن أعضاء كنيست عرب ، وسلب حقوقهم السياسيّة. تتوّجت هذه الحملة بالتعرّض الجسديّ لعضوة الكنيست حنين زعبي من التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ في شهر حزيران 2010.

بالإضافة إلى ما يجري داخل الحكومة والكنيست، حصل تدهور في مواقف الجمهور اليهوديّ تجاه قيمة المساواة، إذ أظهر مؤشّر الديمقراطيّة للعام 2010 الذي نشره المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة في نهاية تشرين الثاني 2010، أظهر نزعة تعاظم في المواقف المعادية للعرب. 70% من الجمهور اليهوديّ يعارضون ضمّ أحزاب عربيّة للائتلاف الحكوميّ ولتسمية وزراء عرب. واعتقد 86% من هذا الجمهور بأن على القرارات المصيريّة للدولة أن تتخذ بأغلبية يهوديّة. واعتقد 62% من اليهود بضرورة عدم أخذ مواقف المواطنين العرب في الحسبان في القضايا الأمنيّة والخارجيّة ما دامت إسرائيل في حالة نزاع مع الفلسطينيّين. وقال 55% إنّهم يقبلون قيام إسرائيل بتوفير ميزانيّات أكبر للمدن والقرى اليهوديّة منها للمدن والقرى العربيّة.

هذه البيانات تشكل مصدرا للقلق بسبب خطورتها على مكانة المواطنين العرب وعلى العلاقات بين المجموعتين السكانيتين، وبسبب عدم أخلاقيّتها وتعارضها مع القانون الدوليّ في كلّ ما يتعلّق

بحقوق الشعوب الأصليّة، إضافة إلى رفضها رفضا قاطعاً من قبل الجمهور العربي. هذا القانون يُقرّ بمنح المجموعات القوميّة الأصليّة حقوقًا فرديّة وجماعيّة، وبحقّها في العيش في وطنها (أسوة بسائر المواطنين) في ظلّ نظام ديمقراطيّ تسوده المساواة الحقيقية. يُفترض في هذه البيانات أن تثير قلق صنّاع القرار وعموم الجمهور في إسرائيل. يستوجب الأمر كذلك اتّخاذ إجراءات تربويّة عميقة تعمل على إحداث تغيير قِيَميٍّ وعمليّ.

على الرغم من ذلك، من المهمّ الإشارة إلى أنّ صراعًا يدور داخل المجتمع الإسرائيليّ بين دعاة المساواة والمشارَكة والأصوات التي تنادي بتعميق التمييز وغياب المساواة. في العام الأخير، عزّز دعاة المساواة ،رغم قلتهم، نضالهم كَردّ فعل على تعاظم قوّة المنادين بالتمييز. تدير القوى الداعمة للمساواة والمشاركة معركة ضدّ النزعات المناهضة للديمقراطيّة، وتُسمع صوتها عاليًا وبشكل حازم في جميع الميادين العامّة، وتجنّد لهذا النضال شرائح إضافيّة من المجتمع الإسرائيليّ.

أحيا الجمهور العربيّ في شهر تشرين الأوّل الفائت ذكرى أحداث أكتوبر 2000 (انتفاضة الأقصى)، التي قُتل خلالها 13 شابًّا عربيًّا برصاص قوّات الشرطة. وعلى الرغم من مرور الكثير من الوقت، لم تقدَّم لوائح اتّهام ضدّ أيّ من المتورّطين في القتل، بل على العكس، إذ قام المستشار القضائيّ للحكومة بإغلاق ملفّات التحقيق. مؤخّرًا مرّت كذلك سبع سنوات على نشر توصيات لجنة التحقيق الرسميّة برئاسة القاضي ثيودور أور، التي حقّقت في هذه الأحداث، ودعت إلى تطبيق حقوق الجمهور العربيّ. وعلى الرغم من تبنّي الحكومة لهذه التوصيات، بقيت غالبيّتها حبرًا على ورق.

ولا يجدر بنا تغييب حقيقة أنّ ما حصل في أكتوبر 2000 لم يكن حدثًا عابرًا، بل بالعكس، فبالنسبة للجمهور العربيّ يدور الحديث عن " شرخ متدحرج" ينتقل من حدث لآخر، ويتشكّل لبنة فوق لبنة، ويومًا بعد يوم، ويتعاظم ويتفاقم، ويُراكِمُ المزيد من الإحباط ومشاعر المرارة، ويتشعّب ويتعقّد. لذا ينبغي لقيادات دولة إسرائيل أن تتعامل على نحوٍ فعليّ وحقيقيّ مع هذا الواقع المشبع بالصراع.

يناضل الجمهور العربيّ، بقيادة لجنة المتابعة للجماهير العربيّة والمجتمع المدني، ضدّ سياسة الحكومة التمييزيّة وضدّ نزعات العنصريّة والتطرّف تجاه هذا الجمهور وقياداته. يركّز الجمهور العربيّ المجهود ويبعث برسائل في ثلاث قضايا مركزيّة تقضّ مَضاجع الجمهور العربيّ: سياسة هدم المنازل (لا سيّما في النقب)، وملاحقة القيادات السياسيّة والجماهيرية العربيّة، والأزمة المزمنة في صفوف السلطات المحلّيّة العربيّة.

هذا ليس أوان الصمت وغضّ الطرف. يلحّ علينا الواقع بالعمل، وحريٌّ بكلّ القلقين على وجود النظام الديمقراطيّ والحياة المشتركة والمتساوية في إسرائيل، حريٌّ بهم أن يشاركوا في عمليّة التغيير. حريٌّ بنا جميعًا أن نعمل على ترسيخ الأخلاق والقيم في العمل السياسيّ وفي الخطاب العامّ، وتطوير ممارسات واضحة للنضال ضدّ القمع، وتطوير المساواة، وترسيخ الديمقراطيّة.

تجدر الإشارة إلى حقيقة أنّ الحكومة قد اتّخذت قرارًا في شهر آذار عام 2010 بتخصيص 800 مليون شيكل لـ 13 سلطة محلّيّة عربيّة ضمن خطّة خماسيّة تتمحور في أربعة مجالات: السكن؛ التشغيل والمناطق الصناعيّة؛ المواصلات؛ مكافحة العنف. نحن من جهتنا نعتقد أنّ هذه الخطّة، ووضع تطبيقها بيد سلطة التطوير الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ (والتي يديرها مواطن عربيّ)، تشكّل خطوة مهمّة في الاتّجاه الصحيح، لكنّها لا تستجيب على نحو كاف لاحتياجات الجمهور العربيّ، وذلك أنّها لا تشمل جميع المواطنين العرب، وجميع المَرافق التي تعاني مِن التمييز الخطير في رصد المَوارد. وقد قرّرت جمعيّة سيكوي ألاّ تقتصر مشاركتها على متابعة تنفيذ البرنامج فحسب، بل أن تتمثّل كذلك

في مساعدة السلطات المحلّيّة العربيّة وسلطة التطوير الاقتصاديّ على نحو فعّال، وذلك بغية تعزيز فرص نجاحها، وبغية الدفع نحو تغيير حقيقيّ وظاهر للعيان في الواقع المعيشيّ للبلدات المشاركة في الخطّة. بقيامنا بذلك، يحدونا الأمل ألاّ تنضمّ هذه الخطّة إلى قائمة طويلة من القرارات والمخطّطات الحكوميّة السابقة لتطوير الوضع الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ، بقيت مجرّد حبر على ورق. في المقابل، نحثّ الحكومة على التعجيل في بلورة خطّة شاملة تلبّي مجمل احتياجات الجمهور العربيّ بالتعاون مع خبراء وقياديّين عرب، وتتضمّن أهدافًا وغايات واضحة، وجداول زمنيّة، وضمان تخصيص الميزانيّات التي تستوجبها هذه الخطّة.

في العام 2010، عمّقت جمعيّة سيكوي نشاطها من أجل تقليص التمييز بين اليهود والعرب في إسرائيل بسبل شتّى. وقد شكّل نشر أنموذج عمل جمعيّة سيكوي "من العوائق إلى الفرص" علامة فارقة مهمّة في نضالنا من أجل تغيير الواقع. يرسم هذا الأنموذج منهج عمل مقابل الحكومة والسلطات المحلّيّة العربيّة بغية تشخيص العوائق وبلورة التوصيات المتعلّقة بوضع السياسات. بالإضافة إلى ذلك، ما فتئنا نوسّع نشاطاتنا في كلّ واحد من المشاريع الستّة التي تنفّذها الجمعيّة مقابل الوزارات الحكومة، ومقابل الحكم المحلّيّ، ومقابل الجمهور الواسع.

في ما يلي، نقدّم لكم مؤشّر المساواة الرابع. وكما في ما سبقه من المؤشّرات، عمل فريق كبير من الخبراء وأعضاء طاقم سيكوي على إعداد المؤشّر الحاليّ. يجري الحديث حول مؤشّر مهنيّ وموضوعيّ يرتكز إلى متودولوجيّة (منهجيّة) علميّة. هذا العام -كما في الأعوام السابقة-، **يظهر المؤشّر تعمّق غياب المساواة بين اليهود والعرب في كل واحد من المجالات التي فحصناها تقريبًا، وكذلك في المؤشّر الموزون.** تشكّل بيانات المؤشّر شارات تحذير من النتائج الهادمة لسياسة الدولة، وتشكّل التحليلات والتبصّرات المرافقة للبيانات قاعدة لتغيير هذه السياسة.

تؤمن جمعيّة سيكوي أنّ العمل المشترك للعرب واليهود في إسرائيل يشكّل أداة مهمّة لتغيير الواقع في إسرائيل. دون كلل يعملُ طاقم جمعيّة سيكوي، ومجلس إدارتها، ومؤيّدوها وأنصارها كافّة، على خلق مجتمع مشتركٍ يرتكز إلى المساواة التامّة بين جميع المواطنين في إسرائيل. نحن نؤمن أنّ استمرار التمييز والفجوات، وتعاظُم الاعتداءات على المواطنين العرب، ليسا قدَرًا من السماء بل دعوة للعمل. سنواصل عملنا إلى أن يبزغ فجر التغيير المنشود.

بودّنا تقديم التحيّة إلى طاقم عاملي جمعيّة سيكوي الذين عملوا وساهموا في إعداد المؤشّر. شكرنا الخاصّ للسيّدين علاء حمدان وياسر عوّاد اللذين استثمرا الكثير من الوقت والتفكير في تحسين المؤشّر، وتجميع البيانات، ومعالجتها، وكتابة التقرير الماثل بين أيديكم. كذلك نشكر سائر أعضاء فريق عمل الجمعيّة الذين لم يبخلوا بملاحظاتهم القيّمة. نشكر أعضاء اللجنة التوجيهيّة لبناء المؤشّر: البروفيسور دافيد نحمياس، والبروفيسور محمّد حاجّ يحيى، والبروفيسور يوسي ياهَف، والبروفيسور راسم خمايسي، الذين رافقوا عمل أعضاء الفريق على إتمام المؤشّر الرابع. نشكر كذلك طاقم خبراء المضامين الذين لم يضنّوا بإبداء ملاحظاتهم وتوصياتهم: د. خالد أبو عصبة؛ د. عنات بن سيمون؛ د. جوني غال؛ د. نهاية داوود؛ د. رافيت حنانئيل؛ السيّد محمّد خطيب؛ البروفيسور راسم خمايسي؛ د. سامي ميعاري؛ د. شلومو سفيرسكي؛ البروفيسور يوسي كاطان.

مع تحيّات

المحامي علي حيدر ورون چيرلتس

مديران عامّان مشاركان

موجز

جمعيّة سيكوي هي منظّمة مشتركة لليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل، وتعمل على تحقيق المساواة التامّة بين المواطنين، وتأخذ على عاتقها مسؤوليّة مدنيّة لتطوير وعرض مؤشّر المساواة بين اليهود والعرب للسنة الرابعة على التوالي. يشكّل مؤشّر المساواة ثمرة عمل كوكبة من الخبراء العرب واليهود ممّن ذاع صيتهم في البلاد، ساهم هؤلاء بوقتهم وخبراتهم ودرايتهم بغية بناء هذا المؤشّر المتميّز. للسنة الرابعة على التوالي، تُظهر لنا البيانات تَواصُل تفاقم عدم المساواة بين العرب واليهود، واتّساع الفجوات بين المجموعتين، لغير صالح الجمهور العربيّ.

مؤشّر المساواة الذي تبنيه جمعيّة سيكوي هو المؤشّر التجميعيّ الأوّل في البلاد الذي يحلّل على نحو منهجيٍّ الفجوات بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل، من خلال المؤشّر، نعمل على عرض مقارنةً واسعة قدر الإمكان بين اليهود والعرب في مجالات مختلفة، وكلّ ذلك -بطبيعة الحال- بالاستناد إلى محدوديّة بنك البيانات المتوافرة لدينا. يتمحور المؤشّر الحاليّ -كما المؤشّرات التي عرضت في السنوات الفائتة- في الجانب الاجتماعيّ الاقتصاديّ فقط، ويشمل مجالات الصحّة، والإسكان، والتربية والتعليم، والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ.

بغية تقييم مستوى المساواة تقييمًا كمّـيًّا بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيّرات، ثمّة حاجة إلى بناء مؤشّر تجميعيّ (تكامليّ)، بواسطته يُمكن ربط جميع المتغيّرات معًا، ومَوْزَنَتها في قيمة شاملة واحدة، يمنح المؤشّر التجميعيّ وزنًا لكلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة حسب حصّتها من المجموعة السكّانيّة العامّة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكّانيّتين بالنسبة لكلّ واحد من المتغيّرات. ما يعنيه الأمر هو أنّه في ظروف المساواة ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجماليّ "كعكة" الموارد مع حصّتها في المجموعة السكّانيّة العامّة. تجري مَوْزَنة المؤشّرات التجميعيّة الخمسة داخل مؤشّر موزون واحد، ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (التربية والتعليم؛ الصحّة؛ الرفاه الاجتماعيّ؛ التشغيل؛ الإسكان) في المؤشّر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العامّ للإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمعةً.

يتحرّك مدى قيم المؤشّر، بين (1-) وَ(1). عندما تكون قيمة المؤشّر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامّة؛ وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة (1)، دلّ الأمرُ على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة اليهوديّة، وعندما ينحرف المؤشّر نحو قيمة (1-)، يشير الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة العربيّة.

قيمة مؤشّر المساواة الموزون للعام 2009 تشير إلى تعاظم غياب المساواة بين اليهود والعرب، أي ارتفاع في الفجوات بين المجموعتين السكّانيّتين لصالح السكّان اليهود. قيمة مؤشّر المساواة للعام 2009 هي 0.3661- مرتفعة نسبيًّا مقارَنةً بمؤشّر 2008 (0.3600)، ومؤشّر 2007 (0.3500) ومؤشّر 2006 (0.3450). بعبارة أخرى: في الفترة الواقعة بين العامين 2006 وَ2009، حصل ارتفاع مثير للقلق بنسبة 6.1% في مؤشّر غياب المساواة العامّة بين اليهود والعرب (راجعوا الرسم أ).

الرسم "أ"- قيم المؤشّرات الموزونة 2006-2009[1]

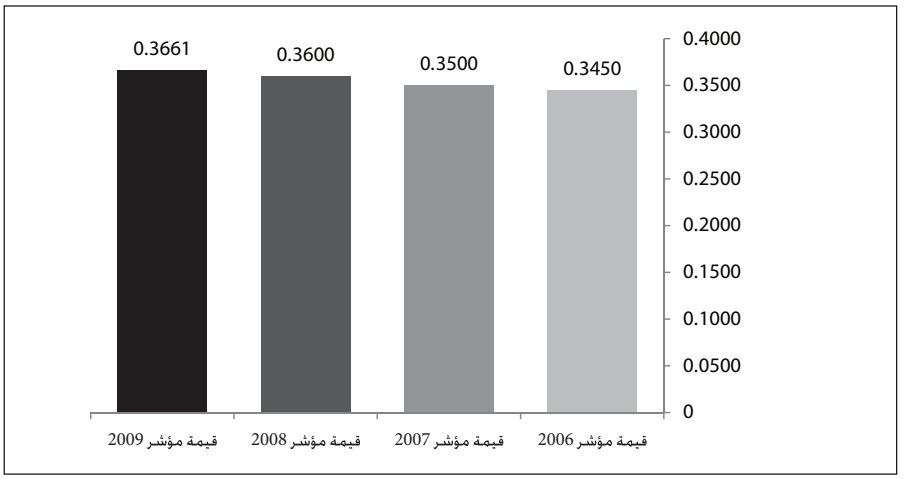

لشديد أسفنا، يُستدلّ من المؤشّر الحاليّ اتّساع لأبعاد غياب المساواة في أربعة من خمسة المجالات التي جرى فحصها (مجال التربية والتعليم هو الاستثناء). هذا الاتّساع يشكّل استمرارًا لنزعة تعاظم الفجوة منذ طرح المؤشّر الأوّل في العام 2006.

في ما يلي التغييرات الحاصلة في الفترة الواقعة بين العامين 2008 وَ 2009 بحسب المجالات المختلفة:

الرسم "ب": قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحّة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه، ومؤشّرات المساواة الموزونة 2008-2009

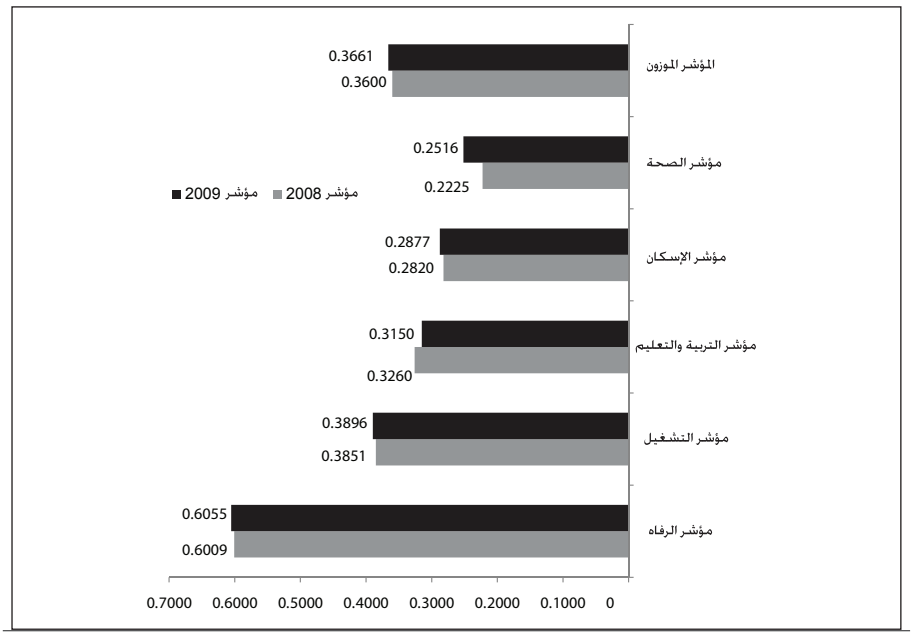

1 بغية توفير إمكانيّة إجراء مقارنة بين مؤشّر 2006 ومؤشّرات 2007 وَ 2008 وَ 2009، جرى توحيد قاعدة الاحتساب بمساعدة معدّل متحرّك. حيث جرى احتساب مؤشّر 2006 مجدّدًا بصيغة مؤشّر 2007 على النحو التالي: لم يجر الاحتساب إلاّ بالنسبة لمؤشّري الإسكان والرفاه الاجتماعيّ (حيث حصل بالنسبة لهما تغيير في قاعدة الاحتساب) للعام 2006 بصيغة 2007. وذلك من خلال تنقيص قيمة مؤشّر 2007 في هذين المجالين بنسبة ارتفاع هذين المؤشّرين بين مؤشّر 2006 ومؤشّر 2007 بصيغة 2006.

الصحّة

قيمة مؤشّر الصحّة للعام 2009 هي الأدنى من بين المؤشّرات الخمسة. على الرغم من ذلك يظهر ارتفاع في قيمته للسنة الرابعة على التوالي. هذا الارتفاع يشير إلى اتّساع الفجوة لصالح الجمهور اليهوديّ. يقف مؤشّر الصحّة للعام 2009 على 0.2516 مقابل 0.2225 في مؤشّر العام 2008، وَ 0.2108 في مؤشّر 2007 وَ 0.2076 في العام 2006. هذه النتائج تشير بوضوح إلى تفاقم الوضع، أي **اتّساع بنسبة نحو 21% في غياب المساواة في مجال الصحّة** لصالح الجمهور اليهوديّ منذ العام 2006.

الإسكان

قيمة مؤشّر الإسكان للعام 2009 مرتفعة ارتفاعًا ملحوظًا -مقارنةً بالأعوام التي سبقتها-، وتصل إلى 0.2877 مقارنة بـ 0.2820 في عام 2008، وَ 0.2706 في العام 2007، وَ 0.2678 في مؤشّر 2006.[2] هذه النتائج تشير إلى حصول تفاقم في الوضع، وأنّ **عدم المساواة بين اليهود والعرب في مجال الإسكان قد ارتفع بنحو 7.4%** لصالح الجمهور اليهوديّ منذ العام 2006.

التربية والتعليم

تشير قيمة مؤشّر التربية والتعليم للعام 2009 إلى تراجع في السنوات الأخيرة: 0.3150 مقابل 0.3260 في مؤشّر العام 2008، وَ 0.3413 في مؤشّر 2007 وَ 0.3420 في مؤشّر 2006. هذه النتائج تشير إلى **تقليص بنحو 7.8% في عدم المساواة** بين اليهود والعرب **بدءًا من العام 2006**.

التشغيل

تشير قيمة مؤشّر التشغيل للعام 2009 إلى حصول ارتفاع على النحو التالي: 0.3896 مقابل 0.3851 في مؤشّر 2008، وَ 0.3705 في مؤشّر 2007 ، أي ارتفاع بنحو 5.1%، مقابل تراجع لنحو 4.7% بين العامين 2006 وَ 2007 ، من 0.3882 إلى 0.3705. **الاتّجاه العامّ يشير إلى ارتفاع طفيف في مؤشّر التشغيل**.

الرفاه الاجتماعيّ

قيمة مؤشّر الرفاه للعام 2009 هي الأعلى من بين جميع المؤشّرات التجميعيّة، وقد بلغ هذا العامَ 0.6055 مقابل 0.6009 في مؤشّر 2008، وَ 0.5595 في مؤشّر 2007 وَ 0.5386 في مؤشّر 2006.[3] يشهد مؤشّر الرفاه ارتفاعًا للسنة الرابعة على التوالي، ممّا يعني أنّ الفجوات بين اليهود والعرب تتّسع لصالح الجمهور اليهوديّ. يدور الحديث عن **ارتفاع حادّ بنسبة 12.4% بين العامين 2006 وَ 2009**.

تلخيص

يكشف مؤشّر 2009 للجمهور وصنّاع القرار في الدولة عن صورة قاسية. ينبع غياب المساواة بين اليهود والعرب من الفجوة القائمة بين المساهمات الحكوميّة، ومن الفجوة بين اليهود والعرب في امتحان الحصيلة النهائيّة للسياسات الحكوميّة على مرّ الزمن، أي نتائج جودة الأداء لهذه السياسة[4].

2 راجعوا الملاحظة رقم 1.

3 راجعوا الملاحظة رقم 1.

4 تتجسّد جودة التنفيذ في قيمة المتغيّرات في المؤشّر، سواء أكانت تلك متغيّرات تُجسّد استثمار مساهمات مباشرة (نحو ميزانيّات مكاتب الشؤون الاجتماعيّة، وقوى التدريس وغيرها)، أم متغيّرات تعبّر عن النواتج (نحو المستوى التعليميّ، والفقر، والتشغيل وغير ذلك).

تنعكس هذه الفجوة في المجالات التالية:

- **في مجال الصحّة**، إنّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميّة تجاه النسمة الواحدة في صفوف السكّان اليهود مماثل لاختبار التنفيذ تجاه 1.28 نسمة في صفوف السكّان العرب في مؤشّر 2008، وتجاه 1.33 نسمة في مؤشّر 2009.
- **في مجال الإسكان**، إنّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميّة تجاه النسمة الواحدة في صفوف السكّان اليهود مماثل لاختبار التنفيذ تجاه 1.39 نسمة في صفوف السكّان العرب في مؤشّر 2008 وتجاه 1.40 نسمة في مؤشّر 2009.
- **في مجال التربية والتعليم**، إنّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميّة تجاه النسمة الواحدة في صفوف السكّان اليهود مماثل لاختبار التنفيذ تجاه 1.48 نسمة في صفوف السكّان العرب في مؤشّر 2008 وتجاه 1.46 نسمة في مؤشّر 2009.
- **في مجال التشغيل**، إنّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميّة تجاه النسمة الواحدة في صفوف السكّان اليهود مماثل لاختبار التنفيذ تجاه 1.62 نسمة في صفوف السكّان العرب في مؤشّر 2008 وتجاه 1.64 نسمة في مؤشّر 2009.
- **في مجال الرفاه**، إنّ اختبار جودة التنفيذ الحكوميّة تجاه النسمة الواحدة في صفوف السكّان اليهود مماثل لاختبار التنفيذ تجاه 2.5 نسمة في صفوف السكّان العرب في مؤشّر 2008 وتجاه 2.53 نسمة في مؤشّر 2009.

على وجه العموم، إنّ اختبار جودة التنفيذ العامّ للحكومة تجاه النسمة الواحدة في صفوف السكّان اليهود مماثل لاختبار جودة التنفيذ تجاه 1.56 نسمة في صفوف السكّان العرب في مؤشّر 2008 وتجاه 1.58 في مؤشّر 2009.

مع إتمام أربع سنوات من المتابعة، تشير نتائج هذا المؤشّر إلى تفاقم غياب المساواة بين المواطنين اليهود والعرب للسنة الرابعة على التوالي. في العام الفائت، تعاظم غياب المساواة في كلّ واحد من المجالات باستثناء مجال التربية والتعليم. الصورة التي تُستشفّ من هذه البيانات مدعاة للقلق، وينبغي لها أن تقرع ناقوس الخطر في صفوف صنّاع القرار والجمهور الواسع. ندعو الحكومة للعمل على نحو عاجل وطارئ من أجل تقليص الفجوات.

مؤشّر المساواة 2009 : مقدّمة وشروح

تُشتقّ قيمة المساواة من الفرضيّة الأساسيّة التي مُفادها أنّ قيمة الحياة هي القاسم المشترك لجميع أبناء الجنس البشريّ، وهي التي تمنحهم حقًّا طبيعيًّا بالعيش بكرامة. لا يعني الالتزام بمبدأ المساواة المحاولة فحسب، بل يعني كذلك تطبيقا منهجيا لهذا المبدأ في كل المجالات الحياتية، وتجاه جميع بني البشر، بغض النظر عن ميزات مثل الثراء، والمنشأ العرقي، والقوميّة، والمعتقد الديني، والجندر، والميول الجنسية، والموروث الجيني، والصحّة، والثقافة. على الرغم من ذلك، يستوجب تطبيق المساواة مراعاة التباين بين البشر على كل ما يعنيه هذا الأمر. يولد الناس ضمن ظروف حياتيّة متباينة، وهي التي تؤثّر في قدرتهم على التحكّم بحياتهم. من هنا، يستلزم تطبيقُ الحقوق الأساسيّة التعاملَ مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع، ومع طريقة توزيعها بين أعضائه.[5]

تنبع أهمّيّة المساواة كقيمة إنسانيّة من دوافع أخلاقية قِيَميّة، ومن دوافع نفعيّة على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقيّ، يجري التعامل مع المساواة كحقّ طبيعيّ لجميع الأفراد والفئات داخل المجتمع. انتفاعيًّا، تُعتبر المساواة شرطًا أساسيًّا لتطبيق النظام الديمقراطيّ. تُعتبر المساواة كذلك وسيلة حيويّة لتطوير مستوى القدرة والتنفيذ البشريّين في المجالات الحياتيّة المختلفة، مثل الاقتصاد وخاصة في مجالات التشغيل والرفاه الاجتماعي، والإسكان، والتربية والصحّة. وأشارت دراسات كثيرة أنّ التمييز والفجوات الاقتصاديّة الاجتماعيّة العميقة تمسّ بالإنجازات في جميع المرافق الحياتيّة.[6] ينضاف إلى ذلك أنّ المساواة ضروريّة لبلورة الاتّفاق الاجتماعيّ والمحافظة عليه. في المقابل، ينهش التمييزُ الاستقرارَ والتماسكَ الاجتماعيّين.[7]

خلقَ التزام الدولة والمنظّمات المختلفة بمبدأ المساواة (بوصفه إحدى القيم التي يجب الاهتداء بها عند اتّخاذ القرارات، ووضع السياسات)، خلقَ حاجة متزايدة إلى تطوير أدوات متابعة ورقابة لحالة المساواة بين الشرائح السكّانيّة المختلفة. بادرت الأمم المتّحدة إلى بناء مؤشّرات التنمية البشريّة (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية الإنسانيّة بين الدول. في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بادرت العصبة المدينيّة الوطنيّة (National Urban League) إلى بناء مؤشّر المساواة بين السود والبيض. في إطار الاتّحاد الأوروبيّ، طُرحت مبادرات لبناء مؤشّر مساواة جندريّ. وعلى ضوء اتّساع ظاهرة الهجرة جرى بناء مؤشّر الاحتواء الأوروبيّ (European Inclusion Index)، بغية متابعة سياسات الهجرة في دول الاتّحاد الأوروبيّ المختلفة.

يُعتبر مؤشّر المساواة بين اليهود والعرب المؤشّر التجميعيّ الأوّل من نوعه في إسرائيل من حيث تحليله المنهجيّ للفجوات بين العرب واليهود مواطني الدولة. بواسطة المؤشّر، نرغب في عرض صورة واسعة

---

5 Edward N. Zalta (ED.) *Stanford encyclopedia of Philosophy*, Stanford CA: Center for the Study of Language and Information, Stanford University, 1998

6 United Nation Development Programme (2005), "Inequality and Human Development", Human Development Report.

7 تقرير لجنة التحقيق الرسميّة لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر **2000**، القدس: أيلول 2003، ص 43.

قدر الإمكان لحالة المساواة المدنيّة بين اليهود والعرب في إسرائيل في حقول المواطَنة الثلاثة الأساسيّة: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسيّة؛ المساواة الاجتماعيّة السياسيّة. كلّ ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يُمليه مخزون المعلومات المتوافر لدينا. حتّى الآن، تقتصر معالجة المؤشّر على الجانب الاجتماعيّ الاقتصاديّ. وسيشكّل هذا المؤشّر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: الصحّة؛ الإسكان؛ التربية والتعليم؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعيّ.

بغية تقييم مستوى المساواة كمّيًّا بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيّرات، ثمّة حاجة إلى بناء مؤشّر تجميعيّ (تكامليّ)، يُمكن بواسطته ربط جميع المتغيّرات معًا، ومَوْزَنَتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشّر التجميعيّ وزنًا لكلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة حسب حصّتها من المجموعة السكّانيّة العامّة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكّانيّتين بالنسبة لكلّ واحد من المتغيّرات. ما يعنيه الأمر هو أنّه، وفي ظروف المساواة، ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجماليّ "كعكة" الموارد مع حصّتها في المجموعة السكّانيّة العامّة. تجري مَوْزَنة المؤشّرات التجميعيّة الخمسة داخل مؤشّر موزون واحد. ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (الصحّة؛ الإسكان؛ التربية والتعليم؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعيّ) في المؤشّر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العامّ للإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمعةً.

أهداف المؤشّر:

يخدم مؤشّر المساواة الأهدافَ المركزيّة التالية:

- يُستخدم كأداة متابعة لسياسات الحكومة ونواتجها.
- مُراقبة وضع الفجوات بين اليهود والعرب خلال فترة زمنيّة معطاة، وعلى محور زمنيّ متواصل.
- التأثير على الرأي العامّ بواسطة رفع الوعي، وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.
- تحديد أهداف لسدّ الفجوات بين المجموعتين السكّانيّتين.

جمهور الهدف

جمهورا الهدف الأساسيّان للمؤشّر هما المؤسّسات الحكوميّة والجمهور العريض. وإلى جانب المُتابعة وممارسة الضغوطات على مؤسّسات الحكم، ثمّة حاجة إلى تعميق الوعي العامّ للنتائج الهدّامة المترتّبة عن التمييز وغياب المساواة، وضرورة أخرى تكمن في تعزيز وتمكين المجموعات السكّانيّة التي تعاني من الإجحاف، كي تتمكّن من مواجهته بنجاعة أكبر

استخدامات المؤشّر

يُستخدم المؤشّر كأداة تشخيص ومسح لحالات عدم المساواة، ولقياس أحجام عدم المساواة، ومراقبة التقدّم أو التراجع في حالة المساواة على امتداد محور زمنيّ متواصل. سيكون في مقدورنا، في مراحل متقدّمة، الإشارة -بواسطة المؤشّر- إلى إمكانيّة الربط بين متغيّرات مختلفة ونواتج ميدانيّة.

جمهور المؤشّر

استقينا جُلّ معطيات المؤشّر من دائرة الإحصاء المركزيّة التي تنشر معطياتها حول ثلاث فئات من المجموعات السكّانيّة:

1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكّان القدس الشرقيّة؛
2. اليهود مواطني دولة إسرائيل؛
3. آخرين، أي مواطني دولة إسرائيل من غير اليهود وغير العرب.

يتطرّق مؤشّر المساواة إلى مجموعتين سكّانيّتين هما العرب واليهود. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني إسرائيل –بمن في ذلك سكّان شرقيّ القدس[8]–؛ بينما تضمّ الفئة الأخيرة اليهود وآخرين –أبناء ديانات أخرى من غير العرب.

مصادر معطيات المؤشّر

أُسْتُقيت المعطيات التي اعتمدها المؤشّر من معطيات قائمة، درجت على نشرها دائرةُ الإحصاء المركزيّة، ومؤسّسة التأمين الوطنيّ ومواقع الوزارات المختلفة، بالإضافة إلى معطيات وفّرتها لنا أقسامُ إتاحة المعلومات في الوزارات الحكوميّة المختلفة. تتعلّق جودة نتائج المؤشّر –إلى مدى بعيد– بحجم المتغيّرات التي يشملها، وكذلك بجودة تلك المتغيّرات. نأمل أن يكبر مخزون المعطيات التي توفّرها لنا الوزارات الحكوميّة كي يصبح في مستطاعنا توسيع وتعميق الصورة التي يستعرضها المؤشّر، وكي نتمكّن بالتالي من تقديم عرض أوفى وأفضل للعوائق التي تواجه المساواةَ، وللفرص الكامنة لتعزيزه.

نشكر موظّفي الوزارات الحكوميّة الذين وفّروا لنا المعطيات المطلوبة . ونشكر كذلك كل من قرأ المسوّدات وقدّموا ملاحظاتهم عليها، لا سيما موظفي وزارة الرفاه الاجتماعيّ، ووزارة البناء والإسكان، ووزارة الصحّة.

دلائل ومتغيّرات

يشمل مؤشّر المساواة، بخمسة مجالاته، 16 من الدلائل وَ 96 متغيّرا. نرغب في أن يشمل المؤشّر تلك الدلائل والمتغيّرات التي تحظى بأكبر قدر من القبول أو الاتّفاق، ونرغب كذلك في إدخال أكبر تحسين ممكن على توصيف صورة الوضع. تعتمد الدلائل والمتغيّرات التي اختيرت على وحدات فحص متنوّعة (أفراد؛ عائلات؛ مجموعات سكّانيّة؛ منطقة جغرافيّة –وغير ذلك) بواسطتها يمكن تجسيد أهداف اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة.[9] ويمكن كذلك استخدامها كمقاييس للتغييرات المطلوبة في السياسات العامّة. يمكن تصنيف متغيّرات المؤشّر حسب تصنيفات مختلفة، ومن خلال ذلك يمكن تحليل الوضع القائم بأبعاد مختلفة (كمتغيّرات تصف الدواخل –على سبيل المثال– ومتغيّرات تصف النواتج).

يتطوّر مؤشّر المساواة تدريجيًّا، وعليه نرغب في توسيع عدد المتغيّرات والدلائل التي يشملها هذا المؤشّر. على الرغم من ذلك، نحن ندرك تمام الإدراك أنّ التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيّرات تمسّ بتتالي المؤشّر (لكن ليس بالنزعة العامّة)، لذا سيَجري مرّةً كلَّ بضع سنوات إدخالُ التغييرات ذات الإسقاطات البعيدة المدى على قيمة المؤشّر وتتاليه. هذا العام لم ندخل أي من التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيّرات مقارنة بمؤشّر 2008 لذا فالمقارنة ممكنة وواضحة.

---

8 في الكثير من الحسابات، وبخاصة تلك المتصلة بالمؤشر، لا تميز دائرة الإحصاء المركزية بين المواطنين العرب في إسرائيل وبين سكان القدس الشرقية.

9 راجعوا مفتاح الدلائل والمتغيّرات، ص92–96.

مدى قيم المؤشّر

يتحرّك مدى قيم المؤشّر، *index*، بين "1-" وَ "1"، عندما تكون قيمة المؤشّر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامّة؛ وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة "1"، دلّ الأمرُ على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة اليهوديّة، وعندما ينحرف المؤشّر نحو قيمة "1-"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة العربيّة.

عرض رياضيّ

يتمثّل كلّ متغيّر بواسطة المعدّل على امتداد خمس سنوات، ويشار إليه بـ c_i، بحيث يشير i إلى متغيّر مُعطى من أصل n متغيّرات مختلفة. لكلّ فاكتور c_i هنالك c_{ij}، حيث يشير j إلى مجموعة سكّانيّة معطاة من مجموع m من المجموعات السكّانيّة الفرعيّة (في الحالة الماثلة أمامنا: m=2، وهذا يشير إلى اليهود والعرب).

يمكن احتساب معدّل القيمة لكلّ متغيّر i للمجموع العامّ للسكّان (وسيشار إليه بـ mc_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^{m} p_j c_{ij}$$

بحيث يكون عامل (فاكتور) p_j التوزين للمجموعة السكّانيّة j ويسري:

$$\sum_{j=1}^{m} p_j = 1$$

بغية ضمّ متغيّرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، يُجري معايرة كلّ فاكتور c_i لفاكتور جديد، N_i

بحيث: $N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$

لذا، لكلّ i يتولّد متغيّر ثنائيّ مع تلاؤم مقادير $\sum_{j=1}^{m} N_{ij} = 1$، مع معدّل يساوي $\overline{N_{i.}} = \sum_{j=1}^{m} N_{ij}$ وانحراف

معياريّ يساوي $S_i = (\overline{N_{i.}} * (1 - \overline{N_{i.}}))^{0.5}$

نعرّف الفاكتور من الشكل $IND_j = \sum_{i=1}^{n} \frac{(\overline{N}_{i.} / S_i)}{(p_j / S_i)}$

نقوم باحتساب المؤشّر التجميعيّ لكلّ واحدة من المجموعات الفرعيّة بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث، ويشار إليه بـ IND_j، كالمجموع الموزون لفاكتور المتغيّرات المعدّل لنفس المجموعة السكّانيّة الفرعيّة ($\overline{N_{i.}}$) بحيث يكون الوزن الممنوح للمتغيّر المقلوب للانحراف المعياريّ S_i، الحصّة في معادلة IND_j للنسبة بين الموجود (observation) وبين المتوقّع (expectation).

المؤشّر IND_j احتُسب لكلّ مجموعة فرعيّة على انفراد، وعلى هذا النحو تَوَلّدَ مؤشّر نسبيّ جديد، وهو النسبة بين الفرق بين مؤشّر المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين المقسوم على القيمة الأقصويّة للمؤشّر بين المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين وأشير إليه بـ *index*.

في حالتنا، ثمّة مجموعتان سكانيّتان (العرب واليهود)، ولذا $j = 1,2$. والمؤشّر معرّف على النحو التالي:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max(IND_1, IND_2)}$$

دالّة الـ $Max(.,.)$ تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكّانيّة التي حصلت على أقلّ من الحصّة التي تستحقّها حسب حصّتها النسبيّة في المجموعة السكّانيّة العامّة.

من المهمّ أن نشير هنا أنّه، بغية المحافظة على تجانس تأثير التغيير في قيم المتغيّر الخاضع للبحث، جرى تصنيف المتغيّرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على اتّجاه قيم المؤشّر. ثمّة متغيّرات تؤثّر على نحو إيجابيّ في وضع المجموعة السكّانيّة الفرعيّة كلّما ارتفعت قيمة معدّلها، في المقابل، ثمّة متغيّرات تؤثّر سلبًا في وضع المجموعة السكّانيّة الفرعيّة (علاقة عكسيّة)، كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد التلاميذ في الصفّ، يتحسّن وضع المجموعة الفرعيّة. خضعت هذه المتغيّرات لعمليّة تحويل، وجرى تسجيلها بقيمتها العكسيّة (1 يُقسم على معدّل المتغيّر). لم يحصل أيّ تغيير على سائر المتغيّرات.

صفات ومميّزات المؤشّر:

- يحمل المؤشّر صفات إحصائيّةً متعارفًا عليها في مثل هذا النوع من المؤشّرات.
- يتميّز المؤشّر بقدرةٍ على تنبّؤ حدوث التغييرات التي تطرأ على حالة المساواة/ عدم المساواة.
- ثمّة أهمّيّة قصوى لقيمة بارامتر المَوْزنة في معادلة المؤشّر. لذا، ينبغي تحديد قيمة ذات مغزى (يمكن لها أن تكون قيمة مختلفة لدلائل ومؤشّرات مختلفة)، تعبّر عن السياسات الموضوعة أو التوزيع الحقيقيّ، أو بدل ذلك كتناسب كمّيّ بين مجموعتين سكّانيّتين. حين يكون بارامتر الموازنة موحّدًا وثابتًا، تؤثّر قيم المتغيّرات في درجة المساواة بين المجموعتين السكّانيّتين. عند وجود تغيّر في بارامتر الموازنة، وفي قيم المتغيّرات، تؤثّر قوى التغيير والعلاقة بينها (بين هذه القوى) على درجة المساواة. يمكن استخدام متغيّرات مختلفة لبارامتر المَوْزنة لمتغيّرات مختلفة، ولكن من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالموزنة المقترَحة.
- كلّما كان انتشار المتغيّرات بمفهوم المساواة بين عزم (moment) أوّل (معدّل) وعزم ثانٍ (اختلاف) بين المجموعتين السكّانيتين، اقتربت قيمة المؤشّر من الصفر (ينحرف نحو المساواة).
- يأخذ المؤشّر *index* بالحسبان قيمة المتغيّر i المعايَر لمجموعة سكّانيّة واحدة وكذلك المسافة بين المتغيّر i المعايَر في مجموعة سكّانيّة واحدة وبين المتغيّر i المعايَر في المجموعة السكّانيّة الثانية.
- يُعتبر المؤشّر *index* دالّة لبارامتر المَوْزنة، حصّتها في الحيّز ما عدا الأطراف (في الأطراف قيمة المؤشّر صفر، لعدم قيام فرضيّة وجود مجموعتين سكّانيّتين).
- بوجود معطى شكّل انتشار المتغيّرات في المجموعتين "أ" وَ "ب"، وبافتراض أنّ انتشار المتغيّرات في المجموعتين "أ" وَ "ب" ليس متماثلاً بمفهوم عزم أوّل وعزم ثانٍ، عندها تنوجد قيمة a` لبارامتر المَوْزنة a والذي بالنسبة له 0= *index* (مساواة تامّة). عندما $0 \le a \le a`$، كلّما قام a بالتداخل في a` تداخل *index* لمساواة مطلقة. في المقابل، عندما يتداخل $1 \le a < a`$ وَ a لـ 1، يتداخل عندها *index* لعدم مساواة مطلقة. هذه الصفة تشير إلى أنّه على الرغم من أنّ الفجوة بين المجموعتين

السكّانيّتين واسعة. هنالك مجال لبارامتر الموزنة ((0, a']) فيه يتداخل *index* في المساواة برغم حصّة المجموعة الفرعيّة المرجعيّة، ممّا يضمن مستوى عدم مساواة معطى بنطاق الدلائل المعمول بها في التحليل.

المؤشّر الموزون

يلخّص المؤشّر الموزون ويجمع المؤشّرات التجميعيّة الخمسة، ويعكس بُعد المجموعتين السكّانيّتين عن نقطة المساواة. جرَتْ مَوْزنة كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة حسب الوزن النسبيّ لكلّ واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القوميّ. يرجع منطلق المَوْزنة في الإنفاق القوميّ إلى حقيقة أنّ الإنفاق القوميّ يشمل مجموع الإنفاق العامّ (الحكومة، والحكم المحلّيّ، والمؤسّسات غير الربحيّة) بالتلاؤم مع السياسات الموضوعة وسلّم الأفضليات القوميّ، وكذلك مجموع الإنفاق الخاصّ (الأُسَر والأفراد) في المجالات المختلفة حسب القدرة والتفضيلات. مجموع مركّبات حاصل ضرب قيم المؤشّرات في المجالات الخمسة في النسب المئويّة للإنفاق القوميّ يعرض المقابل النهائيّ بين رصد الحكومة والأُسَر وبين الموارد الفعليّة.

طريقة الاحتساب

احتساب قيمة المؤشّر جرى من خلال استعمال اللائحة الإلكترونية (excel). استخدمت طريقة الماكرو للبرمجيّة بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشّر لتغييرات القيم. فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشّر لتغييرات في بارامتر المَوْزَنة، ولتغييرات في قيم المتغيّرات والدلائل المختلفة للمَجموعتين السكّانيّتين في جميع المجالات.

الفصل الأوّل: مؤشّر الصحّة

حدّدت المواثيق والمعاهدات الدوليّة أنّ الصحّة هي حقّ من الحقوق الأساسيّة. وقّعت إسرائيل على هذه المواثيق وكرّست هذا الحقّ في الصحّة في القوانين المحلّيّة. وعلى رأسها قانون الصحّة الرسميّ من العام 1994، والذي أقرّ التزام الدولة بتوفير خدمات صحّيّة متساوية لجميع سكّانها. يحدّد القانون بصورة واضحة أنّ "التأمين الصحّيّ الرسميّ بحسب هذا القانون سيرتكز على مبادئ العدل والمساواة والعون المتبادل".

بناء على ذلك، يحقّ لكلّ واحد من السكّان الحصول على خدمات صحّيّة بحسب مبادئ العدل والعون المتبادل، دون فرق في الدين، أو العرق، أو الجنس، أو السنّ، أو القوميّة.[10] يجري بحسب هذا القانون توفير الخدمات الصحّيّة لجميع السكّان مقابل مشاركة متدنّية -نسبيًّا- من قِبل الجمهور، وذلك من خلال تسديد ضريبة تصاعديّة (تزداد قيمتها مع ازدياد الدخل). مع ذلك، حصل ارتفاع عبر السنين في الإنفاق على صحّة السكّان. على سبيل المثال، شكّلت نسبة التأمين الصحّيّ في العام 1997 (والذي يشمل تأمينًا مكمّلاً لصناديق المرضى، والتأمين الصحّيّ في شركات التأمين) إلى 0.4 من معدّل إنفاق الأسرة، وارتفعت في العام 2008 لتصل إلى 1.4%. المبالغ التي أُنفقت في العام 1997 على الأدوية ومنتجات النظافة الشخصيّة شكّلت 1.4% من معدّل الإنفاق على الاستهلاك، مقابل 1.7% في العام 2008.[11] ينبع هذا الارتفاع من ارتفاع أثمان الأدوية، ومدفوعات لطبيب مستقل و/أو طبيب متخصّص، ومن إلغاء الضريبة الموازية،[12] ممّا ساهم في توسيع فجوات المتناوليّة، إذ أظهر استطلاع معهد بروكدايل من العام 2007 أن 40% من المستَطلَعين قد تنازلوا عن طبيب مهنيّ، وأنّ 45% قد تنازلوا عن دواء لمرض مزمن، وقال 26% من الخُمُس الأدنى أنّ مدفوعات العائلة على الصحّة تثقل عليهم جِدّ إثقال.[13]

الخدمات الصحّيّة هي من نوع الموارد التي يشير اختبار نتيجتها (كما كلّ الموارد الأخرى) إلى فجوات قائمة بين الشرائح في المجتمع، على العكس ممّا نصّ عليه القانون. إحدى النتائج الحتميّة لغياب المساواة في التوزيع هي غياب المساواة في متناوليّة هذه الموارد.

يتطرّق غياب المساواة في الصحّة إلى الفجوات غير المرغوب فيها والتي في الإمكان تفاديها، وإلى الفروق في الحالة الصحّيّة. تقاس هذه الفجوات بواسطة مؤشّرات متعارَف عليها، نحو: انتشار الأمراض، والوفيات، أو المحدوديّة/ الإعاقة. يتطرّق مصطلح "غياب المساواة في الصحّة" إلى الفروق في متناوليّة الخدمات الصحّيّة (الدرجة التي تعكس فيها توزيعة الخدمات بين المجموعات السكّانيّة الفروق في الاحتياجات)؛ وإلى الفروق في جودة الخدمة (هل تحصل الشرائح السكّانيّة الأكثر عرضة للتضرّر على خدمات بجودة عالية، وهل يجري توفير هذه الخدمات من خلال ملاءَمتها لثقافتها، ودخلها، ومستوى ثقافتها الدراسيّة)؛ وإلى الفروق في استخدام الخدمة، وإلى الفروق في نتائج مسار العلاج (سواء أكانت تلك نتائج علاجيّة، أم نتائج تدعيم الصحّة/ أم أنشطة للوقاية من الأمراض).[14]

10 يهوديت ط. شوفال وعوفرا أنسون (2000). **الصحّة هي الأساس: البنية الاجتماعيّة والصحّة في إسرائيل**. القدس: معهد إشكول. ص283 (في ما يلي: شوفال وأنسون، **الصحّة هي الأساس**).

11 دائرة الإحصاء المركزيّة، **الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل**، 2003 وَ 2010.

12 سَدّد المشغّلون هذه الضريبة عن كلّ واحد من عامليهم، ممّن سُدّدت عنهم رسوم التأمين الوطنيّ. وذلك بحسب أجر العامل. أُلغيت هذه الضريبة في نهاية العام 1996، على ضوء سَنّ قانون الصحّة الرسميّ.

13 رفيتال غروس، شولي برميلي- غرينبيرغ وَ باروخ روزين (2007)." مدفوعات المشاركة الذاتيّة: الإسقاطات على متاحيّة الخدمات المتساوية". **مشباط لَعَساكيم**، 6.

14 لينون إبشتاين، راحيل غولدفوغ، شروق إسماعيل، مريم غرينشتاين، وباروخ روزين (2006). **تقليص غياب المساواة وغياب العدل في الصحّة في إسرائيل: نحو سياسات قوميّة وخطّة عمل- تقرير تلخيصيّ**. القدس: مايرس- جوينت- معهد بروكدايل، مركز سموكلير لدراسة السياسات الصحّيّة.

على الرغم من مساهمة عوامل أخرى (نحو المستوى الدراسيّ والوضع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ للفرد) في نموّ غياب المساواة في الصحّة، ثمّة اتّفاق في الأدبيّات المهنيّة حول حصّة جهاز الصحّة الرسميّ في حصول وتحقيق الموارد، وإتاحة الخدمات (عيادات أوّليّة، وعيادات وقاية الأسنان، وانتشار ووفرة أطبّاء متخصّصين ومهنيّين، ومستشفيات، وأجهزة طبّيّة نحو CT، MRI وغيرها، والمشاركة الذاتيّة في زيارة الأطبّاء واقتناء الأدوية، وبرامج الوقاية وتعزيز الوعي)، في خلق غياب المساواة في الصحّة.

على نحو لا يقبل التأويل، تشير ورقة مواقف قدّمتها منظّمة أطباء لحقوق الإنسان إلى الفجوات الكبيرة بين لواء تل أبيب والمركز، ولواءَي الشمال والجنوب حيث تعيش نسبة كبيرة من المواطنين العرب. زد على ذلك أنّه أظهرت مقارنةٌ بين عيّنات من المدن والقرى العربيّة وتلك اليهوديّة وُجودَ فجوة تصل إلى 1.7-2 من المرّات في عدد الأطبّاء لكلّ ألف نسمة.[15]

الحالة الصحّيّة للسكّان (كما يجري قياسها في نسب الوفيات وتفشّي الأمراض، والمحدوديّة، وفقدان أيّام العمل أو الدراسة، والشعور الطيّب، وعوامل خطر) هي بالأساس نتاج لمستويات الدخل والتعليم، والتشغيل، والمهنة، ومنظومات الدعم الرسميّة وغير الرسميّة، والقيم الثقافيّة، وجودة البيئة. ترتبط هذه المؤشّرات ارتباطًا وثيقًا بتوزيع الموارد الاجتماعيّة والفرص التي تتوافر لشرائح اجتماعيّة لتحقيقها، ولذا فهي غير متاحة على نحو متساوٍ لجميع الفئات التي يتشكّل منها المجتمع.[16] لا يمكن لعوامل ثقافيّة، أو اجتماعيّة، أو اجتماعيّة- ثقافيّة أن تشكّل أساسًا لتجاهل وزارة الصحّة لاختبار النتيجة لصحّة السكّان؛ والعكس هو الصحيح. فعلى وزارة الصحّة تقع مسؤوليّة ملاءَمة الموارد وإتاحة خدمات صحّيّة نوعيّة لعموم السكّان.

حتّى الآن، لم يَجُر الالتفات إلى الفجوات في الخدمات الصحّيّة، ولم تعمل الوزارة على نحو كاف على تقليصها، على الرغم من أنّ رؤيا وزارة الصحّة تضع تقليص الفجوات كإحدى الغايات المركزيّة للوزارة. تبيّن أنّ الأمور أخطر من ذلك، إذ تشير الحصيلة النهائيّة إلى اتّساع في الفجوات، وفشل وزارة الصحّة في ممارسة سلطتها، وإلزام صناديق المرضى بتقديم خدمات صحّيّة متساوية. الفجوات بين اليهود والعرب في المجال الصحّيّ (في طريقة تقديم الخدمة، وتطوير الصحّة، وفي الدافع والنتيجة) تنعكس في مَناحٍ مختلفة من الجهاز الصحّيّ، سواء أكان ذلك في البنى التحتيّة أم في السيرورات. لا يقضّ هذا الأمر المضجع بسبب خطورة الفجوات فحسب، بل كذلك لأنّها تواصل الاتّساع على نحوٍ ملحوظ في المؤشّرات المركزيّة، نحو معدّل العمر المتوقّع، والوفيات بعامّة، ووفيات الأطفال.[17]

الحالة الصحّيّة للسكّان العرب أدنى من الحالة الصحّيّة للسكّان اليهود في جميع المؤشّرات الصحّيّة تقريبًا. يعاني العرب كمجموعة من التمييز، والاغتراب الاجتماعيّ والسياسيّ، ومن الشعور العميق بالغبن. الارتفاع في حالة غياب المساواة وفي الشعور بالتمييز يجعل هذه الحالة تتفاقم. المستوى المعيشيّ المتدنّي (الذي يتميّز باكتظاظ عالٍ في المسكن، وبدخل متدنٍّ) يرتبط على نحو وثيق بالمشاكل الصحّيّة. يتميز المجتمع العربيّ -في ما يتميّز- بشحّ موارد مواجهة الصعوبات، وهو ينبع من بنية تحتيّة غير متطوّرة في مجال خدمات الرفاه الاجتماعي، والصحّة الشخصية، والصحّة العامّة.[18] شحّ الموارد يبرز في المناطق البعيدة عن المركز (حيث نسبة العرب مرتفعة)، لا سيّما في البلدات العربيّة

15 أطبّاء من أجل حقوق الإنسان (2008). **الحقّ في الصحّة في صفوف العرب الفلسطينيّين في إسرائيل: نظرة مقارنة**. تقرير عشيّة يوم الصحّة العالميّ.

16 شوفال وأنسون. **الصحّة هي الأساس**.

17 ليئون إبشتاين وطوفيا حوريف (2007). **غياب المساواة في الصحّة وفي المنظومات الصحّيّة: عرض المشكلة، ومقترحات لسياسات مواجهتها**. القدس: مركز طاوب، ص 9.

18 شوفال وأنسون. **الصحّة هي الأساس**، ص 67.

البدويّة غير المعترف بها.[19] وتيرة تطوير الخدمات الصحّيّة في الوسط العربيّ تُعتبر بطيئة -مقارنة بالوتيرة في الوسط اليهوديّ-. الفجوات بين البلدات العربيّة واليهوديّة -في كلّ ما يتعلّق بتوفير مياه الشرب الجيّدة- لم تُردَم إلاّ في تسعينيّات القرن الماضي. لكن ما زالت هنالك قرى (لا سيّما غير المعترف فيها) غير موصولة بشبكات الكهرباء والهاتف. وما زالت مشاكل الصرف الصحّيّ بدون حلّ لائق يمنع تفشّي الأمراض.

على مرّ السنين، حصل تحسُّن في الحالة الصحّيّة العامّة في البلاد، وفي صفوف اليهود والعرب على حدّ سواء. لكن، وعلى الرغم من التحسّن الذي طرأ على الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ، إنّ الفجوات بين المجموعتين السكّانيّتين شهدت في السنوات الأخيرة اتّساعًا مثيرًا للقلق. قانون التأمين الصحّيّ الرسميّ الذي بدأ العمل فيه في العام 1995 كفل استفادة جميع المواطنين من تأمين صحّيّ بحسب القانون، وعزز التنافس بين صناديق المرضى على ضمّ أعضاء جدد. دفع هذا الأمر إلى ضمّ سكّان البلدات البعيدة عن المركز (بمن فيهم سكّان البلدات العربيّة) إلى صناديق المرضى، وأنشأت في البلدات العربيّة عيادات طبّيّة حديثة، وقدّمت للمرّة الأولى خدمات الطبّ المتخصّص.[20] عزّز مقدّمو الخدمات الذين نموا من داخل المجتمع العربيّ من متناوليّة الخدمات الصحّيّة، ولم يقتصر الأمر على زيادة أعداد العاملين في الخدمات الطبّيّة في المجتمع العربيّ، بل كذلك في تقريب الخدمات الصحّيّة للمستهلكين.[21]
نتج عن تحسّن في الخدمات الصحّيّة ومتاحيّتها للجمهور تحسُّنٌ في الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ، إذ ارتفع معدّل العمر المتوقّع (ارتفع معدّل عمر الرجال المتوقّع بين العامين 2001 وَ 2008 من 74.5 إلى 75.9، وللنساء من 77.8 إلى 79.7)، وانخفضت نسبة وفيات الرضّع، وتراجعت الوفاة نتيجة عاهات مولودة، وأمراض تلوّثيّة، وأمراض القلب والأوعية الدمويّة. على الرغم من ذلك، اتّسعت الفجوات بين العرب واليهود في السنوات الأخيرة، إذ حصل ارتفاع مثير للقلق في صفوف العرب في نسب مرض السكّريّ، وفي نسب الوفاة من هذا المرض، وسُجّل ارتفاع في السمنة، لا سيّما في صفوف كبيرات السنّ من النساء. نسب التدخين في صفوف الرجال العرب ما زالت مرتفعة، وكذلك نسب الوفاة من نتيجة العاهات المولودة، وأمراض القلب والأوعية الدمويّة. وارتفعت كذلك نسب الأمراض الخبيثة،[22] لا سيّما ارتفاع في نسب الوفاة نتيجة مرض سرطان الرئة لدى الرجال، وسرطان الثدي لدى النساء.[23]

قيمة مؤشّر الصحّة للعام 2009 – 0.2516

ارتفعت قيمة مؤشّر الصحّة للعام 2009 ارتفاعًا حادًّا بنسبة 13% مقارنة بالسنة الفائتة، أي إنّ الفجوة بين اليهود والعرب قد اتّسعت بـ 13% خلال عام واحد (راجعوا الرسم 1.1). هذه الفجوة تبلغ 21.2% منذ بداية القياسات في العام 2006 (0.2076). هذا العام كذلك، وعلى غرار العام الفائت، ارتفع معدّل العمر المتوقّع في صفوف اليهود والعرب على حدّ سواء، لكن التغيير في صفوف اليهود كان

19 لا تعترف الدولة بحقّ ملكيّة العرب البدو على الأراضي التي يقطنون عليها، لذا فهي لا توفّر للسلطات المحلّيّة (ولأكثر من 70 ألف نسمة) الموارد التي يحتاجونها لتطوير البنى التحتيّة.
20 ميخال طافيفيان – مزراحي وألون روبنشتاين (2004). **حالة الأطفال العرب في إسرائيل**. قُدّم لعضو الكنيست عصام مخّول. الكنيست- مركز الأبحاث والمعلومات.
21 شوفال وأنسون. **الصحّة هي الأساس**، 298.
22 جلال طربيه (2005) **الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ في إسرائيل 2004**. وزارة الصحّة (في ما يلي: طربيه، **الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ**).
23 المركز القوميّ لمراقبة الأمراض (2008). **60 عام صحّة في إسرائيل- النشرة رقم 315** (في ما يلي: **60 عام صحّة في إسرائيل**). بين الأعوام 1979–2004 شهدت نسب الوفاة من السرطان في صفوف الرجال اليهود استقرارًا، بينما رُصد ارتفاع بنسبة 64% في وفيات سرطان الرئة في صفوف الرجال العرب. في صفوف النساء رُصد في الفترة الواقعة بين 1979–2004 تراجع بنسبة 13% في الوفيات في صفوف اليهوديّات نتيجة مرض سرطان الثدي، وارتفاع بنسبة 53% في صفوف العربيّات في الفترة ذاتها.

أعلى منه في صفوف العرب (راجعوا الرسم رقم 1.2). بالإضافة إلى ذلك، حصل تراجع متواصل في نسب وفيات الرضّع في صفوف المجموعتين السكّانيّتين. التراجع في صفوف العرب كان أكبر منه في صفوف اليهود (راجعوا الرسم 1.3). لكن الفجوة ما زالت كبيرة. أمّا في مجال التدخين، فقد اتّسعت الفجوة بين اليهود والعرب، إذ تراجعت نسبة المدخّنين في صفوف اليهود، وارتفعت في صفوف العرب. حصل تراجع طفيف في نسبة المدخّنات اليهوديّات والعربيّات على نحو متشابه للغاية (5.0% وَ 4.5% على التوالي- راجعوا الرسم 1.4). تواصلت الفجوة في نِسَب الوفاة بحسب أعمار منتقاة في جميع الفئات العُمُريّة (ما عدا الفئة 10-14 من الإناث، حيث النسبة مماثلة) بين اليهود والعرب (راجعوا الرسم 1.5).

الرسم 1.1: **قيمة مؤشّر الصحّة** 2009 **مقابل قيمة مؤشّر** 2008

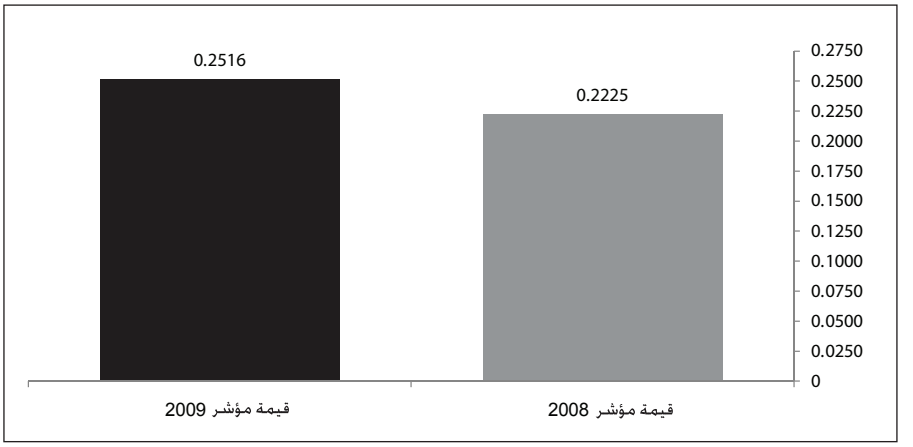

دلائل ومتغيّرات

بحسب البيانات المتوافرة والمنتظمة لدينا، نواصل هذا العام كذلك فحص ثلاثة دلائل لفحص مستوى المساواة في مجال الصحّة. ينبع اختيار هذه الدلائل والمتغيّرات من أهمّيّتها في فحص مستوى المساواة. على الرغم من ذلك، نشير أنّه لو توافرت لدينا تنويعة أكبر من المعطيات الجارية حول متغيّرات أخرى -متغيّرات انتشار المرض (على سبيل المثال، تواتر الأمراض ومعالجتها)، ومتغيّرات الإتاحة (على سبيل المثال: أطبّاء ومراكز طبّيّة مهنيّة في المدن والقرى)-، لكان في مقدورنا توفير صورة أوسع حول مستوى المساواة بين اليهود والعرب.

دلائل	متغيّرات
معدّل العمر	1. متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة
نسب الوفاة	2.نسبة وفيات الرضّع حسب المجموعة السكّانيّة 3.نسب الوفاة في بعض الأعمار المنتقاة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة
سلوك معزّز للصحّة	4.نسبة المدخّنين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة

يقدّر مؤشّر متوسّط العمر عند الولادة عدد السنوات التي من المتوقّع أن يعيشها الإنسان الذي وُلد في سنة معيّنة، على افتراض أنّ أنماط الوفاة في صفوف السكّان ستظل ثابتة على مديد حياته.[24] الارتفاع في متوسّط العمر المتوقّع طالَ على مرّ السنين جميعَ الفئات السكّانيّة، ولكن بوتيرة متفاوتة. يُعتبر متوسّط العمر مقياسًا يمكّن من المقارنة بين السكّان في المجال الصحّيّ، إن كان ذلك داخل الدولة الواحدة، أو في أرجاء العالم. متوسّط العمر المتوقّع للرجال في إسرائيل يحتلّ المكان الخامس بين الدول الثلاثين التي يصل فيها متوسّط العمر المتوقّع إلى الحدّ الأعلى، وإلى المكان الثالث والعشرين في صفوف النساء.[25] متوسّط العمر المتوقّع في صفوف اليهود والعرب آخذ في الارتفاع، لكن وتيرة التقدّم مختلفة في صفوف المجموعتين السكّانيّتين، وما زالت الفجوات آخذة في الاتّساع. تُواصل الفجوة التي رُصدت في متوسّط العمر عند الولادة الاتّجاه الذي رُصد في المؤشّرات السابقة. فعلى سبيل المثال، وصلت الفجوة في متوسّط العمر المتوقّع بين الرجال اليهود والعرب إلى 1.7 عام في العام 1996 (76.6 عام مقابل 74.9 عام –على التوالي)، واتّسعت في العام 2008 إلى 3.7 عام (78.7 عام مقابل 75.0 عامًا –على التوالي). وارتفعت في العام 2009 إلى 3.8 عام (79 مقابل 75.2، على التوالي). الفجوة في متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة بين النساء اليهوديّات والعربيّات وصلت إلى 2.6 عام في العام 1996،[26] (80.3 عام مقابل 77.7 –على التوالي)، وارتفعت إلى 3.8 عام في العام 2008 (82.5 عام مقابل 78.7 –على التوالي)، وإلى 4 أعوام في العام 2009 (82.8 مقابل 78.8 –على التوالي). من هنا، وعلى الرغم من الارتفاع في متوسّط العمر المتوقّع في صفوف عموم السكّان، بقيت الفجوة لصالح اليهود. الفجوة بين الرجال اليهود والعرب ارتفعت هذا العام إلى 3.8 عام، مقابل فجوة 3.7 أعوام في العام 2008. ارتفعت الفجوة في صفوف النساء من 3.8 عام في العام 2008 إلى 4 أعوام في السنة الحاليّة (راجعوا الرسم 1.2).

الرسم 1.2 : متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة في صفوف الذكور والإناث بحسب المجموعة السكّانيّة

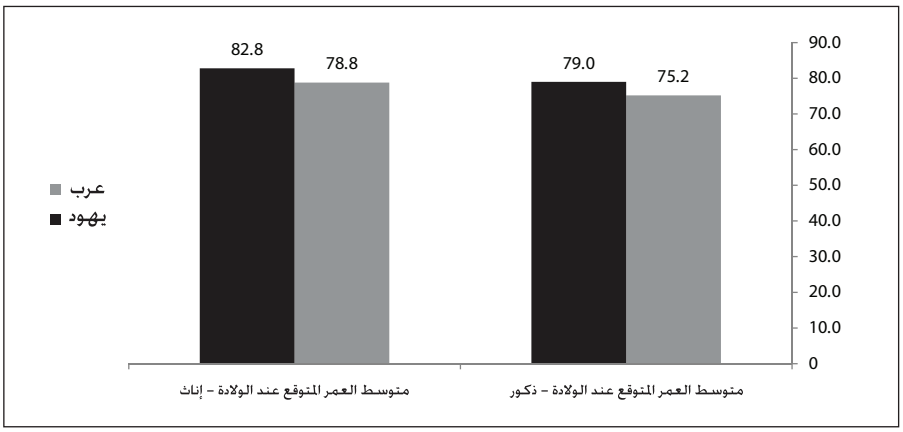

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009، معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي

24 **60 عام صحّة في إسرائيل**، ص 12.
25 وزارة الصحّة(2009)، **حالة الصحّة في إسرائيل 2008: مؤشّرات منتقاة لعموم السكّان، النشرة 323**، ص 16.
26 دائرة الإحصاء المركزيّة، **الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل** 49، 1998.

نسبة وفيات الرضّع

جرى التعارف عالميًّا على استخدام نسبة وفيات الرضّع كمؤشّر مقارن لتقييم حالة السكّان الصحّيّة وجَودة الخدمات الصحّيّة. يعبر هذا المؤشّر -في ما يعبّر- عن تأثير المكانة الاجتماعيّة الاقتصاديّة على الصحّة. ويمكّن من إجراء مقارنة بين الدول والشرائح السكّانيّة في الدولة ذاتها على امتداد الوقت. تظهر في إسرائيل نزعة مستمرّة من التراجع في نسبة وفيات الرضّع. يُعْزَى هذا التراجع إلى التحسّن في مستوى الحياة، وفي الشروط البيئيّة، وإلى تطوير تكنولوجيات لمراقبة الجنين والوليد خلال فترة الحمل، وعند الولادة وبعدها. التراجع في نسبة وفيات الرضّع يُعزى كذلك إلى تأثير الخدمات الوقائيّة والدعم المجتمعيّ على صحّة الأم والمولود الجديد.[27] على الرغم من ذلك، الفجوة في نسَب وفيات الرضّع بين اليهود والعرب ما زالت ثابتة. وتصل إلى نحو الضعفين لصالح اليهود: في العام 2009 توفّي في إسرائيل 255 رضيعًا عربيًّا مقابل 339 رضيعًا يهوديًّا. يشكّلون نسبة 42.9% من مجموع وفيات الرضّع في البلاد في تلك السنة (594 حالات وفاة للرضّع في المجموع).[28] وبحسب تقارير دائرة الإحصاء المركزيّة من العام 2008، إنّ الأسباب المركزيّة لوفاة الرضّع في صفوف الجمهور اليهوديّ هي الخدّج (47.8% من الرضّع)، والعاهات المولودة (31.4%). السبب المركزيّ لوفاة الرضّع في صفوف السكّان العرب هي العاهات المولودة (38.6% من مجموع الوفيات) والخدّج (30.4%).[29]

يُظهر الرسم 1.3 تراجعًا في وفيات الرضّع في صفوف المجموعتين السكّانيّتين مقارنة ببيانات مؤشّر 2008. تراجعت نسبة وفيات الرضّع في صفوف الجمهور العربيّ من 8.0 لكلّ ألف ولادة حيّ في العام 2008 إلى 7.7 لكلّ 1,000 ولادة حيّ في العام 2009، وهو ما يشكّل تراجعًا بنسبة 3.8%. في صفوف السكّان اليهود تراجعت نسبة الوفيات من 3.2 لكلّ 1,000 ولادة حيّ إلى 3.1، أي تراجع بنسبة 3.2%. نسبة وفيات الرضّع الأعلى رُصدت في البلدات العربيّة في النقب، لا سيّما في القرى غير المعترف فيها، حيث فاقت النسبةَ القطْريّة بأكثر من 3 أضعاف (13 لكلّ 1,000 ولادة حيّ في صفوف السكّان البدو في النقب مقابل 4 لكلّ 1000 ولادة حيّ في صفوف عموم السكّان).[30] أسباب الوفاة الرئيسيّة في صفوف الرضّع العرب في النقب هي العاهات المولودة، والأمراض الموروثة، وولادة الخدّج. تجسّدت السياسة التي تربط بين تطوير الخدمات وبين رغبة الدولة في توطين البدو في بلدات ثابتة، تجسّدت في استثمارات مقلّصة في المجال الصحّيّ، وفي التعليم ومجالات أخرى. يجد السكّان أنفسهم مجبرين على السفر لمسافات بعيدة بغية الحصول على خدمة طبّيّة، أو انتظار إحدى العيادات الطبّيّة المتنقّلة التي ترتاد القرى في فترات متباعدة.

من شأن الاستثمار المكثّف المتواصل في الخدمات الطبّيّة الوقائيّة، وفي إتاحة الخدمات الصحّيّة، وفي تدريب القوّة البشريّة المحلّيّة، وفي البنى التحتيّة، لا سيّما في توفير المياه النقيّة، وفي النظافة العامّة والكهرباء، وفي برامج التوعية في صفوف السكّان البدو في البلدات الثابتة، والشتات، من شأن كلّ هذه المساعدة على تعزيز الوعي للفحوص المبكّرة، ولعوامل الخطر.

---

27 طربيه، **الحالة الصحّيّة للسكّان العرب**، 54.

28 دائرة الإحصاء المركزيّة، **الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل** 2009: الجدول 3.11: ولادة حيّ، وفيات، ووفيات الرضّع بحسب اللواء والقضاء، والمجموعات السكّانيّة والديانة.

29 **ستّون عامًا من الصحّة في إسرائيل**، 19.

30 عادل منّاع (2008)، "التغيير والاستمراريّة في كينونة المواطنين العرب في إسرائيل- صورة الوضع الراهن". لدى عادل منّاع (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل** (2). القدس: معهد فان لير. منشورات هَكيبوتس هَميئوحاد. ص 27.

الرسم 1.3 : نسبة وَفَيَات الرضّع (لكلّ 1،000 ولادة حيّ) حسب المجموعات السكّانيّة

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009. معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

نسب الوفيات في أعمار منتقاة

كما ذُكر سابقًا، إنّ متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة يعكس عدد السنوات التي قد يعيشها الفرد، بحسب أنماط نسب الوفاة الإجماليّة الآنيّة. في المقابل، إنّ متغيّر نسب الوفيات يمثّل نسب المتوفّين، بحيث ترتبط أسباب الوفاة بجودة المرافقة والحماية التي يوفّرها الجهاز الطبّيّ، مع الأخذ بعين الاعتبار للتغييرات في الجهاز الصحّيّ وفي الحالة الاجتماعيّة- الثقافيّة، وفي مستوى المعيشة التي تسري على الفرد في كلّ مرحلة عمُريّة على امتداد حياته، وبحسب سنّ الوفاة.

هذا العام، يلاحَظ أنّ نسَب الوفاة في صفوف العرب أعلى ممّا هي في صفوف اليهود، في جميع الفئات العمُريّة، باستثناء الفئة العمُريّة 14-10 إناث (نسبة مماثلة). يُظهر الرسم 1.5 أنّ نسبة الوفاة في صفوف الذكور العرب في الفئة العمُريّة 4-1 تصل إلى 0.7، وهي أعلى من النسبة الموازية في صفوف اليهود (والأخيرة تصل -كما في السنة التي سبقتها- إلى 0.2) بـ 3.5 مرّة. أمّا في صفوف الإناث، في الفئة العمُريّة ذاتها، فقد زادت الفجوة في نسب الوفيات عن السنة الفائتة، حيث وصلت النسبة في صفوف الإناث العربيّات إلى 0.5 مقابل 0.1 في صفوف الإناث اليهوديّات. في السنة الفائتة، وصلت هذه النسبة في صفوف الإناث اليهوديّات إلى 0.2، وكانت 0.5 في صفوف الإناث العربيّات.

في الفئة العمُريّة 14-10، بقيت نسب الوفاة في صفوف الذكور والإناث كما في السنة التي سبقتها.

في صفوف الفئة العمُريّة 24-20، تراجعت نسبة الوفيات في صفوف العرب واليهود بنفس المقدار، وعليه فقد بقيت الفجوة على ما كانت عليه في السنة التي سبقتها. في الفئة العمُريّة 44-40، تراجعت نسبة الوفاة في صفوف المجموعتين السكّانيّتين، وعليه فقد بقيت الفجوة على ما كانت عليه في السنة المنصرمة.

في الفئة العمُريّة 64-60 وَ 84-80، تقع الفجوة الأكبر بين اليهود والعرب، في صفوف الذكور والإناث

على حدّ سواء. في الفئة العمُريّة 64-60، تصل الفجوة بين الذكور إلى 10 (مقابل 10.4 في السنة الفائتة) في صفوف اليهود، و إلى 15.5(مقابل 15.8 في السنة الفائتة) في صفوف العرب. في صفوف الإناث من الفئة العمُريّة ذاتها، تصل هذه النسبة إلى 5.7 (مقابل 5.9 في السنة الفائتة) في صفوف اليهوديّات، وإلى 9.4 (مقابل 9.6 في السنة الفائتة) في صفوف العربيّات.

تصل نسبة الوفيات في صفوف الفئة العمُريّة اليهوديّة 84-80 إلى 76.5 (مقابل 76.8 في السنة الفائتة)، وإلى 92.4 (مقابل 90.2 في السنة الفائتة) في صفوف الذكور العرب. في صفوف الإناث من الفئة العمُريّة ذاتها، تصل نسبة الوفاة إلى 61.5 (مقابل 62.1 في السنة الفائتة) في صفوف اليهوديّات، وإلى 87.4 في صفوف العربيّات، تمامًا كما في السنة التي سبقتها.

الرسم 1.4: نسبة الوفاة لكل 100،000 نسمة حسب فئات عمرية منتقاة ومجموعات سكّانيّة

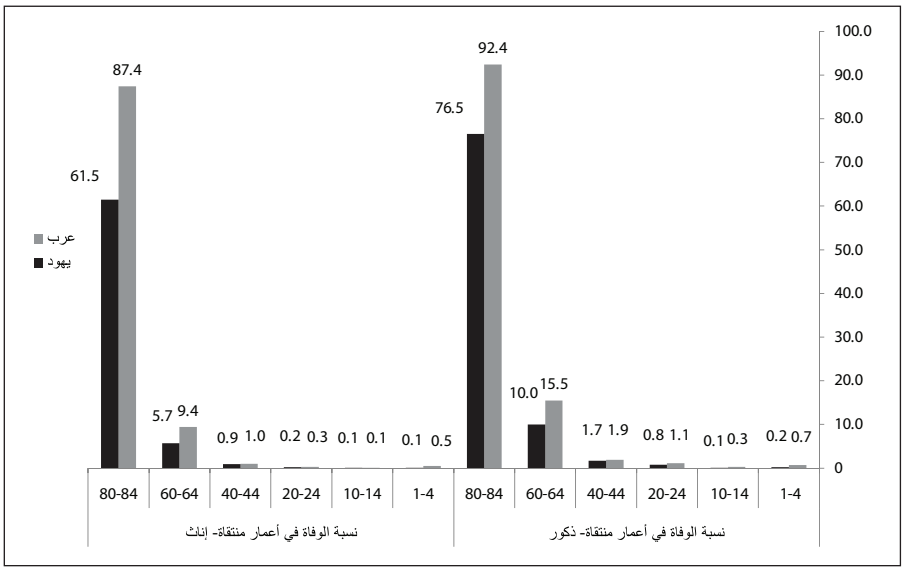

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009. معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

كما ذُكر سابقًا، إنّ نسب الوفاة في أعمار مختلفة تتأثّر بمدى جودة الخدمات، وأنماط استخدام الخدمات الصحّيّة، والعادات المختلفة، ووفرة وجودة ونوعيّة انتشار الخدمات الصحّيّة. ومن الخدمات التي تتوافر للمؤمّنين صحّيًّا، نحو التأمين الصحّيّ المكمّل أو التأمين الطبّيّ الخاصّ، وفحوص الماموغرافيا (فحص الاكتشاف المبكّر لسرطان الثدي).

أظهر الاستطلاع الصحّيّ الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة[31] أنّ انتشار الأمراض في صفوف العرب أعلى في الكثير من المجالات: نِسَب المعالَجين في المستشفيات في صفوف العرب مرتفعة مقابل نسبتهم في صفوف اليهود في جميع الفئات العمُريّة باستثناء سنّ 75 فما فوق. يبرز الفرق بشكل صارخ في الفئة العمُريّة 44-25 حيث تبلغ النسبة في صفوف الجمهور العربيّ نحو ضعفَي النسبة التي في صفوف الجمهور اليهوديّ.

31 دائرة الإحصاء المركزيّة (2010)، **استطلاع الصحّة 2009**.

في صفوف اليهود. نسبة أصحاب التأمينات المكمّلة والخاصّة أعلى ممّا لدى العرب: 83% في صفوف اليهود مقابل 43% في صفوف العرب، أي هي أعلى على نحو مضاعف تقريبًا. نسبة أصحاب التأمين التمريضيّ لكبار السنّ من خلال صناديق المرضى أعلى بسبع مرّات في صفوف اليهود (28% في صفوف اليهود مقابل 4% في صفوف العرب). نسبة أصحاب التأمين الخاصّ أعلى بنحو 14 مرّة في صفوف اليهود مقارَنةً بالعرب، وتبلغ 27% مقابل 2% -على التوالي.

فحوص الماموغرافيا (فحص الاكتشاف المبكّر لمرض سرطان الثدي في صفوف النساء): 60% من النساء في سنّ 50 فما فوق في إسرائيل أجرين فحص الاكتشاف المبكّر في العامين اللذين سبقا المقابلة. نسبة النساء اللواتي أجرين فحص الاكتشاف المبكّر لسرطان الثدي أعلى بـ 10% في صفوف اليهوديّات (61%) من نسبتهنّ في صفوف العربيّات (51%).

المقارنة بين اليهود والعرب تُظهر أنّ نسبة مَن أعلموا بتعرّضهم لمرض السكّريّ أعلى في صفوف العرب من نسبتهم في صفوف اليهود في جميع الفئات العمُريّة فوق سنّ 35. نسبة مَن أعلموا بتعرّضهم لمرض السكّريّ في صفوف العرب تصل إلى نحو ضعفَي نظيرتها في صفوف اليهود.

انتشار مرض السرطان في صفوف اليهود أعلى ممّا في صفوف العرب. نسبة الذين أعلموا بتعرّضهم لمرض السرطان أعلى في صفوف اليهود في سنّ 45 فما فوق هي أعلى بـ 3-2 مرّات من نسبتهم في صفوف العرب. 60% ممّن أعلموا بتعرّضهم لمرض الربو (Asthma) هم من أبناء 45 عامًا فما فوق. نسبة الإصابة بالربو في صفوف اليهود في هذه الفئة العمُريّة تبلغ ضعفَي النسبة في صفوف العرب. على الرغم من ذلك، ثمّة ارتفاع حادّ في الإصابة بسرطان الرئة في صفوف الرجال العرب، وبسرطان الثدي في صفوف النساء العربيّات.

سلوك مُعزِّز للصحّة

نسبة المدخّنين

يعتبر التدخين المسبّب السلوكيّ الأكثر أهمّيّة في انتشار الأمراض والوفيات. في ربع القرن الفائت، تراجعت نسبة المدخّنين في صفوف الرجال والنساء في البلاد. العوامل التي ساهمت في هذا التراجع هي تزايد الوعي لأضرار التدخين، والقوانين التي سُنّت بغية الحدّ من التدخين في الأماكن العامّة، وفي مواقع العمل.[32] الامتناع عن التدخين، والمحافظة على اللياقة البدنيّة، والتغذية السليمة، هي السلوكيّات الثلاث الأكثر تأثيرًا على الصحّة القويمة. الكثير من الأبحاث عثرت على علاقة مباشرة بين غياب النشاط البدنيّ والتدخين والتغذية غير الصحّيّة، من جهة، والأمراض والوفيات، من جهة أخرى، لا سيّما أمراض القلب والأوعية الدمويّة.[33]

بحسب تقرير وزير الصحّة حول التدخين للعام 2009، إنّ نسبة المدخّنين في صفوف عموم السكّان في العام 2009 بلغت 22.8%؛ 22% من عموم السكّان اليهود، و 27.2% من عموم السكّان العرب. 31.3% من مجموع الرجال في إسرائيل هم من المدخّنين، بينما تصل نسبة النساء المدخّنات في صفوف السكّان إلى 14.8%؛ 27.9% من الرجال اليهود مقابل 48.8% من الرجال العرب، 16.6% من

32 **60 عامًا من الصحّة في إسرائيل**، 37.
33 طربيه، **الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ**، 174.

النساء اليهوديّات مقابل 5.2% من النساء العربيّات. 31.8% من الرجال العرب المدخّنين يندرجون تحت تصنيف المدخّنين "المكثرين" (أولئك الذين يدخّنون أكثر من 20 سيجارة في اليوم الواحد)، مقارنة بـ 12.8% من الرجال اليهود. 10.9% من اليهوديّات هنّ من المدخّنات "المكثرات".[34]

على غرار السنوات السابقة، تشير بيانات المؤشّر إلى فجوة بارزة في نسبة المدخّنين بين اليهود والعرب بحسب الجنس، حيث النسبة أعلى في صفوف الرجال: في صفوف الرجال العرب تصل النسبة إلى 45.2%، وتصل في صفوف الرجال اليهود إلى 28.5%.[35] من الملاحَظ أنّ نسبة المدخّنين اليهود قد تراجعت بـ 1%؛ من 29.5% إلى 28.5%، لكنّها ارتفعت في صفوف الرجال العرب بـ 2.8%؛ من 42.4% إلى 45.2%. في المقابل، تدخّن النساء اليهوديّات أكثر بثلاث مرّات من النساء العربيّات. تصل نسبة المدخّنات اليهوديّات إلى 19.6% (وهو تراجع بنسبة 1% مقارنة بالسنة الفائتة التي وصلت فيها هذه النسبة إلى 20.6%)، بينما وصلت نسبة المدخّنات العربيّات إلى 6.6%، أي حصل تراجع بنسبة 0.3% عمّا كان السنة الفائتة التي وصلت فيها النسبة إلى 6.9% (راجعوا الرسم 1.4).

النزعة ذاتها تظهَر في صفوف أبناء الشبيبة، فنسبة أبناء الشبيبة العرب المدخّنين أعلى من نسبة أبناء الشبيبة اليهود المدخّنين، ونسبة الفتيات المدخّنات في صفوف اليهود أعلى من نسبة الفتيات المدخّنات في صفوف العربيّات. بحسب استطلاعات HBSC (Health Behaviour in School Children) التي نُفّذت في الأعوام 1998، 2002، 2004، 2006، حصل تراجع في صفوف أبناء الشبيبة في إسرائيل في سنّ 11 و 16 بنسب الذين يدخّنون مرّة واحدة في الأسبوع على الأقلّ في المجموعتين السكّانيّتين. نسبة المدخّنين الأعلى تقع في صفوف الفتية العرب، والنسبة الأدنى تقع في صفوف الفتيات العربيّات. في العام 1998، كانت نسب التدخين على النحو التالي: الفتية العرب: 17.7، الفتية اليهود: 12.4، الفتيات اليهوديّات: 6.4، الفتيات العربيّات: 5.4. هذه النسبة تراجعت في صفوف المجموعات كلّها في العام 2006 على التوالي: 12.6، 6.8، 4.1، 2.6.[36]

بحسب تقارير وزارة الصحّة، شملت النشاطات المركزيّة في مجال مكافحة التدخين في العام 2009 برامج تعليميّة بواسطة الإنترنت، وبرامج خاصّة لمنع الشروع في التدخين في صفوف أبناء الشبيبة- محاكمات صوريّة، ومرافقة مدن وسلطات محلّيّة لتطبيق سياسة "مدينة خالية من التدخين"، وتدعيم فرض تعديل قانون منع التدخين في الأماكن العامّة، وإقامة لجنة تخطيط سياسات ترسيم منتجات التبغ، ولجنة لوضع خطّة قوميّة لتقليص التدخين في المجتمع العربيّ، والقيام بنشاط داخل السجون لتقليص التدخين في صفوف السجّانين والمساجين. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون وزارة الصحّة مع الجمعيّات، ومع وزارة التربية التعليم، وصناديق المرضى وجمعيّة مكافحة السرطان بغية مكافحة التدخين.[37] هذه الأنشطة تشكّل خطوات مباركة ينبغي تعزيز حضورها في المجتمع، لا سيّما في صفوف الفئات الفقيرة، كالجمهور العربيّ على سبيل المثال.

---

34 المركز القوميّ للإشراف على الأمراض (2010)، **تقرير وزير الصحّة في شؤون التدخين 2009**، **النشرة رقم** 325 . (في ما يلي: **تقرير وزير الصحّة في شؤون التدخين** 2009) .

35 الفرق في النسب المئويّة بين بيانات تقرير وزير الصحّة وبيانات المؤشّر تنبع من أنّ بيانات المؤشّر تعتمد على معدّل متنقّل لمدّة 5 سنوات، كما أشرنا في المقدّمة والشروح.

36 **60 عامًا من الصحّة في إسرائيل** . 29.

37 **تقرير وزير الصحّة لشؤون التدخين** 2009، 14.

الرسم 1.5: نسبة المدخّنين بحسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

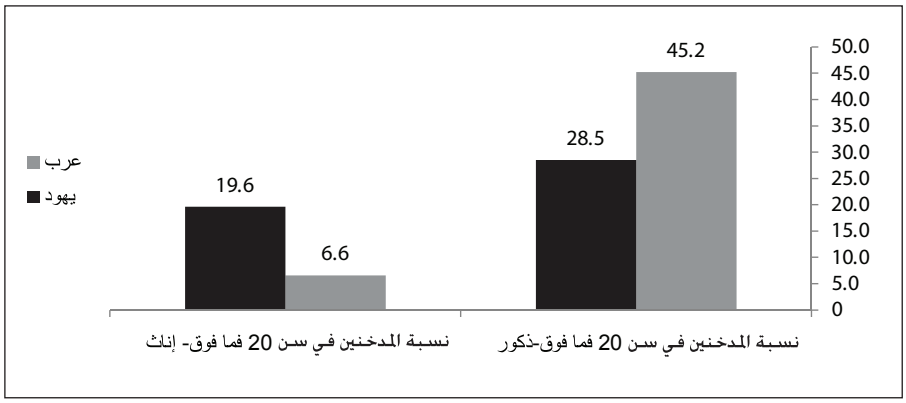

المصدر: تقرير وزير الصحّة حول التدخين في إسرائيل 2009، وزارة الصحّة، 2010. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

تلخيص وتوصيات

تَبيّن في هذا الفصل أنّه، على الرغم من التحسّن في الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ عبر السنين، والارتفاع في معدّل متوسّط العمر، والتراجع في وفيات الرضّع، لا زالت الفروق والفجوات بين اليهود والعرب شاسعة جدًّا. فرق أربع سنوات في متوسّط العمر هو فجوة مهولة، وتدلّ -أكثر ما تدلّ- على الحالة الصحّيّة للعرب مقارنة باليهود.

الوضع الذي جرى توصيفه آنفًا يشير إلى الحاجة الفوريّة لتدخّل حكوميّ (لا سيّما من قبل وزارة الصحّة) على جميع الصُّعُد، بما في ذلك تشجيع السلوك المعزّز للصحّة، والاستثمار الطويل الأمد في موارد الجهاز الصحّيّ، ورسم خطّة مفصّلة وممّولة لتعزيز الوعي في المسائل الصحّيّة، والطبّ الوقائيّ، والاكتشاف المبكّر لعوامل الخطر وانتشار الأمراض في صفوف الجمهور العربيّ. الاستثمار اللائق من قبل الحكومة في صحّة السكّان العرب وفي الوقاية من الأمراض من شأنه تقليص إنفاق الحكومة مستقبَلاً على العلاجات الباهظة والأدوية ومنظومات إعادة التأهيل.

في ما يلي، نعرض مجموعة من الخطوات التي يمكنها التأثير على صحّة الجمهور العرب في البلاد، والتي تظهر كذلك في توصيات خبراء طبّيّين وشخصيّات أكاديميّة.

بغية تقليص الفجوات، ثمّة حاجة إلى معالجة الاستثمارات والمساهمات، وفي الوقت ذاته وضْع سلّم أفضليّات لتدعيم الصحّة في صفوف الجمهور العربيّ:

1. اعتراف الحكومة بغياب المساواة في الصحّة، وتبنّي خطّة تدخّل قوميّة لتقليص الفجوات في الصحّة، يجري تنفيذها من قبل وزارة الصحّة. تبنّي خطّة كهذه يُلزم الوزارات الحكوميّة المختلفة تحمّل المسؤوليّة عن حالة الجمهور العربيّ بأكمله، والاستثمار المكثّف في تحسين حالة الشرائح المستضعفة، والسكّان العرب من بينها.

2. بحسب توصية المركز القوميّ لمراقبة الأمراض: بغية تقليص الفجوات بين الفئات السكّانيّة، تستدعي الضرورة العمل على وضع خطّة رسميّة شاملة، ومتعدّدة المنظومات، حيث تشارك فيها جميع الجهات ذات الصلة. على هذه الخطّة أن ترتكز إلى المبادئ التالية:

- تتطرّق خطّة التدخّل إلى مميّزات انتشار الأمراض، ولعوامل الخطر الأساسيّة، وتجري ملاءَمتها لاحتياجات الجمهور العربيّ وثقافته، وأسلوب حياته.
- على كلّ برنامج تدخُّل من أجل حياة صحّيّة أن يبدأ في مرحلة الطفولة، وأن يطبّق في المدارس من خلال التعليم وتعزيز الوعي.
- مناقشة مسألة التمييز المصحّح في كلّ ما يتعلّق برصد الموارد، وتغيير معادلة ضريبة الرأس capitation[38]، وربّما وضعها على قاعدة المؤشّر الاجتماعيّ- الاقتصاديّ، ومؤشّر مناطق الأطراف، أو على قاعدة الفجوات في مؤشّرات الجودة، أو المكافأة بحسب الجودة.
- ثمّة تأثير كبير لمواقف وسلوك الأطبّاء الذين يعملون في المدن والقرى على المجتمع، لذا تستدعي الضرورة تعزيز القيادة الطبّيّة ابتغاءَ تطوير صحّة الجمهور.

3. ينبغي على وزارة الصحّة وضع غايات يمكن قياسها كمّيًّا، بما في ذلك مسار للتخطيط، والتنفيذ، والتقييم، والمتابعة من خلال التعاون مع وزارات أخرى، ومن خلال نظرة ومعالجة شاملتين تتطرّقان إلى مجالات الصحّة الأربعة: وفرة الخدمات، ومتناوليّة الخدمات، وملاءَمة الخدمات للسكّان الذين يستهلكونها، وجودة الخدمات.

يُفترض في خطط الوقاية والتدخّل أن تتمحور في تقليص نسَب التدخين، وتعزيز الوعي للنشاط البدنيّ، والتربية للتغذية السليمة وتفادي السُّمنة، والاكتشافَ المبكّر لمرض السكّريّ، وتعزيز الوعي للاكتشاف المبكّر لسرطان الثدي، وتقليص زواج الأقارب، وتعزيز الوعي لأهمّيّة الاستشارة الجينيّة، والتشخيص قبل الولادة للنساء الحوامل،[39] لا سيّما في صفوف السكّان البدو في الجنوب.

38 تلك هي معادلة تُوزّعُ مؤسّسةُ التأمين الوطنيّ بحسبها الأموالَ التي تُجبى من رسوم التأمين الصحّيّ على صناديق المرضى المختلفة. ترتكز هذه المعادلة -في أساس ما ترتكز- على جنس الشخص المؤمَّن وسنّه.

39 طربيه، **الحالة الصحّيّة للسكّان العرب**.

الفصل الثاني: مؤشّر الإسكان

الحقّ في الحصول على مسكن لائق هو حقّ طبيعيّ جرى ترسيخه في الكثير من المواثيق الدوليّة. وفرة المسكن، وكلفته الماليّة، وجودته، تشكّل مؤشّرًا على رفاهية المجتمعات المختلفة. وبالإضافة إلى كونه حاجة أساسيّة للأسر والأفراد، يُعتبر المسكن اللائق رافعة للتطوير والتنمية، والغاية الاستثماريّة الأكبر لدى الأفراد والأسر.

مجال الأراضي والإسكان هو أكثر المجالات حساسيّة في علاقات اليهود والعرب في إسرائيل، وفي تعامل الدولة مع مواطنيها العرب. منذ إقامة دولة إسرائيل، جرت مصادرة معظم أراضي العرب من قبل الدولة، وجرى تخصيصها لإقامة بلدات يهوديّة، ومجالس إقليميّة، ومحميّات طبيعيّة، وبنى تحتيّة عامّة.[40] على سبيل المثال، ذكر استطلاع بريطانيّ أُجْرِيَ لغرض تحديد الضرائب في العام 1945 أنّ سخنين (التي كانت في حينها بلدة زراعية تقليدية) امتدت على منطقة نفوذ وصلت إلى 70,152 دونم (بلدية سخنين، 2004). أمّا اليوم فتبلغ مساحة منطقة نفوذ المدينة 9,688 دونم.[41]

عانت مناطق نفوذ السلطات المحلّيّة العربيّة (2.5% من مساحة الدولة فقط بمتلكها 20% من سكّانها[42])، ومجال البناء للبلدات العربيّة من تقليص كبير، الأمر الذي جعل مشكلة السكن في صفوف العائلات والأزواج الشابّة العرب تتفاقم. تخوض القرى العربيّة في العقود الأخيرة غمار تضخّم سريع وتتحوّل إلى "قرى كبيرة" تتميّز ببناء متعدّد الطبقات، وبنى تحتيّة لا تتلاءم مع الاحتياجات، والاكتظاظ الآخذ بالتفاقم في غياب مسارات تخطيط وتطوير لائقين. ينضاف إلى ذلك غياب سوق شقق للإيجار في البلدات العربيّة وصعوبة كبيرة في استئجار الشقق في المدن اليهوديّة. تدير غالبيّةَ الأراضي (نحو 93%) دائرةُ أراضي إسرائيل والكيرن كييمت -وهما مؤسّستان تديرهما أغلبية يهوديّة مطلقة-. خَلقَ هذا الإقصاء غيابًا حادًّا للمساواة في مجال غايات استخدام الأراضي وملكيّتها (ملكيّة خاصّة أو من خلال استئجار أراضي الدولة).

منذ العام 1948، لم تسمح الدولة بإقامة بلدات عربيّة، باستثناء بلدات البدو في الجنوب (والتي ابتغت تجميع البدو في مساحات صغيرة بغية السيطرة على الأراضي). ثمّة في النقب ما لا يقلّ عن 46 بلدة عربيّة غير معترف بها،[43] ويقدّر تعداد سكّانها بين 63,000 نسمة (وهو العدد الذي تبنّته لجنة غولدبيرغ بحسب بيانات وزارة الداخليّة) وَ 85,000 (التقديرات التي طرحها خبراء ظهروا أمام لجنة غولدبيرغ). بالإضافة إلى ذلك، لم تحصل حتّى الآن 11 بلدة عربيّة في لواء الشمال ولواء حيفا على الاعتراف.

مقابل ذلك، أقيمت في دولة إسرائيل نحو 700 بلدة ومدينة يهوديّة جديدة، غالبيّتها من الموشافيم،

---

40 أورن يفتاحئيل (2000). **الأراضي، التخطيط، وغياب المساواة: تقسيم الحيّز بين اليهود والعرب في إسرائيل**. تل أبيب. مركز أدفاه (في ما يلي: يفتاحئيل، **الأراضي، التخطيط، وغياب المساواة**).

41 نمرود لوز (2007). **خطاب الأراضي والتخطيط بين الأغلبية والأقلّيّة في دولة إسرائيل: مثال النزاع بين مسغاف وسخنين**. القدس. معهد فلورسهايمر للدراسات السياسيّة.

42 يفتاحئيل، **الأراضي، التخطيط، وغياب المساواة**.

43 لجنة غولدبيرغ: في 23.12.2007، عيّن وزير البناء والإسكان زئيف بويم لجنة تقدّم توصياتها للحكومة حول سياسة تسوية السكّن البدو في النقب، بما في ذلك بلورة مقترحات لتعديلات تشريعيّة. ترأّس هذه اللجنةَ قاضي المحكمة العليا السابقُ القاضي (المتقاعد) إليعيزر غولدبيرغ. نشرت اللجنة توصياتها في شهر كانون الأوّل عام 2008.

والكيبوتسات، والبلدات الجماهيريّة. يجري إقصاء المواطنين العرب عن هذه البلدات من خلال استخدام معايير تمييزيّة، ولا يُسمح لهم بالسكن فيها. في الآونة الأخيرة، قرّر الكنيست إضفاء صبغة قانونيّة على هذا التمييز عندما صادق في القراءة الأولى على قانون لجان القبول للبلدات الجماهيريّة. وقد أيّد هذا القانونَ غالبيّةُ أعضاء الحكومة.

منذ إقامتها، وخلال موجتَي الهجرة الكبيرتين في خمسينيّات القرن وتسعينيّاته، وضعت الدولة لنفسها هدفًا إستراتيجيًّا يتمثّل في الاهتمام بتوفير المسكن للمواطنين اليهود، وقامت بتجنيد جميع مواردها بواسطة إقامة مئات البلدات وآلاف الأحياء لليهود، وتأجير الأراضي للمواطنين اليهود على نحوٍ مكثّف. في الوقت ذاته، تجاهلت الدولة على نحو شبه كامل احتياجات المواطنين العرب للمسكن، وواصلت حتّى سبعينيات القرن العشرين مصادرةَ أراضيهم على نحو مكثّف. ولا يجدر أن تغيب عن الأذهان حقيقةٌ مُفادُها أنّ أعداد المواطنين العرب والمواطنين اليهود قد تضاعفت عشر مرّات منذ إقامة الدولة، على الرغم من ذلك، سُخّرت موارد الدولة على نحو شبه حصريّ في توفير الإسكان للمواطنين اليهود دون سواهم. نتجت عن ذلك -بطبيعة الحال- ضائقة مساكن خانقة في صفوف الجمهور العربيّ.

وكما أجاد يَئير بويميل[44] في التوصيف، إنّ التمييز المؤسّساتيّ والإهمال المتواصل لسنين طويلة للمواطنين العرب يتجسّد في جميع المرافق الحياتيّة، لا سيّما في مجال الأراضي والإسكان. على حدّ تعبير بويميل، "يدور الحديث عن الإقصاء الفعليّ عن "الكوليكتيف" السياسيّ- الرسميّ، والمدنيّ- العامّ الإسرائيليّ الآخذ بالتشكّل، وإقصاءهم عن موارد الدولة التي وضعت بين يدي هذا "الكوليكتيف". وهكذا فإنّ الإقصاء، والتمييز، والمراقبة الأمنيّة، والاستباحة، بدأت تشكّل لَبنات مركزيّةً للسياسة العمليّة المتميّزة للمؤسّسة الإسرائيليّة، وهي التي صمّمت (وما زالت تصمم) مكانة العرب في المجتمع الإسرائيليّ منذ نشأته حتّى أيّامنا هذه، وهي التي تشكّل تجسيدًا فعليًّا وملموسًا للإثنوقراطيّة (حكم المجموعة العرقيّة الواحدة) الإسرائيليّة. هذه الأسس هي القاعدة الفعليّة لمبادئ السياسات التي تنبثق عنها".

يظهر التمييز جليًّا في البنى التحتيّة المهلهلة، والنقص في البنايات العامّة، والنقص الشديد في المناطق الصناعيّة، والاكتظاظ الشديد، والخدمات ذات المستوى الهابط. مستوى التطوير في بيئة مناطق السكن في جميع البلدات العربيّة لا يستوفي المعايير المتعارَف عليها في دولة إسرائيل، وما انفكّت الفجوات بين البلدات العربيّة واليهوديّة في جودة البنايات في مستوى صيانتها تأخذ بالتفاقم.

الخطط الحكوميّة التي يُفترض فيها أن تعالج احتياجات السكن لدى الجمهور العربيّ شبه معدومة. لم تبدأ الدولة بإدخال بعض المدن والقرى العربيّة (أمّ الفحم والناصرة) في برامج البناء الجماهيري التي تقوم بتطويرها إلاّ في العام 2001. ومن بين الغايات المعلنة التي وضعتها سلطة التطوير الاقتصاديّ في الوسط العربيّ (والتي أقيمت في شهر شباط من العام 2007)، تبرز تلك المتعلّقةُ بالتطوير الاقتصاديّ والتشغيليّ، وكذلك في مجال الإسكان. في آذار عام 2010، قرّرت الحكومة رصد 782 مليون شيكل لـ 13 مدينة وقرية عربيّة على امتداد خمس سنوات. يُفترض في هذه الميزانيّات أن تعالج قضايا الإسكان والتشغيل والمواصلات ومنع العنف. لا شكّ أنّ القرار بمعالجة قضايا الإسكان يتّسم بالإيجابيّة، لكنّه لا يغطّي على نحو كاف النقصَ في المساكن في المجتمع العربيّ بعامّة، وفي البلدات التي تطبّق فيها الخطّة المذكورة على وجه الخصوص. أحد أبرز العوائق التي تعمل الخطّة على تذليلها في البلدات العربيّة هو النقص الخطير في الأراضي المُعَدّة للبناء. وبحسب بيانات سلطة التطوير الاقتصاديّ، ثمّة نقص سنويّ لنحو 5,000 وحدة سكنيّة داخل المجتمع العربيّ.

44 يئير بويميل (2009)، **61 عامًا من الاستباحة المراقبة- فكّ رموز شيفرة المؤسّسة الإسرائيليّة تجاه مواطني الدولة العرب**. كلّيّة أورانيم، ص 5-4.

يتبيّن إذًا أنّ ضائقة الإسكان في صفوف العرب تشهد تفاقمًا خطيرًا عامًا بعد عام. ترتبط هذه الضائقة -على نحو مباشر- بقضيّتين أساسيّتين وواضحتين. تستطيع الحكومة العمل على معالجتها على نحو فوريّ. الأولى هي مسألة الأراضي، وتشمل المركّبات المركزيّة التالية: الرصد؛ التخطيط؛ البناء. المسألة الثانية ترتبط بسلّم أفضليّات الحكومة في الاستثمار في البنى التحتيّة الأساسيّة الداعمة للتطوير المادّيّ العصريّ، نحو: شبكات الماء، والصرف الصحّيّ، والتصريف، وشبكة شوارع للمواصلات -ولا سيّما تلك المُعَدّة للمواصلات العامّة.

قيمة مؤشّر الإسكان 2009 - 0.2877

ارتفعت قيمة مؤشّر الإسكان للعام 2009 بـ 2.0%، ويصل هذا العام إلى 0.2877 مقابل مؤشّر 2008 الذي وصل إلى 0.2820. يلحق هذا الارتفاع بالاتّجاه العامّ للارتفاع في مؤشّر الإسكان- 7.4% منذ بداية القياسات في العام 2006، حيث كانت قيمته 0.2678 . المسبّب الأساسيّ للارتفاع هذا العام (كما في السنوات السابقة) هو النسبة المتدنّية جدًّا لبدايات البناء بمبادرة عامّة في البلدات العربيّة، مقابل نسبة عالية جدًّا في البلدات اليهوديّة (أكثر بـ 13.6 مرّة)، والارتفاع الحادّ في أسعار الشقق في العامين الأخيرين. شكّلت نسبة بدايات البناء بمبادرة عامّة[45] في البلدات اليهوديّة نحو 16.3% (بالمعدّل) من بدايات البناء هناك (في المؤشّر السابق بلغت هذه النسبة 21.9%)، ومقابل 1.2% فقط في البلدات العربيّة (مقابل 1.6% في المؤشّر السابق).

معدّل مدفوعات الأرنونا[46] بقي على ما هو عليه في صفوف السكّان العرب- 199.4 شيكل، بينما حصل ارتفاع بـ 3.2% في صفوف اليهود، من 267 شيكلاً إلى 275.8 شيكل.
لم تتغيّر تقريبًا نسب ملكيّة الشقق في صفوف السكّان العرب ولا في صفوف اليهود (من 92.8% إلى 92.6% في صفوف العرب، ومن 69.74% إلى 69.66% في صفوف اليهود بين مؤشّرَي 2008 وَ 2009). مَردّ نسبة الملكيّة المرتفعة في صفوف العرب إلى حقيقة أنّ البناء يجري بأكمله على أراض بملكيّة خاصّة، وهي مورد آخذ بالانتهاء، مقابل العرض الكبير لأراض عامّة من قبل الدولة للجمهور اليهوديّ.

تحمل ضائقة المسكن في صفوف الجمهور العربيّ عدّة ميزات:

1. ما زال مستوى التطوير في محيط السكن في جميع المدن والقرى العربيّة لا يستوفي المعايير الأساسيّة المتعارَف عليها في الدول المتطوّرة، وبعيدة عن مستوى التطوير الذي يميّز المدن والقرى اليهوديّة. ثمّة نقص في المساحات والبنايات العامّة، وتعاني البنى التحتيّة والصيانة من مستوى هابط. تتأكّد هذه الحيثيّات من خلال مسح أجرته سلطة التطوير الاقتصاديّ في صفوف السكّان العرب.[47]

---

45 من نشرة لدائرة الإحصاء المركزيّة، **البناء في إسرائيل 2008**: "بناء بمبادرة عامّة هو البناء بمبادرة الحكومة، والمؤسّسات القوميّة، والسلطات المحلّيّة، والشركات التي تقع تحت السيطرة التامّة لهذه المؤسّسات" (مقدّمة، ص 21). مصادر معلومات دائرة الإحصاء المركزيّة حول البناء بمبادرة عامّة تشمل تقاريرَ حول تراخيص بناء من قبل لجنة التخطيط والبناء ومن ملفّ إداريّ لوزارة البناء والإسكان. وتشمل كذلك تقريرًا حول بدايات البناء الفعليّة وإتمام البناء يُحصَل عليه من ملفّ إداريّ لوزارة البناء والإسكان. واستطلاعًا ميدانيًّا من قبل دائرة الإحصاء المركزيّة (لعمليّات بناء لا تجري بمبادرة وزارة البناء والإسكان). ومن نَسْب بيانات (حول البناء الذي لا يجري بمبادرة وزارة البناء والإسكان. ولا يجري فحصه في الاستطلاع الميدانيّ لدائرة الإحصاء المركزيّة) (ص 24).

46 مدفوعات الأرنونا التي أفادت بها السلطات المحلّيّة لدائرة الإحصاء المركزيّة من ملف "مدفوعات الأرنونا"؛ قيمة الأرنونا للمتر المربّع المُعَدّ للسكن تتحدّد بواسطة قانون مساعد للسلطة تسنّه السلطة المحلّيّة بمصادقة وزارة الداخليّة. عدم تغيّر معدّل مدفوعات الأرنونا في صفوف العرب، وارتفاعها في صفوف اليهود، يجسّدان التحسّن في جودة البناء في صفوف اليهود. وعدم تحسّنه في صفوف السكّان العرب. لا يعكس هذا الأمر قيمة مدفوعات الأرنونا الفعليّة التي تحسّنت في السنوات الأخيرة (رفيق حاجّ (2010)، **الاستجابة لتسديد الضرائب المحلّيّة في المجتمع العربيّ في إسرائيل**، الناصرة: مركز دراسات).

47 http://www.pmo.gov.il/PMO/PM+Office/rsuiot/ecoAR.htm

2. يستغرق بناء المسكن في المجتمع العربيّ مدّة طويلة نسبيًّا، حيث تتعلّق هذه المدّة بالقدرة الماليّة لصاحب البيت. يؤدّي ذلك إلى أنّ الكثير من العائلات تسكن في بيوت لم يُستكمل بناؤها بعد، وتعاني من مخاطر في مجال الأمان.

3. بنيَ الكثير من المنازل العربيّة دون ترخيص، وعليه تحيق بأصحابها مخاطر كثيرة، نحو أوامر الهدم والغرامات الباهظة والملفّات الجنائيّة. يحصل هذا في منطقة النقب، وفي المدن المختلطة، وفي البلدات العربيّة المختلفة. البناء غير المرخّص يشكّل نتاجًا مباشرًا لتضييق الخناق التخطيطيّ الذي تمارسه الحكومة في المدن والقرى العربيّة. في العام 2000، اعترفت الحكومة بأنّ العرب يحتاجون إلى نحو 10,000 وحدة سكنيّة في العام لمدّة أربع سنوات (بيانات سلطة التطوير الاقتصاديّ في صفوف السكّان العرب تشير إلى حاجتهم إلى ما يقارب 12,000 وحدة سكنيّة سنويًّا) بغية إغلاق فجوات الماضي من ناحية، وتلبية الطلب من ناحية أخرى. على الرغم من ذلك، ارتأت الحكومة تجاهل احتياجات المواطنين العرب الأساسيّة، وسوّقت منذ العام 2000 ما لا يزيد عن 8,000 وحدة سكنيّة فقط. علاوة على ذلك، عزّز النقص في البناء العامّ المدعّم حكوميًّا (والذي لا يمكن بدونه الاستجابة حتّى لجزء من احتياجات السكن في صفوف الجمهور العربيّ) عزّز من ضائقة السكن في صفوف المجتمع العربيّ.

4. الكثير من المواطنين العرب الذين يحاولون شراء شقق في أحياء في مدن يهوديّة أو في مدن مختلطة يواجهون -في الكثير من الأحيان- رفضًا على خلفيّة عنصريّة.

5. ما زالت العشرات من القرى العربيّة (لا سيّما تلك التي في النقب) تندرج تحت تعريف "القرى غير المعترف بها"، على ما يحمله الأمر من استحقاق، من حيث شروط المسكن، ومنظومة الخدمات والبنى التحتيّة.

6. ما زال هناك أحياء عربيّة في مدن مختلطة تعاني من عدم الاعتراف، لذا يحظر على أصحاب البيوت بالمفتاحيّة توسيع بيوتهم أو ترميمها.

7. مناطق نفوذ السلطات العربيّة مقلّصة جدًّا، ولا تستجيب سلطات الدولة لطلبات توسيعها في الأماكن الضروريّة لتخطيط وتوسيع مناطق السكن.

8. على مرّ السنين، صودرت أجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت بملكية عربيّة، لذا تقلّصت مساحات الأراضي التي يملكها الجمهور العربيّ وتلا ذلك تقلُّص في توافر المساكن، وحصل تعقيد في موضوع ملكيّة الأراضي. هذا التعقيد خلق صعوبات في استصدار تراخيص البناء.

9. على الرغم من تضاعف عدد السكّان العرب بعشر مرّات منذ إقامة دولة إسرائيل، وعلى الرغم من الوعود التي يسمعها وزراء بين حين وآخر، لم تُبْنَ منذ قيام الدولة بلدات جماهيريّة عربيّة، ولم تُقَمْ مدينة عربيّة (ما عدا سبع بلدات ثابتة لتوطين العرب البدو في النقب). في المقابل، جرى بناء أكثر من 700 بلدة يهوديّة منذ إقامة دولة إسرائيل.

10. لم يطرأ تغيير ذو شأن في إشراك الجمهور العربيّ وتمثيله فعليًّا وجوهريًّا ومهنيًّا في جميع مؤسّسات الدولة التخطيطيّة، وعلى جميع مستويات التمثيل، وما زال هذا الجمهور يعاني من إقصاء عن مسار اتّخاذ القرار في هذا الموضوع.[48] يشكّل تغيير هذا الوضع شرطًا ضروريًّا لتعزيز

48 راسم خمايسي (2010)، **عوائق أمام إشراك العرب في مؤسّسات التخطيط وتصميم الحيّز العامّ في إسرائيل**، القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسيّة.

مشاركة الجمهور العربيّ في عرض احتياجاته أمام الأجسام المهنيّة. وبغية مراعاة مؤسّسات التخطيط لمسارات البناء الذاتيّ، وهي الأسلوب الأكثر حضورًا لتوفير عرض الشقق السكنيّة الذي يتلاءم مع الطلب المتعاظم.

على ضوء كلّ هذه التحدّيات التي ذُكرت أعلاه، إنّ مؤشّر المساواة يعكس ضائقة المسكن في صفوف الجمهور العربيّ على نحو جزئيّ فقط، وذلك بسبب عدم وفرة البيانات السنويّة التي كان من شأنها المساعدة في تقديم توصيف أشمل للوضع بجميع جوانبه. المتغيّرات التي توافرت لدينا قليلة جدًّا، وعليه فتأثير كلّ واحد منها شديد الارتفاع.

كما يُظهر الرسم 2.1، تشير قيمة مؤشّر الإسكان للعام 2009 إلى ارتفاع، أي إنّ الفجوة بين اليهود والعرب ارتفعت بنحو 2% لصالح اليهود ووصلت هذا العام إلى 0.2877 مقابل 0.2820 في مؤشّر 2008. تنبع هذه الزيادة -في الأساس- من اتّساع الفجوة في نسبة الشقق التي أقيمت بمبادرة عامّة من مجموع بدايات البناء في البلدات التي يصل عدد سكّانها إلى 10,000 فما فوق. يعكس هذا المتغيّر على نحو وثيق تعامُل الحكومة مع احتياجات الجمهور العربيّ، ودرجة تدخّل السياسات العامّة في مجال البِناء المُعَدّ للسكن. الإنفاق الشهريّ على مدفوعات الأرنونا ساهم في توسيع الفجوة، على الرغم من أنّ مساهمته كانت أقلّ بكثير.

الرسم 2.1: **قيمة مؤشّر الإسكان** 2009 **مقابل قيمة مؤشّر** 2008

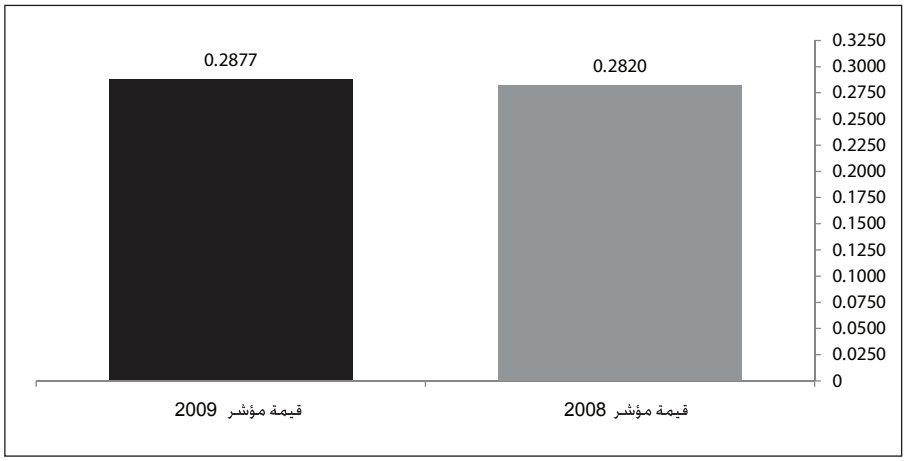

دلائل ومتغيّرات

بغية فحص مستوى المساواة في مجال الإسكان، جرى تنفيذ فحص مقارن لثلاثة دلائل وسبعة متغيّرات [49] تظهر في الجدول التالي:

دلائل	متغيّرات
وفرة المسكن	1. نسبة مُلكيّة الشقّة
	2. قيمة الشقّة المملوكة
	3. نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء في المدن والقرى التي يقطنها 10,000 مواطن فما فوق.
رفاهية السكن	4. عدد الغرف في الشقّة
	5. معدّل الأنفُس في الشقّة
جودة السكن	6. معدّل الإنفاق الشهريّ على الإسكان
	7. معدّل الإنفاق الشهريّ على مدفوعات الأرنونا

يجدر بالإشارة أنّه ثمّة مزيد من العوامل التي تؤثّر على جودة الإسكان ومستواه، لكنّنا لا نملك بيانات متواترة حولها: بيانات نحو مساحة الشقّة (بالمتر المربّع)، جودة البناء، جودة إنهاء البناء، مستوى التطوير في محيط المسكن وغير ذلك. كان في مقدور بيانات متواترة كهذه أن ترسم صورة أوضح حول واقع الإسكان، لكن الدولة ومؤسّساتها لا توفّر هذه البيانات.

توصيف المتغيّرات

وفرة المسكن: نسبة القاطنين في شقّة مملوكة

تُعتبر الشقّة المُلك الأكبر الأهمّ لدى الفرد أو الأسرة، ويشكّل استثمارًا كبيرًا ومتواصلاً في حياة الأفراد والعائلات. نسبة القاطنين في شقّة بملكيتهم في صفوف العرب تصل إلى 92.8% من مجُمل الأُسَر، مقابل 92.6% في السنة الفائتة. نسبة القاطنين في شقّة مملوكة في صفوف اليهود هي أقلّ من ذلك، إذ تبلغ 69.66% مقابل 69.74% في السنة الفائتة (راجعوا الرسم 2.2). نسبة القاطنين في شقّة مملوكة لا تعكس بالضرورة نسبةَ امتلاك شقّة، إذ إنّ هنالك أُسَرًا تملك كلّ منها شقّة لكنّها تسكن في شقّة ليست بملكيّتها. وحسب نتائج الاستطلاع الاجتماعيّ الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة، في العام 2009، إنّ 15.8% من مجموع الأُسَر (اليهوديّة وغيرها) التي تسكن في شقّة لا تمتلكها تملك شقّة أخرى، ويشكّل هؤلاء نحو 5.9% من مجموع الأُسَر (اليهوديّة وغيرها). في صفوف العرب الذين لا يسكنون في شقّة يملكونها، هنالك 5.1% من أصحاب الشقق، أي نحو 1.0% من مجموع الأُسَر العربيّة. لذا، حتّى حين تؤخذ في الحسبان الأُسَرُ التي لديها شقّة لكنّها تسكن في شقّة لا تمتلكها، تبقى هنالك فجوة تصل إلى نحو 21% لصالح الأُسَر العربيّة في كلّ ما يتعلّق بنِسَب امتلاك الشقق.

49 احتساب المؤشّر يرتكز إلى معدّل متحرّك من المتغيّرات في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بغية المحافظة على مصداقيّة التقديرات والاتّجاه.

على الرغم من النسبة المرتفعة من ممتلكي الشقق، إنّ البلدات العربيّة تعاني من بنى تحتيّة رديئة، لا توازي في جودتها البنى التحتيّة في المدن والقرى اليهوديّة. كثيرة هي البيوت العربيّة التي تعاني من الاكتظاظ الشديد، حيث ينعدم البناء المنظّم والبنى التحتيّة المحيطة. ولا يمكّن العرض الشحيح لأراضي الدولة في مناطق نفوذ السلطات المحلّيّة العربيّة من إقامة مؤسّسات تعليميّة ومؤسّسات عامّة، ومنشآت للثقافة وقضاء الوقت، وشبكات شوارع، ومنشآت رياضيّة، ومتنزّهات لائقة تلبي احتياجات السكّان.

لا تتأثّر نسبة المُلكيّة على الشقّة على نحو كبير بمستوى الدخل المتدنّي الذي يميّز الجمهور العربيّ، وذلك بسبب ظاهرة المُلكيّة الخاصّة على الأرض، وأسلوب البناء الذاتيّ للمساكن. البناء الذاتيّ يقلّص كلفة البناء على نحو ملحوظ، ويمكّن صاحب الأرض بالتقدّم في البناء في الوتيرة التي تلائمه، حتى لو كان من ذوي الدخل المتدنّي وغير الثابت. في المقابل، تتأثّر فرص العرب في المدن المختلطة لشراء وحدات سكنيّة على نحو حاسم بمستوى الدخل.

على الرغم من ذلك، وعلى ضوء تقلّص مخزون الأراضي المُعَدّة للبناء في البلدات العربيّة، والارتفاع الحادّ في ثمن الأرض، والكلفة الباهظة، والتعقيدات في عمليّات تغيير غايات الأراضي لغرض بناء المسكن، ثمّة ارتفاع متواصل في تأثير الدخل على فرص شراء وحدة سكنيّة. كلّما اتسع البناء من قبل المتعهّدين في المدن والقرى العربيّة (على عكس البناء الذاتيّ)، وكلّما تقلّصت كمّيّة الأراضي الخاصّة المتوافرة للبناء، سيتعاظم تأثير مستوى الدخل على فرص شراء وحدة سكنيّة. وبما أنّ مستوى دخل العرب متدنٍّ على نحو كبير مقارنة بمستوى الدخل في صفوف اليهود (أقلّ بنحو 33.0%)، فإنّ قدرتهم على شراء شقّة ستتراجع مقارنة بقدرة السكّان اليهود.

الرسم 2.2 : نسبة القاطنين في شقّة ممتلَكة، حسب المجموعة السكّانيّة

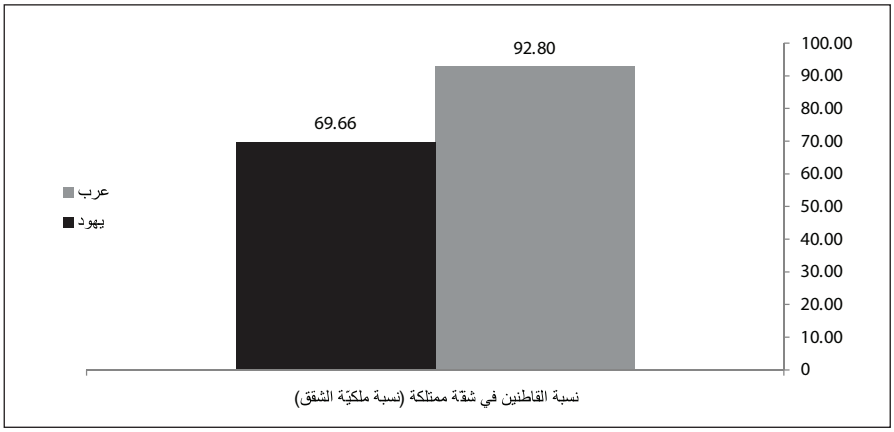

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

قيمة الشقّة المتلَكة

بحسب البيانات، وكما تظهر في الرسم 2.3، نلاحظ أنّ قيمة الشقّة المتلكة في المدن والقرى العربيّة تقلّ عن قيمة نظيرتها في المدن والقرى اليهوديّة والمختلطة (653 ألف شيكل جديد مقابل 776.2 ألف شيكل –على التوالي). خلال السنوات الأخيرة، تتقلّص الفجوة على نحو بطيء على ضوء الارتفاع السريع في قيمة الشقّة المملوكة في البلدات العربيّة (راجعوا الرسم 2.3.1)

خلال الأعوام الأخيرة، حصل ارتفاع في قيمة المساكن في جميع أنحاء البلاد. كما البلدات العربيّة كذلك. السبب الأساسيّ للارتفاع في قيمة المساكن في المدن والقرى العربيّة هو ارتفاع قيمة الأرض، على ضوء التناقص في مساحات الأراضي الخاصّة المتوافرة للبناء، والعرض الشحيح لأراضي الدولة المتوافرة للبناء، وصعوبة تغيير غايات استخدام الأراضي (من أراضٍ زراعيّة إلى أراضٍ مُعَدّة لبناء لغرض السكن).

الرسم 2.3: قيمة الشقّة المتلَكة حسب المجموعة السكّانيّة (بآلاف الشواقل)

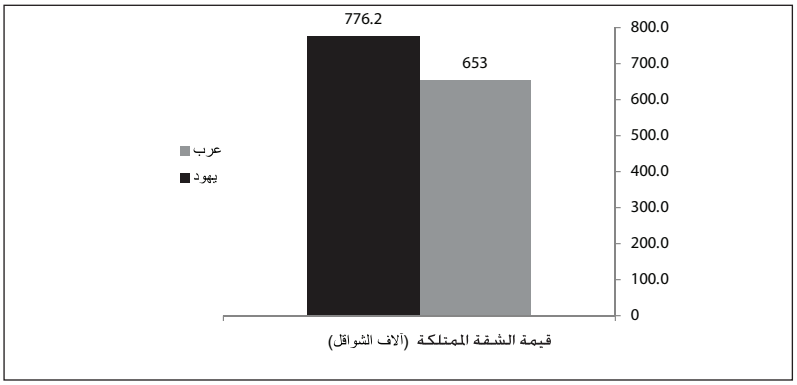

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

الرسم 2.3.1: قيمة الشقّة المتلَكة في البلدات اليهوديّة والبلدات العربيّة بين العامين 2000–2007 (بآلاف الشواقل)

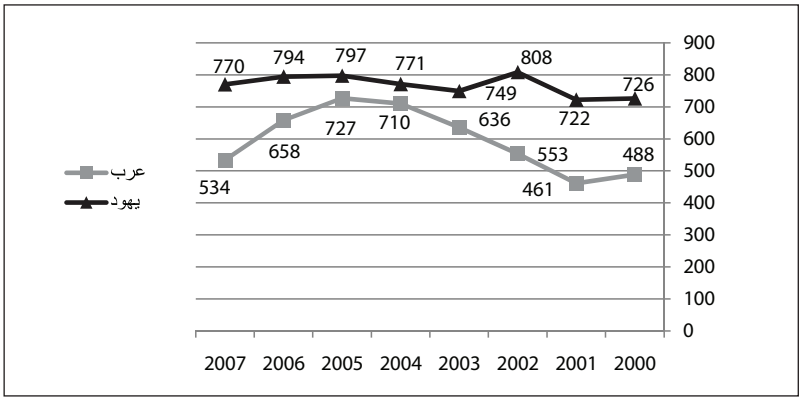

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

نسبة الشقق السكنيّة المشيَّدة بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء لغرض السكن في البلدات التي يقطنها 10،000 مواطن فما فوق

يُعتبر البناء من خلال المبادرات الحكوميّة أحدَ السبل المركزيّة لزيادة عروض السكن في البلدات العربيّة، وزيادة سعة القسائم لغرض البناء. تخلق ضائقةُ الأراضي والطلبُ المتزايد للإسكان حاجةً ماسّةً إلى هذا النوع من التدخّل، الذي تجب ملاءَمتُه للمميّزات الخاصّة لمستهلكي الإسكان المحتملين. يعرض الرسم 2.4 نسبة الشقق التي شُيّدت بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء للسكن في المدن والقرى التي يبلغ تعداد سكّانها 10،000 مواطن فما فوق. 16.3% (مقابل 21.9% في المؤشّر السابق) في المدن والقرى اليهوديّة والمختلطة، وفقط 1.2%(مقابل 1.6% في المؤشّر السابق) في المدن والقرى العربيّة (راجعوا الرسم رقم 2.4). تصل الفجوات هذا العام إلى أكثر بنحو 13.6 مرّة لصالح اليهود.

الرسم 2.4: نسبة الشقق التي تبنى بمبادرة حكومية من مجموع حالات الشروع في إنشاء المساكن في المدن والقرى التي يسكنها 10،000 مواطن فما فوق

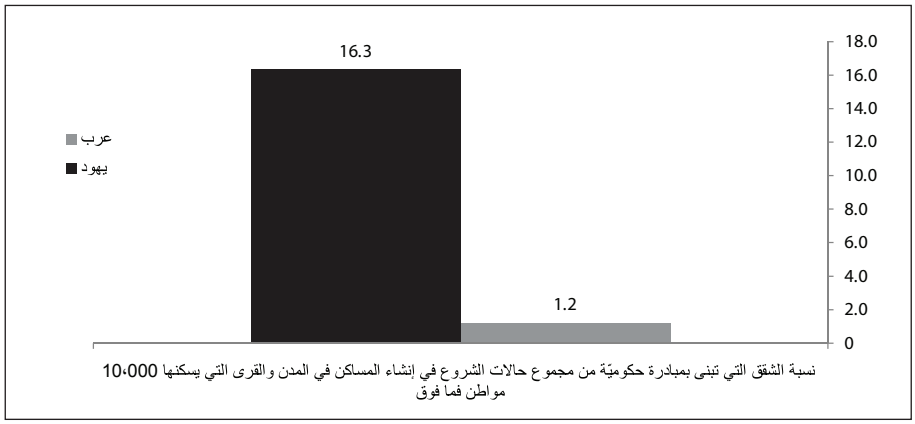

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

رفاهية السكن: مساحة الشقّة، وعدد الغرف في الشقّة، واكتظاظ السكن

تُحدَّد رفاهية السكن في مؤشّر المساواة بواسطة متغيّرين اثنين: مساحة الشقّة، واكتظاظ السكن. يمكن قياس هذين المتغيّرين بوحدات المساحة (المتر المربّع) أو بعدد الغرف. وبسبب النقص في المعطيات، قمنا بقياس حجم الشقّة بواسطة عدد الغرف فيها، وكثافة السكن بواسطة عدد الأنفس في الغرفة. قامت دائرة الإحصاء المركزيّة في السنة المنصرمة بنشر معطيات حول مساحات المساكن، وعدد الوحدات السكنيّة التي أُلزمت بمدفوعات الأرنونا، وذلك بالاستناد إلى ما نُشر في ملفّات إدارة حسابات السلطات المحلّيّة. بالاعتماد على هذه المعطيات، تَمكنّا من تقدير معدّل مساحة الشقّة السكنيّة في المدن والقرى اليهوديّة والمختلطة، وفي المدن والقرى العربيّة. لم يشمل مؤشّر المساواة معطيات حول مساحة السكن، بَيْدَ أنّنا استعنّا بها بغية عَقْد المقارنة، وبغية الحصول على صورة أدقّ حول معدّل مساحة وحدة السكن، والعوامل التي تؤثّر على كثافة السكن فيها.

مساحة الشقّة: عدد الغرف في الشقّة

معدّل عدد الغرف في الشقّة السكنيّة في صفوف الأُسَر العربيّة، يكاد يساوي معدّل نظيرتها في صفوف الأُسَر اليهوديّة (راجعوا الرسم 2.5). لكن المقارنة بين الأُسَر العربيّة واليهوديّة في معدّل المساحة للوحدة السكنيّة تُبيّنُ أنّ مساحة الشقّة في البلدات العربيّة المدينيّة (البلدات التي يصل تعداد سكّانها إلى 2,000 نسمة فما فوق) أكبر من مساحة نظيرتها في البلدات اليهوديّة الموازية، وتصل إلى 124.9 مترًا مربّعًا، مقابل 97.3 مترًا مربّعًا (معدّل مساحة الشقّة) في البلدات اليهوديّة وتلك المختلطة.[50]

تجدر الإشارة هنا أنّه على الرغم من كون معدّل مساحة الشقّة أكبر، يكاد عدد الغرف يكون متساويًا لدى الفئتين. يستعرض الرسم 2.5.1 توزيعة الأُسَر (اليهوديّة والعربيّة) حسب عدد غرف الشقّة الواحدة. ويتبيّن من الرسم أنّ معظم الأُسَر (61.2% من الأسر اليهوديّة، وَ 77.2% من الأُسَر العربيّة) تسكن في شقق ذات ثلاث غرف سكنيّة أو أربع. تنعكس الفجوة الأساسيّة بين اليهود والعرب في نسبة الأُسَر التي تسكن في شقّة مكوَّنة من 4.5 غرف فما فوق (23.8% لدى اليهود، مقابل 8.6% لدى العرب).

الرسم 2.5: معدّل عدد الغرف في الشقّة السكنيّة ومعدّل عدد الأنفس للغرفة الواحدة حسب المجموعة السكّانيّة

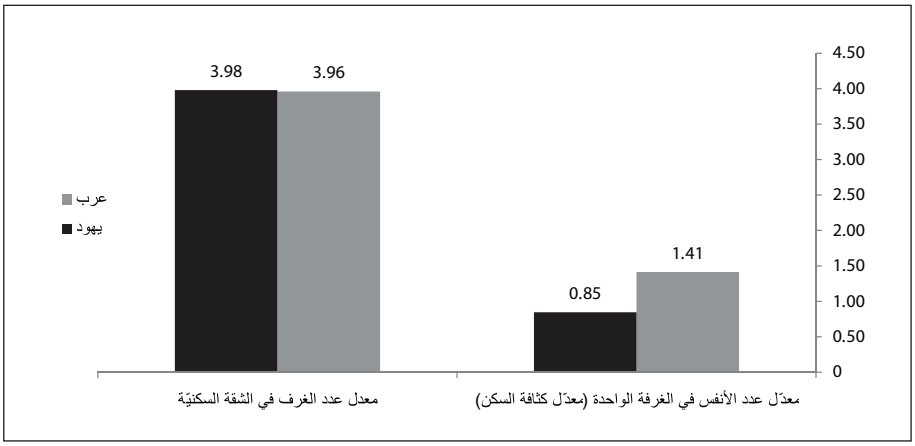

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

50 قُدّر معدّل مساحة الشقّة بعمليّة قسمة لمساحة الشقق السكنيّة على عدد الوحدات السكنيّة حسب تقارير السلطات المحلّيّة حول استحقاقات الأرنونا البيتيّة بالمتر المربّع. وحسب عدد الوحدات السكنيّة في نشرة "**سلطات محلّيّة 2009**" التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزيّة.

الرسم 2.5.1: **توزيعة الأُسَر حسب عدد الغرف في الشقّة، وحسب المجموعة السكّانيّة، 2008 (بالنسب المئويّة)**

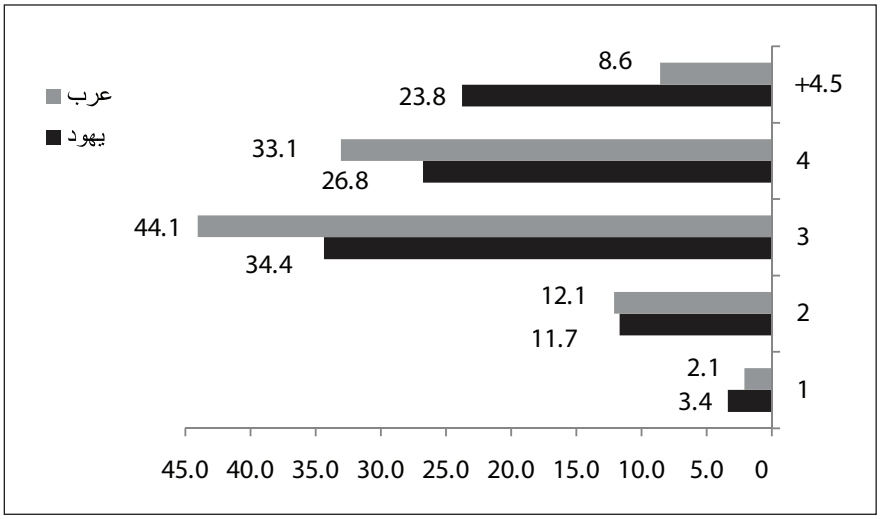

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

معدّل عدد الأنفس في الغرفة الواحدة

يُمكن قياس كثافة السكن بطريقتين: الأولى بوحدة المساحة، أي بالمتر المربّع للنسمة؛ والثانية بعدد الأنفس في الغرفة الواحدة. المعطيات المتوافرة لدينا تُمكّننا من قياس كثافة السكن بالطريقة الثانية (عدد الأنفس للغرفة الواحدة). كثافة السكن في صفوف الأُسَر العربيّة أعلى من نظيرتها اليهوديّة، وتبلغ 1.41 نسمة للغرفة، مقابل 0.85 في صفوف الأُسَر اليهوديّة، كما في مؤشّر العام 2008 (راجعوا الرسم 2.5).

كثافة السكن لدى العرب هي كذلك أعلى إن قيست باعتماد مصطلحات وحدة المساحة للنسمة. ويتبيّن من نشرة "سلطات محلّـيّة 2009" التي أصدرتها دائرة الإحصاء المركزيّة أنّ معدّل المساحة للنسمة في البلدات العربيّة يبلغ 18.2 مترًا مربّعًا، مقابل 33.7 مترًا مربّعًا في البلدات اليهوديّة والمختلطة. بالإضافة على ذلك، يتّضح أنّ معدّل الأنفس للغرفة أعلى في صفوف السكّان العرب بـ 41.2% من المعدّل في صفوف السكّان اليهود (1.43 مقابل 0.84)، وذلك بصرف النظر عن مساحة الشقة (راجعوا الرسم 2.5.2). بعبارة أخرى، تَبيّنَ أنّ كثافة السكن في صفوف الأُسَر العربيّة هي الأعلى في جميع مساحات المنازل المعطاة.

الرسم 2.5.2: معدّل الأنفس للغرفة حسب مساحة المنزل، والمجموعة السكّانيّة، 2008

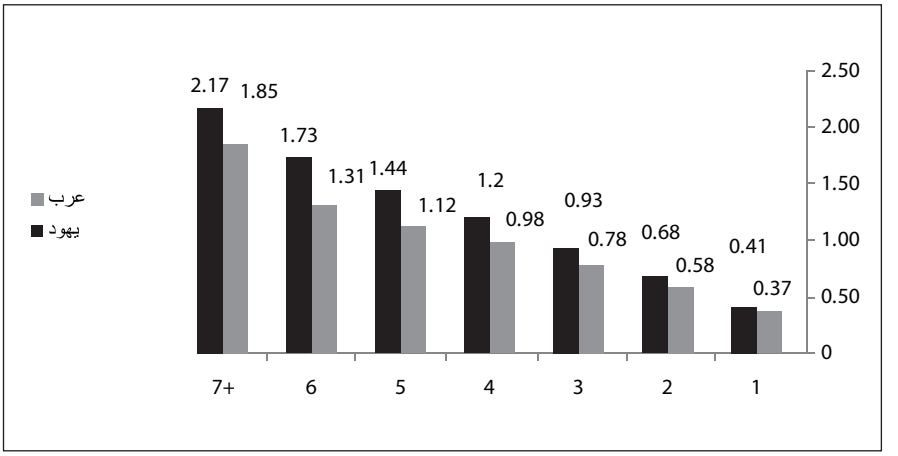

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009، معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

الرسم 2.5.3: توزيعة الأُسَر مع أولاد حسب كثافة السكن والمجموعة السكّانيّة، 2008

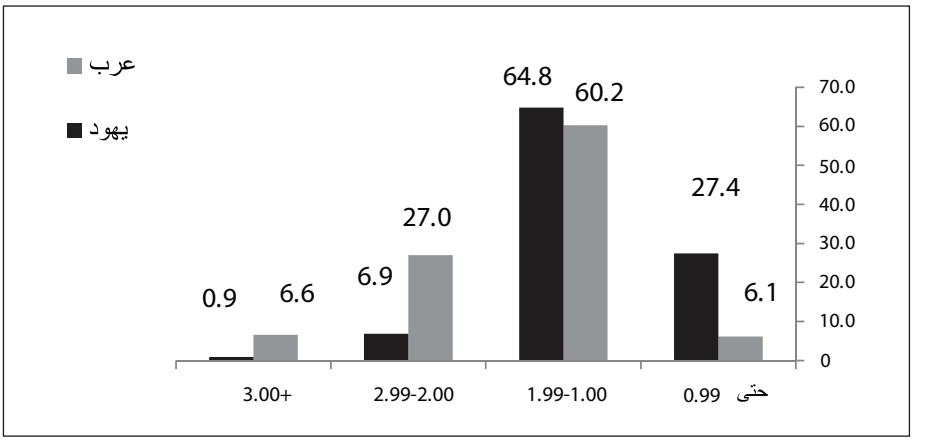

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009، معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

يعرض الرسم البيانيّ 2.5.3 توزيعة الأُسَر التي تشمل أولادًا حتّى سنّ السابعة عشرة حسب كثافة السكن. 64.8% من الأُسَر اليهوديّة التي تشمل أولادًا، وَ 60.2% من الأُسَر العربيّة (التي تشمل هي كذلك أولادًا) تسكن في حالة من الكثافة تبلغ نسمة إلى نسمتين اثنتين في الغرفة الواحدة. معظم هذه الفجوة يتجلّى في قيم الكثافة الأكثر تدنّيًا، والأكثر ارتفاعًا، فبينما تعيش 27.4% من الأُسَر اليهوديّة في كثافة تصل إلى أقلّ من نسمة واحدة للغرفة (مقابل 6.1% من الأُسَر العربيّة)، تعيش 33.6% من الأُسَر العربيّة (التي تشمل أولادًا) بكثافة تصل إلى أكثر من نسمتين اثنتين للغرفة الواحدة، مقابل 7.8% من الأُسَر اليهوديّة.

جودة السكن:

معدّل إنفاق الأسرة الشهريّ على المسكن

جرى احتساب الإنفاق على خدمات المسكن، من قبل دائرة الإحصاء المركزيّة، بواسطة إقامة أجر شقّة سكنيّة بديل في شقق متساوية في المساحة في بلدة معيّنة أو منطقة معيّنة. يشكّل هذا المتغيّر دليلاً على جودة المسكن وعلى مستوى صيانته. وكلّما كان معدّل الإنفاق على المسكن أعلى، زاد احتمالُ أن تكون جودة السكن هي كذلك مرتفعة. معدّل الإنفاق الشهريّ على خدمات المسكن في البلدات العربيّة متدنٍ نسبيًّا، ويشكّل نحو 62.3% من مجموع الإنفاق على خدمات المسكن في البلدات اليهوديّة وتلكَ المختلطة (راجعوا الرسم 2.6).

معدّل إنفاق الأسرة الشهريّ على مدفوعات الأرنونا

كلّما ارتفع معدّل مدفوعات الأرنونا للسكن للأسرة الواحدة، ازدادت قدرة السلطة المحلّيّة على توفير خدمات أجْوَد للسكّان. ويتعلّق مبلغ مدفوعات الأرنونا بسعر الجباية للمتر المربّع، وبنسَب الجباية الفعليّة. تتعلّق هذه النسبة بعدد مستحقي الإعفاء من الأرنونا، وبعدد رافضي التسديد. هذا المعطى، الذي تنشره دائرة الإحصاء المركزيّة، يصف المبلغ المطلوب لتسديد الأرنونا كما أرسلته السلطة المحلّيّة. لا يتساوى المبلغ المطلوب بالضرورة مع المبلغ الذي يُجبَى فعليًّا.

يبلغ معدّل مدفوعات الأرنونا للسكن في صفوف العرب نحو 199.4 شيكل شهريًّا، ويشكّل هذا المبلغ 72.3% من معدّل مدفوعات الأرنونا في البلدات اليهوديّة والمختلطة، الذي يبلغ 275.8 شيكلاً شهريًّا (راجعوا الرسم 2.6). يجدر بالإشارة، في هذا الصدد، أنّ مسألة مدفوعات الأرنونا للسكن في السلطات المحلّيّة العربيّة وتحديدها كجزء أساسيّ من الميزانيّة العاديّة يحمل الكثير من التعقيد، وذلك للأسباب التالية:

1. غياب المناطق الصناعيّة ومناطق التشغيل في الحيّز التخطيطيّ التابع للجمهور العربيّ. نشير هنا إلى أنّ مناطق كهذه تُعتبر مصدرًا أساسيًّا لمدفوعات الأرنونا. في البلدات اليهوديّة، يموَّل 65% (بالمعدّل) من جباية الأرنونا بواسطة مدفوعات الأرنونا عن المناطق الصناعيّة والتشغيليّة، ويموَّل 20% بواسطة مدفوعات الأرنونا من المساكن، وما تبقّى يموّل بواسطة تبرعات من داخل البلاد وخارجها. الوضع في البلدات العربيّة معاكس تمامًا: نحو 20% (بالمعدّل) من الأرنونا مصدرها هو من مدفوعات المناطق الصناعيّة والتشغيليّة، وَ 80% من الأرنونا المستحقّة على المباني السكنيّة.

2. قُلّصت منح الموازنة[51] بأكثر من 50% في السنوات الخمس الأخيرة، دون تقديم حلّ بديل أو حلّ متدرّج بديل للضائقة الماليّة المتوقّعة في السلطات المحلّيّة العربيّة.

3. يُشترط تقديم منحة الموازَنة بنسبة جباية الأرنونا. وهنا يجدر أن نشير، في هذا الصدد، إلى عدم توافر القدرة لدى بعض السكّان في البلدات العربيّة على تسديد رسوم الأرنونا بسبب حالتهم الاقتصاديّة الاجتماعيّة المتردّية، وذلك على الرغم من المناشدة المتكرّرة من قبل رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة للسكّان القيام بتسديد مدفوعاتهم. تتولّد من ذلك دائرة مفرَغة، حيث إنّ الكثيرين لا يتمكّنون من تسديد التزاماتهم للسلطات المحلّيّة. ومن ثَمّ أصبحت السلطات المحلّيّة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسيّة، وحتّى دفع أجور موظّفيها. وبعد

51 بحسب معادلة سواري. ولاحقًا بحسب معادلة جاديش. وبحسبها تُحدّد وزارة الداخليّة قيمة ميزانيّة الموازنة التي تخوّلها إلى السلطات المحلّيّة.

هذا كلّه، تشترط وزارة الداخليّة تحويل الميزانيّات ببلوغ نسبة عالية غير واقعيّة من جباية الضرائب التي لا يستطيع معظم السكّان تسديدها، على الرغم من ذلك، طرأ تحسُّن في السنوات الأخيرة في نِسَب الجباية في صفوف الجمهور العربيّ.[52]

الرسم 2.6: معدّل إنفاق الأُسَر الشهريّ على المسكن، ومعدّل مدفوعات الأرنونا للأُسَر (بالشيكل في الشهر)

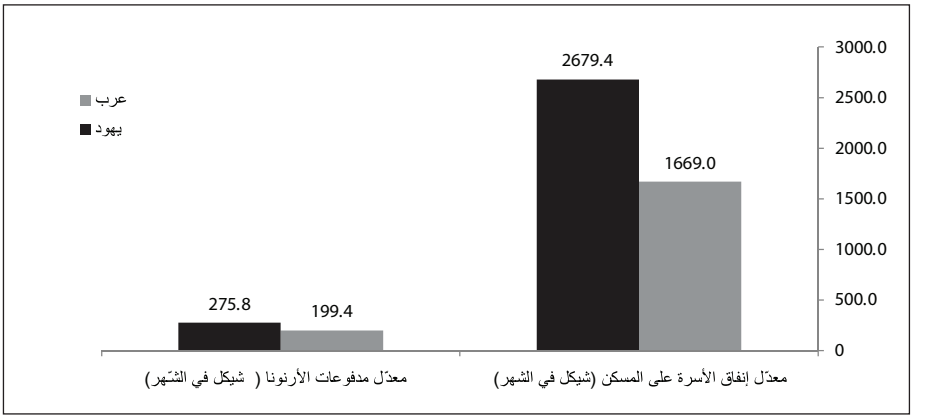

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

تلخيص وتوصيات

تُظهر البيانات فجوة كبيرة بين اليهود والعرب في مجال الإسكان، تؤثّر هذه الفجوة على مستوى الحياة وعلى العلاقات بين المجموعات المختلفة في البلاد، وعلى مجالات أخرى، يمكن للمؤشّر أن يشكّل مؤشّرًا (وإنْ كان جزئيًّا) على دلائل مهمّة (وغير متوافرة) في مجال الإسكان، نحو متناوليّة المسكن، والتخطيط الملائم، وتطوير محيط المسكن، والبنى التحتيّة البلديّة، والمباني العامّة، وآفاق الحلول للنقص في المسكن.[53] وضعيّة الإسكان والأراضي في البلاد تُلقي بظلال ثقيلة على علاقات اليهود العرب، وتزيد من ألسنة لهيب الصراع المتواصل، تحسين حالة الإسكان في صفوف الجمهور العربيّ من شأنه أن يشكّل خطوة مهمّة في تحسين حالة الأقلّيّة العربيّة والتأثير إيجابيًّا على علاقات اليهود والعرب في هذه الديار، يجدر بالإشارة هنا أنّ سلطة التطوير الاقتصاديّ في ديوان رئيس الوزراء قد بدأت تدفع قُدُمًا خطّة خماسيّة للتطوير الاقتصاديّ والتشغيليّ في 13 مدينة وقرية عربيّة، وتعمل كذلك على تطبيق الغايات التي حدّدتها لنفسها في مجال الإسكان.[54]

تقع على الحكومة مسؤوليّة ردم الفجوات القائمة اليوم بين اليهود والعرب في مجالات التخطيط والإسكان، وبمقدورها القيام بذلك بواسطة:

1. منح **تمثيل لائق لمهنيّين عرب** في وظائف مركزيّة في وزارة الإسكان، وفي دائرة أراضي إسرائيل، وفي لجان البناء والتنظيم المحلّيّة واللوائيّة، لا سيّما في لجنة التخطيط والبناء القطُريّة، وكذلك **إشراك مندوبي الجمهور العربيّ** في وضع خطّة شاملة لحلّ ضائقة السكن والأراضي

52 راجعوا الملاحظة 46.

53 في هذه الأيّام، أتمّت جمعيّة سيكوي العمل على دراستين حول ضائقة السكن، إحداهما في مجال تسويق الأراضي للتطوير والبناء في البلدات العربيّة، ودراسة أخرى في مجال تسجيل الأراضي في المجتمع العربيّ في إسرائيل، ومن المتوقّع نشرهما في نيسان عام 2011.

54 http://www.pmo.gov.il/PMO/PM+Office/rsuiot/ecoAR.htm

في مناطق الجمهور العربيّ التخطيطيّة.

2. **خطّة شاملة لحلّ ضائقة السكن والأراضي في المدن والقرى العربيّة.** ستستوفي هذه الخطّة أربعة معايير أساسيّة: (1) زيادة العرض- خلق تنويعة من الحلول الإسكانيّة لاحتياجات الجمهور العربيّ المتنوّعة؛ (2) التعجيل في عمليّات إصدار التصاريح لتخطيط وتطوير الأراضي والبناء المُعَدّ للسكن؛ (3) رصد ميزانيّات عينيّة لبرنامج محدَّد سلفًا في كلّ ما يتعلّق بالوقت وحجم الميزانيّة؛ (4) تحديد وبلورة المعايير الملائمة (والتي تأخذ الخصوصيّات الثقافيّة للمجتمع العربيّ في الحسبان) لامتلاك وشراء الشقق.

3. مراجعة **ظاهرة البناء غير المرخّص** الشائعة في المدن والقرى العربيّة. والعثور على حلّ كامل وعادل للمنازل التي أنشأت بدون ترخيص، وتوفير بنية تحتيّة تخطيطيّة لائقة، وحلول إسكانيّة قانونيّة، والتي لو كانت متوافرة لما كانت ظاهرة البناء غير المرخّص تنتشر على النحو الحاليّ.

4. **اعتراف حكوميّ بالقرى العربيّة غير المعترَف بها في النقب** بحسب معايير متساوية وعادلة. وضع آليّات وأدوات **للاعتراف بالأحياء العربيّة غير المعترف بها في المدن المختلطة** (نحو الأحياء في اللدّ والرملة) **وتنظيمها، وتوسيع وترميم البيوت بالمفتاحيّة، وشراء البيوت من قبل القاطنين فيها بأسعار مخفّضة**، والمصادَقة على **إقامة بلدات جماهيرية عربيّة.**

5. **تخفيض أسعار المساكن** من خلال ضمّ البلدات العربيّة التي تقع في عناقيد 4-1 (بحسب التدريج الاجتماعيّ الاقتصاديّ لدائرة الإحصاء المركزيّة) **في خطّة مساعدة حكوميّة خاصة.** ستشمل الخطّة **تقليص الضرائب على الأراضي، وزيادة عرض الأراضي المُعَدّة للسكن، ومساعدة الأفراد** في كلفة التطوير وبقروض للإسكان، وذلك بالاعتماد على طريقة البناء الذاتيّ، وعلى طريقة البناء من قبل المتعهّدين، أو (عوضًا عن ذلك) منح كفالة للمصارف لفتح مسارات لقروض الإسكان في مشاريع جديدة للسكن، **وتشجيع البناء الشعبيّ للمحتاجين**، لا سيّما للبلدات العربيّة.

6. **إلغاء قوانين المصادرة والإجراءات التي تميّز ضدّ العرب في قضايا الأرض والمسكن.**

7. **توسيع مناطق نفوذ البلدات العربيّة وضمّ أراض تابعة للدولة إليها** بغية تخصيصها لأحياء جديدة ومناطق صناعيّة **وتوسيع خطّ البناء** (الخط الأزرق) على نحوٍ يمكّن من القيام بتطوير وتخطيط لائقَيْن.

الفصل الثالث:
مؤشّر التربية والتعليم

تعتبر التربية والتعليم إحدى ركائز المجتمع الأساسيّة، ودافعًا للتطوّر والنموّ، لا سيّما في عصر المعلوماتيّة. وللتعليم قدرة على تطوير المكانة الاجتماعيّة الاقتصاديّة والتشغيليّة، وتحسين الصحّة، وجودة الحياة والرفاه، وغير ذلك. التعليم والمستوى الدراسيّ هما أداتان بالغتا الأهمّيّة في تقليص الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة. المساواة في متناوليّة التعليم اللائق (من سنّ الطفولة المبكّرة حتّى التعليم العالي) تشكّل عمادًا مركزيًّا لتحقيق المساواة في المجتمع الديمقراطيّ.[55]

حتّى الآن، لم تفلح دولة إسرائيل في بناء جهاز تعليم قطريّ موحّد يكون بمتناول الجميع. المميّز الأبرز للتربية والتعليم في إسرائيل هو الفصل القوميّ، والدينيّ، والطائفيّ، والطبقيّ. يجري تكريس هذا الفصل في علاقات القوّة السياسيّة والاقتصاديّة، ويترافق مع غياب عميق للمساواة.[56] في إسرائيل ثمّة فجوات هائلة في التحصيل العلميّ بين الفئات المختلفة في المجتمع. تنتج هذه الفجوات –في ما تنتج– عن غياب المساواة في نقطة الانطلاق، والتمييز في رصد الموارد خلال مرحلة التعليم.

يُستدَلّ من تحليل السياسة الحكوميّة تجاه جهاز التعليم العربيّ أنّ الاستثمارات فيه تقلّ عن الاستثمارات في تيارات التعليم اليهوديّة[57] منذ قيام الدولة كبُر جهاز التعليم العربيّ، وتطوَّرَ، وتحسَّنَ. وعلى ضوء ذلك حصلت زيادة كبيرة في نسَب مشاركة الأولاد العرب في التعليم، وحقّق بعضهم إنجازات جيّدة، على الرغم من ذلك، ما زالت الفجوات في التحصيل العلميّ بين اليهود والعرب على ما كانت عليه، في جميع المجالات، وفي جميع مراحل التعليم. ساهم هذا الواقع (وما زال) في المكانة المتدنّية للجمهور العربيّ في إسرائيل.[58]

يشدّد خالد أبو عصبة[59] على حقيقة أنّ التعليم العربيّ في إسرائيل "ما زال يعمل في ظروف غياب المساواة في المساهمات (الموارد التي تُستثمر في جهاز التعليم)، وعليه فهو يعاني من تدنٍّ في اختبارات النتيجة (نحو التحصيل المتدنّي في امتحانات دوليّة وقطريّة، وفي عدد مَن أنهوا المرحلة الثانويّة، وفي استحقاق شهادة البجروت، وفي التمثيل في التعليم العالي). غياب المساواة في التعليم هو حقيقة لا جدال عليها، "حتّى في صفوف المسؤولين عن الجهاز على مستوى واضعي السياسات وعلى مستوى التنفيذ". اعترفت دولة إسرائيل بغياب المساواة، وبالفجوات في رصد الموارد بين جهازَي التعليم. على الرغم من هذا الاعتراف، وعلى الرغم من أنّ لجنة أور قد حدّدت أنّ ثمّة تمييزًا واضحًا في رصد الموارد لجهاز التعليم، وأنّه من السهل رصد هذه الفجوة وردمها، على الرغم من ذلك، ما زالت سياسة التمييز في رصد الموارد قائمة في المَنْحَيَيْن الرسميّ والجوهريّ، ويشكّل التحصيل المتدنّي نسبيًّا للجمهور العربيّ إحدى ثمارها.

55 خالد أبو عصبة (2008). **جهاز التعليم العربيّ ومسألة المساواة**، مفنيه، ص 43 (في ما يلي: أبو عصبة، **جهاز التعليم العربيّ**).

56 شلومو سفيرسكي ونوغا دَغان – بوزاغلو (2009). **العزل، غياب المساواة والسيطرة المهلهلة: صورة وضع التعليم الإسرائيليّ**. تل أبيب: مركز أدفا، ص 4 (في ما يلي: سفيرسكي ودغان بوزاغلو، **العزل، غياب المساواة والسيطرة المهلهلة**).

57 خالد أبو عصبة (2005). "جهاز التعليم العربيّ في إسرائيل: التطوّر وصور الوضع الراهنة". لدى عزيز حيدر (محرّر). **كتاب المجتمع العربيّ** (1). القدس: معهد فان لير، هَكيبوتس هَميئوحاد، ص 221–201.

58 أبو عصبة، **جهاز التعليم العربيّ**، 44.

59 المصدر السابق، 46، 50.

قيمة مؤشّر التربية والتعليم 2009 – 0.3150

قيمة مؤشّر التعليم للعام 2009 هي 0.3150، وأقلّ بـ 3.5% من قيمة مؤشّر التعليم للعام 2008 (0.3260)، وتشير إلى تراجع متواصل في السنوات الأخيرة. تراجَع غياب المساواة في مجال التعليم منذ العام 2006 بنسبة 8.6%.

يُظهر الرسم 3.1 مؤشّر العام 2008 مقارنة بمؤشّر 2009. ينبع التراجع في قيمة مؤشّر التعليم من تقليص الفجوة بين اليهود والعرب في المتغيّرات التالية: (1) الارتفاع في نسبة أبناء السنتين في الحضانات والنزل؛ (2) استقرار في نسبة أبناء 4-3 في رياض الأطفال في صفوف العرب، مقابل تراجع في صفوف اليهود؛ (3) ارتفاع في نسبة المعلّمين الأكاديميّين؛ (4) تراجع في نسبة المعلّمين غير المؤهّلين في صفوف العرب؛ (5) ارتفاع في نسبة مَن تلقّوْا 13 سنة دراسيّة فما فوق، وتراجع في نسبة مَن تلقّوْا 8 سنوات تدريسيّة فما دون في صفوف أبناء 15 عامًا فما فوق.

الرسم 3.1 : **قيمة مؤشّر التربية والتعليم** 2009 **مقابل قيمة مؤشّر** 2008

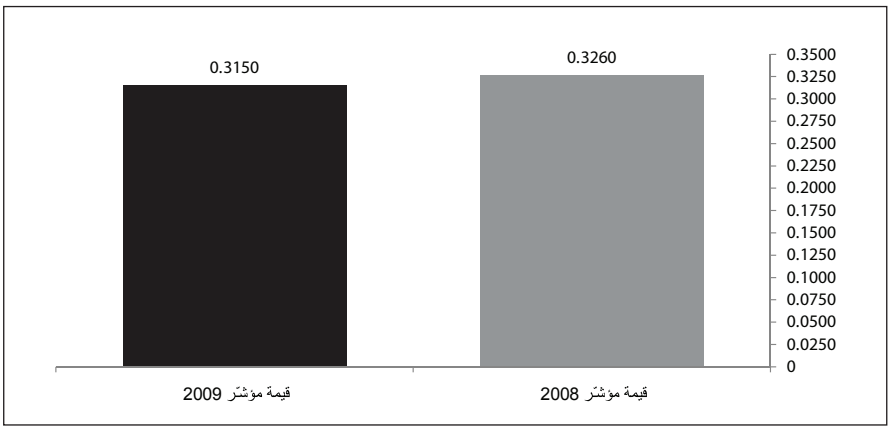

دلائل ومتغيّرات

تحليل الفجوات في جهاز التعليم يجري غالبًا بحسب متغيّرين أساسيّين: المساهمات والنواتج. تتطرّق المساهمات إلى متغيّرات نحو ساعات التدريس، وجودة المعلّمين، والبنى التحتيّة (الغرف التدريسيّة). تتطرّق النواتج -في الأساس- إلى نسبة التعليم في المستويات العُمُريّة المختلفة، وإلى التحصيل التعليميّ (من صفّ البستان حتّى التعليم العالي).

كما ذُكر أعلاه، وبغية إجراء مقارنة المساهمات والنواتج والمتغيّرات التي تضمّها على امتداد السنين، يجري في كلّ عام فحصُ الدلائل والمؤشّرات ذاتها. تتطرّق الدلائل التي جرى اختيارها إلى فحص مستوى المساواة في التعليم بين السكّان اليهود والسكّان العرب. تتطرّق إلى بعض المركّبات، نحو: موارد جهاز التعليم؛ البنى التحتيّة التربويّة؛ المشاركة في التعليم؛ النواتج التعليميّة.

قائمة الدلائل والمتغيّرات

دلائل	متغيّرات
موارد جهاز التربية والتعليم	1. معدّل عدد التلاميذ في الصفّ في التعليم الابتدائيّ
	2. معدّل عدد التلاميذ في الصفّ في التعليم فوق الابتدائيّ
	3. معدّل ساعات التعليم للطالب في التعليم الابتدائيّ
	4. معدّل ساعات التعليم للطالب في التعليم فوق الابتدائيّ
بنًى تحتيّة تربويّة	5. نسبة المعلّمين الأكاديميّين المئويّة
	6. نسبة المعلّمين غير المؤهَّلين المئويّة
المشارَكة في التعليم	7. نسبة المشارَكة في رياض الأطفال ودُور الحضانة في سنّ العامَيْن
	8. نسبة المشارَكة في رياض الأطفال ودُور الحضانة في سنّ 4-3
	9.نسبة التسرّب بين الطلبة في الصفوف التاسعة حتّى الثانية عشرة
	10. نسبة الطلاّب المئويّة في الجامعات من مجموع فئة 34-20 عامًا
نواتج تعليميّة	11. النسبة المئويّة لذوي 8-0 سنوات تعليميّة من مجموع أبناء 15 عامًا فما فوق
	12. النسبة المئويّة لذوي 13 سنة تعليميّة فما فوق من مجموع أبناء 15 عامًا فما فوق
	13. متوسّط عدد سنوات التعليم في صفوف أبناء 15 عامًا فما فوق
	14. النسبة المئويّة لمستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلاّب الصفوف الثانية عشرة
	15. النسبة المئويّة لمستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعة بين طلاّب الصفوف الثانية عشرة
	16. معدّل علامات الميتساف- الصفوف الخامسة
	17. معدّل علامات الميتساف- الصفوف الثامنة

توصيف المتغيّرات

موارد جهاز التربية والتعليم

الاكتظاظ في غرفة التدريس

يؤثّر عدد التلاميذ في الغرفة التدريسيّة على ما يستثمره المدرّس في كلّ طالب، وعلى نجاعة التعليم. في الغرفة التدريسيّة الصغيرة، يُمنح كلُّ طالب مزيدًا من الانتباه، وينعكس الأمر في التحصيل. طُرح هذا الادّعاء مرّات عدّة من قبل باحثين أكاديميّين[60] ونوّاب في البرلمان.[61]

60 ناحوم بَلاس (2008)، **تقليص عدد الطلاّب في الغرفة التدريسيّة: الدلالات الماليّة والتربويّة**. مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعيّة في إسرائيل.

61 راجعوا مشروع قانون لتقليص عدد الطلاّب في رياض الأطفال والغرف التدريسيّة في المدارس الابتدائيّة، 2006 (ف/1669)، بمبادرة عضو الكنيست رونيت تيروش. راجعوا كذلك مشروع قانون التعليم الرسميّ (تحديد عدد الطلاّب في رياض الأطفال الإلزاميّة وفي الغرف التدريسيّة في المدرسة الابتدائيّة)، 2007 (ف/17.2610) بمبادرة عضو الكنيست لينا شيمطوف.

يعرض الرسم 3.2 حجم الغرفة التدريسيّة في التعليم العربيّ والتعليم اليهوديّ في العام 2009. تُظهر البيانات وجود فجوة في عدد الطلاّب بين جهازَي التعليم، لصالح التعليم اليهوديّ، في جميع مراحل الفئات العُمُريّة في المدرسة. معدّل عدد الطلاّب في الغرفة التدريسيّة في التعليم العربيّ أكبر من نظيره في التعليم اليهوديّ في الفئة العُمُريّة نفسها، ويؤثّر سلبًا على تحصيل الطلاّب العرب.

يلاحَظ تراجع طفيف في معدّل عدد الطلاّب في الغرفة التدريسيّة في المدرسة الابتدائيّة العربيّة بين المؤشّر السابق والمؤشّر الحاليّ- من 29.0 إلى 28.9، وارتفاع طفيف في عدد الطلاّب في الغرفة التدريسيّة في المدارس الابتدائيّة اليهوديّة- من 24.6 إلى 24.7. يُظهر الرسم 3.2 أنّ معدّل عدد الطلاّب في الغرفة التدريسيّة في التعليم العربيّ هو 28.9، مقابل 24.7 في الغرفة التدريسيّة في التعليم اليهوديّ. على الرغم من ذلك، الفجوة ما زالت قائمة لصالح التعليم اليهوديّ.[62]

معدّل عدد الطلاّب في الغرفة التدريسيّة في التعليم فوق الابتدائيّ ارتفع قليلاً، من 30.5 إلى 30.6 في الغرفة التدريسيّة الواحدة. حصل -في المقابل- تراجُع في عدد الطلاّب في التعليم اليهوديّ من 27.6 إلى 27.4 في المؤشّر الحاليّ. هذا الارتفاع في عدد الطلاّب في صفوف العرب، والتراجع في صفوف اليهود، رفعا الفجوةَ بين المجموعتين إلى 11.6% مقابل 10% في السنة الفائتة.

حالة العرب البدو في القرى غير المعترف فيها في النقب هي الأقسى. لا يحظى عشرات آلاف الطلاّب هناك ببنى تحتيّة لائقة لقضاء يوم تعليميّ اعتياديّ، ممّا يَضطرّهم إلى السفر إلى المدارس الواقعة في البلدات البدويّة، ويثقل عليهم ماليًّا وبدنيًّا، ويساهم في تفاقم نسب الترسّب وتدنّي التحصيل.[63]

الرسم 3.2: معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في التعليم الابتدائيّ وفوق الابتدائيّ في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ

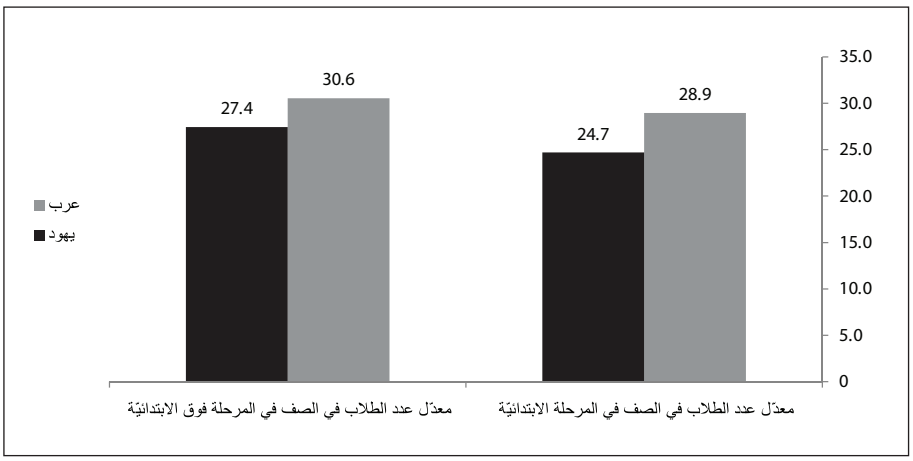

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

62 أعداد الطلاّب المدرجة هنا هي معدّلات مجمل جهاز التعليم العربيّ. نَعني أنّ ثمّة غرفًا تدريسيّة تضمّ 40 طالبًا، وأنّ ثمّة غرفًا أصغر من ذلك. تتفاقم المشكلة في الصفوف المكتظّة (أكثر من 35 طالبًا)، ذات الانتشار الواسع في التعليم العربيّ، والتي تؤثّر على نحو حاسم على تحصيل الطلاّب.

63 يوسي كورزم (2003)، **أولاد في خطر في السلطات المحلّيّة في النقب**، وزارة الرفاه الاجتماعيّ، ص 8.

معدّل ساعات التدريس

كما في كلّ عام، منذ العام 2006، تَظهر هذا العامَ فجواتٌ بين المجموعتين السكّانيّتين لصالح السكّان اليهود. عدد ساعات التدريس هي مجموع الساعات الأسبوعيّة المخصَّصة للصفّ الواحد مقسومةً على عدد التلاميذ.

في كلّ ما يتعلّق بمعدّل ساعات التدريس، ثمّة ميزانيّة غير متساوية للساعات التعليميّة بين التعليم اليهوديّ والتعليم العربيّ لصالح التعليم اليهوديّ. ينبع غياب المساواة -في ما ينبع- من إقصاء العرب عن منظومات التفضيل القوميّ (البلدات العربيّة التي لا تقع داخل مناطق الأفضلية القوميّة ولا تستفيد من رصد خاصّ للساعات المعياريّة، لا من خلال "مقياس الرعاية المدرسيّ" الذي بدأ العمل فيه في العام 2003، ولا من خلال "مؤشّر الرعاية للطالب" والذي يشمل كذلك مركّب السكن في البلدة الملحقة لقائمة الأفضليّة القوميّة "أ"). يميِّز ضمُّ هذا المركّب ضدّ الطلاّب العرب.[64]

ثمّة فجوة في معدّل ساعات التدريس لصالح السكّان اليهود في التعليم الابتدائيّ، وكذلك في المرحلة فوق الابتدائيّة. الفجوات بين اليهود والعرب في التعليم الابتدائيّ تراجعت من 18.7% في العام 2008 إلى 12.5 % في العام 2009، وذلك بسبب التراجع في معدّل ساعات التعليم في التعليم الابتدائيّ العبريّ من 1.9 إلى 1.8. معدّل ساعات المرحلة الابتدائيّة في التعليم العربيّ بقي كما كان عليه: 1.6. بقيت الفجوات في التعليم فوق الابتدائيّ كما في السنة الفائتة- 1.7 في صفوف العرب مقابل 2.0 في صفوف اليهود، أي فجوة بنسبة 17.6% لصالح اليهود (راجعوا الرسم 3.3).

الرسم 3.3: معدّل ساعات التدريس للطالب في التعليم الابتدائيّ والتعليم فوق الابتدائيّ في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ

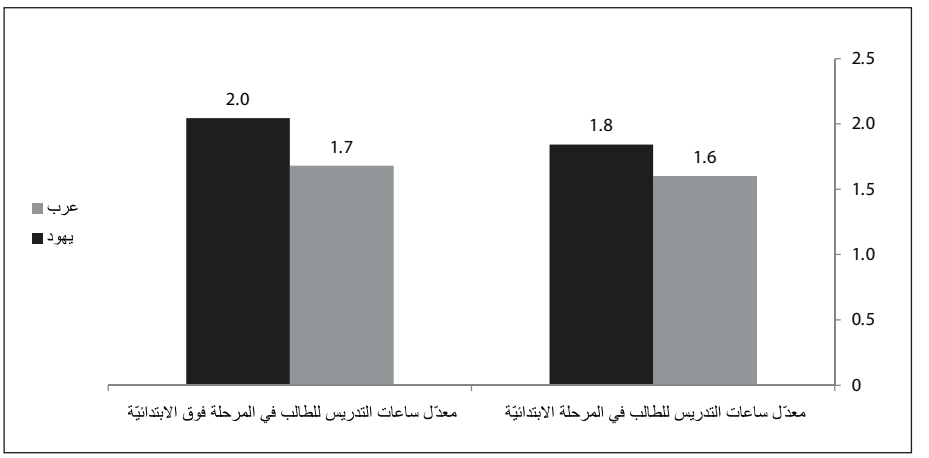

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009. معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

64 سفيرسكي ودغان – بوزاغلو، **العزل، وغياب المساواة، والسيطرة المهلهلة**، 35.

بنًى تحتيّة تربويّة

المستوى الدراسيّ لدى المعلّمين

كما أشرنا في المؤشّرات السابقة، ثمّة علاقة مباشرة بين المستوى الدراسيّ للمعلّمين وتحصيل الطلاّب،[65] أي إنّ تحصيل الطلاّب يتأثّر على نحو كبير من المستوى الدراسيّ للمعلّمين. يُعتبر جمهور المعلّمين والمعلّمات الثروة البشريّة لجهاز التعليم، ولا يمكن لهذا الجهاز العمل بدونها.

يشير الرسم 3.4 إلى المستوى الدراسيّ للمعلّمين. في هذه السنة كذلك، ما زالت نسبة المعلّمين الأكاديميّين في صفوف الجمهور اليهوديّ أكبر من نسبتهم في صفوف المعلّمين العرب 76.8%- مقابل 74.3%-. على الرغم من ذلك، ثمّة ارتفاع وتحسُّن في المستوى الدراسيّ للمعلّمين العرب، إذ ارتفعت نسبة الأكاديميّين بينهم من 71.0% في مؤشّر 2008 إلى 74.3% في المؤشّر الحاليّ، وهو ارتفاع بنسبة 3.3%، مقابل ارتفاع بنسبة 1.1% في صفوف اليهود -من 75.7% (في مؤشّر 2008) إلى 76.8% في المؤشّر الحاليّ.

يَظهر التحسّن كذلك في نسبة المعلّمين المؤهّلين في صفوف المعلّمين العرب، إذ تراجعت نسبة غير المؤهّلين في صفوفهم إلى 4.2% (مقارنة بـ 4.8% في المؤشّر السباق)، بينما بلغت 3.0% في صفوف المعلّمين اليهود (مقارنة بـ 3.3% في المؤشّر السابق). أي إنّ الحديث يدور عن فجوة بنسبة 1.2% لصالح الجمهور اليهوديّ.

الرسم 3.4: نسبة المعلّمين الأكاديميّين ونسبة المعلّمين غير المؤهّلين في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ

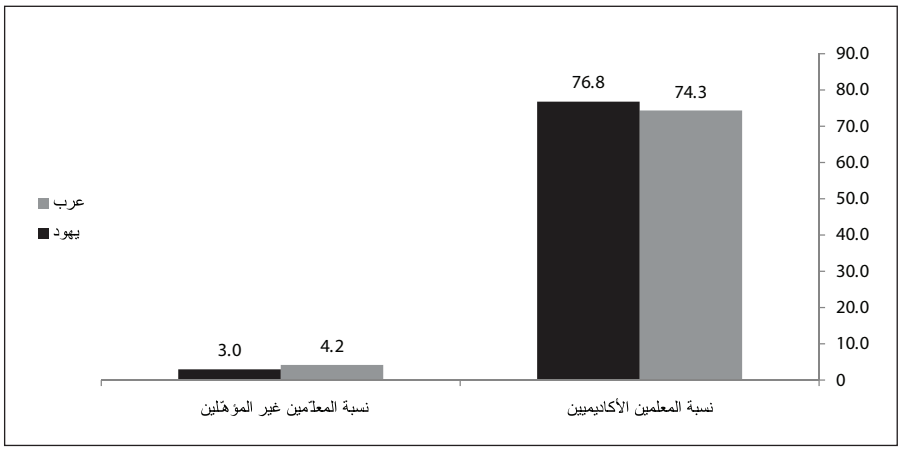

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009 و 2010. معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي

65 شموئيل شاي وآخرون (2005). **استحقاق وعدم استحقاق شهادة البجروت: تحليل تحصيل طلاب المدارس الثانويّة في إسرائيل بحسب متغيّرات ديمغرافيّة ومدرسيّة**. القدس: معهد فان لير.

المشاركة في التعليم

التربية في سنّ الطفولة المبكّرة

ثمّة أهمّـيّة قصوى للتربية اللائقة في سنّ الطفولة المبكّرة. يتمثّل دور التربية بين سنّ الثالثة والسادسة في إعداد الطفل للتعلّم من المناحي الفكريّة، والوجدانيّة، والذهنيّة، والبدنيّة. في هذه السنّ، تتطوّر كفاءات اللغة، والقدرة على التعلّم، والقدرات الاجتماعيّة، والسيطرة الذاتيّة، والتنظيم الذاتيّ وغير ذلك.[66] ثمّة فجوات كبيرة بين المجتمع اليهوديّ والمجتمع العربيّ في كلّ ما يتعلّق بنِسَب ارتياد الأطر التربويّة في سنّ الطفولة المبكّرة. الفجوة الأكثر حدّة تبرز في صفوف الجمهور العَربيّ في النقب، حيث لا يرتاد هناك الأطرَ التربويّة سوى 1.8% من الأطفال في سنّ الثالثة.[67] في الآونة الأخيرة، تعاظَمَ الوعي في صفوف الجمهور العربيّ لأهمّـيّة التربية في سنّ الطفولة المبكّرة، وذلك نتيجة لارتفاع المستوى الدراسيّ للوالدين. الضغوط الاقتصاديّة وخروج النساء إلى سوق العمل دَفَعَا الكثير من الأهالي إلى البحث عن حلول خارج الأطر الرسميّة، نحو الجمعيّات والمنظّمات الخاصّة التي تدير أُطُرًا تعليميّة لسنّ الطفولة المبكّرة.[68] على الرغم من ذلك، ما زالت نسبة الأطفال العرب الذين يرتادون الحضانات أقلّ من نسبة الأطفال اليهود.

تُظهر البيانات في الرسم 3.5 نسبة الذين يرتادون رياض الأطفال (أبناء عامين وأبناء 4-3 سنوات). يُظهر مؤشّر 2009 (على غرار السنوات الفائتة) فجوة لصالح الجمهور اليهوديّ في الفئتين العمريّتين، مع فجوة كبيرة جدًّا في فئة السنتين. في المجموعتين السكّانيّتين، ثمّة تحسُّن في نسبة أبناء السنتين الذين يرتادون الحضانات، لكن الفجوة ما زالت كبيرة جدًّا، إذ كانت النسبة لدى اليهود تفوق ما لدى العرب بخمسة أضعاف، والآن تصل إلى 4.9 ضعف لصالح اليهود كذلك. ارتفعت النسبة في صفوف العرب من 7.5% إلى 9.4% في المؤشّر الحاليّ، وارتفعت في صفوف اليهود من 39.8% إلى 45.9%. هكذا، وعلى الرغم من التحسّن في صفوف العرب، ما زالت الفجوة بين المجموعتين السكّانيّتين على ما كانت عليه تقريبًا.

أمّا بالنسبة لأبناء 4-3 سنوات، فقد حصل ارتفاع من 66.3% في العام 2008 إلى 70.9% في مؤشّر 2009. في صفوف السكّان اليهود، حصل تراجع طفيف من 89.1% في مؤشّر 2008 إلى 87.3% في مؤشّر 2009.

---

66 أبو عصبة، **جهاز التعليم العربيّ**، 47.

67 إيتي فابسبلاي (2006)، **الأطفال في الوسط البدويّ في النقب**، الكنيست: مركز المعلومات والأبحاث.

68 خالد أبو عصبة (2007)، **التعليم العربيّ في إسرائيل: معضلات أقلّـيّة قوميّة**، القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات، ص 101-100 (في ما يلي: أبو عصبة، **معضلات**).

الرسم 3.5: نسبة الأولاد في سنّ العامَيْن وفي سنّ 3-4 أعوام في رياض الأطفال والروضات ودُور الحضانة حسب المجموعة السكّانيّة

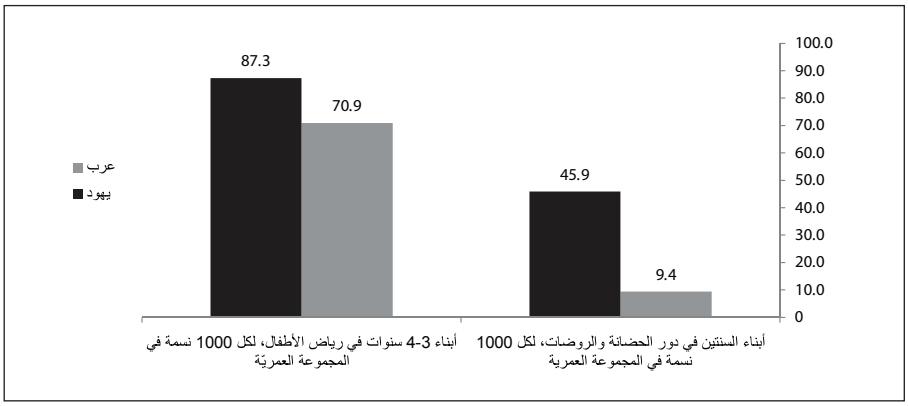

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

التسرّب من المدرسة

جرى التعارف على عرض نسَب التعليم للأولاد في أعمار مختلفة كمؤشّر على نجاح جهاز التعليم في دمج غالبيّة الأولاد داخله. نسَب التعليم في المدارس اليهوديّة تقترب من 100% في جميع المستويات العمُريّة، لكن نسَب مرتادي الحضانات في سنّ الطفولة المبكرة أو مرتادي المدارس الثانويّة في المدارس العربيّة أقلّ من ذلك. ونسَب التسرّب أعلى. نسبة تسرّب الطلاّب في صفوف التاسع- الثاني عشر العرب تصل إلى 7%، بينما تصل إلى 4% لدى اليهود، فرق 3% على غرار السنة الفائتة (راجعوا الرسم 3.6). نسبة الطلاّب العرب الذين يقعون ضمن تصنيف التسرّب الخفيّ بالغة الارتفاع،[69] نتيجة الفجوات التي تنعكس في استثمار أقلّ من قبل الحكومة، وفي موارد أقلّ تمنحها السلطات المحلّيّة والأهالي، الذين يعانون بدورهم من وضع اقتصاديّ صعب. بالإضافة إلى ذلك، يعاني جهاز التعليم العربيّ من نقص في القوى البشريّة المهنيّة في العديد من المجالات.[70]

رسم 3.6: نسبة التسرّب بين الطلبة من الصفوف التاسعة حتّى الثانية عشرة

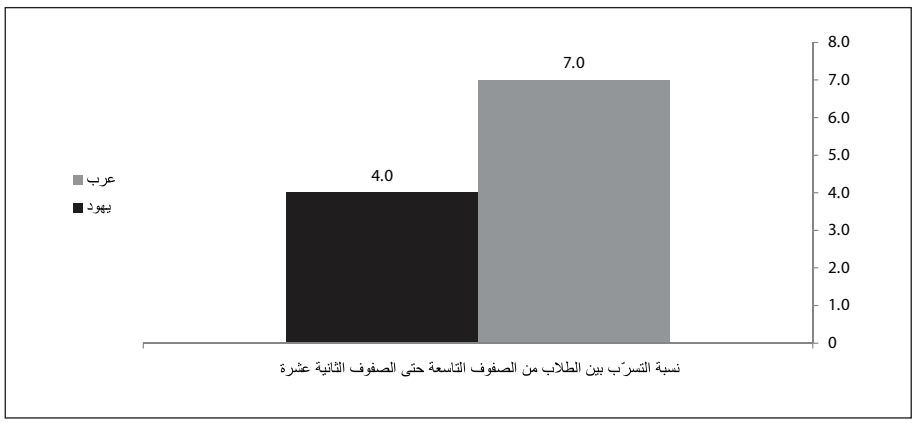

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي

69 التسرب الخفيّ يصف جمهورًا يغيب بكثرة عن جهاز التعليم أو إنّ حضوره في غرفة التدريس يتميّز بالسلبيّة والخمول ولا يشارك على نحو فعّال في عمليّة التعلّم.

70 مريام كوهين – نافوت، سربت ألنفوجن- فرانكوفيتش وتمار راينفيلد (2001)، **التسرّب العلنيّ والخفيّ في صفوف أبناء الشبيبة**. معهد بروكدايل.

نسبة الطلبة في الجامعات من مجموع الفئة العمْريّة 20-34

منذ تسعينيّات القرن العشرين، حصلت ثورة اجتماعيّة حقيقيّة في كلّ ما يتعلّق بانتشار التعليم العالي في إسرائيل، لا سيّما في صفوف العرب.[71]
هل ساهم هذا الانتشار حقًّا في تحسين حالة العرب الاجتماعيّة الاقتصاديّة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يؤثّر على تحقيق الإنجازات في مجال التشغيل؟ تشير بيانات سوق العمل إلى نسَب مرتفعة من غير المشغّلين في صفوف العرب بعامّة (11.5%)، وفي صفوف الأكاديميّين والأكاديميّات بخاصّة (10% وَ 30% -على التوالي).[72]

على الرغم من ذلك، وبسبب تعاظم العلاقة بين القدرة الاقتصاديّة ومتناوليّة التعليم العالي (بسبب الكلفة الباهظة للتعليم) فإنّ جودة التعليم وصعوبة القبول يشكّلان عائقًا أمام الطلاّب من المناطق البعيدة عن المركز، ومن يعانون من حالة اقتصاديّة اجتماعيّة متردّية، لا سيّما الطلاّب العرب الذين يحاولون الانتساب للجامعات في البلاد. وبسبب التلاؤم المرتفع بين المَنشأ الطائفيّ والقوميّ والمكانة الاقتصاديّة، فإنّ الانتقائيّة الاقتصاديّة تقوّي الانتقائيّة الثقافيّة، وتمسّ بفرص التلاميذ أبناء المجتمعات الضعيفة والمستضعفة في الحصول على التعليم العالي بعامّة، والدراسة في مسارات مرموقة بخاصّة.[73]

على الرغم من الزيادة في عدد العرب الأكاديميّين، يُظهر فحص معمّق أنّ غالبيّة الطلاّب العرب يدرسون في مسارات تتميّز بشروط قبول متدنّية نسبيًّا.[74] سيؤثّر هذا الأمر مستقبلاً على فرص تشغيل هؤلاء، وعلى مستوى دخلهم المستقبليّ.

امتحانات القبول للجامعات (نحو الدراية باللغة العبرية واللغة الإنجليزية وامتحانات البسيخومتريّ) تُثقل على كاهل الطلاّب العرب، حيث إنّ الإنجليزيّة هي اللغة الرابعة (بعد اللغة المحكيّة، والعربيّة الفَصحى التي تدرَّس في المدرسة، واللغة العبريّة)، وتشكّل تحدّيًا كبيرًا. من المحتمل أنّ هذا الأمر يشكّل تفسيرًا محتملاً للنسبة الكبيرة من الطلاّب العرب الذين لا يُقبلون للجامعات في البلاد (عدد الطلاّب العرب الفلسطينيون من إسرائيل في المؤسّسات الأكاديميّة في الأردنّ لوحدها يصل إلى (5,000)[75]، أو إنّهم يدرسون مواضيع ذات شروط قبول متدنّية.

نسبة الطلاّب العرب في الجامعات من صفوف أبناء 20-34 تصل إلى 9% تقريبًا في صفوف الجمهور اليهوديّ (النسبة ذاتها في المؤشّر السابق) -أي نحو ثلاثة أضعاف نسبة الطلاّب العرب في الجامعات، والتي تصل إلى 3.4% (نحو 3.3% في المؤشّر السابق- راجِعوا الرسم 3.7).

---

71 أفراهام يوغيف (محرّر) (2008)، **انتشار التعليم العالي والعدل التوزيعيّ في إسرائيل**، جامعة تل أبيب: منشورات راموت، ص 7 (في ما يلي يوغيف، **انتشار التعليم العالي**).
72 دائرة الإحصاء المركزيّة، **استطلاع اجتماعيّ**، 2009.
73 نوجا دَغان – بوزاغلو (2005)، **حقوق اجتماعيّة في إسرائيل: الحقّ في التعليم العالي**، تل أبيب: مركز أدفاه، ص 15.
74 أبو عصبة، **جهاز التعليم العربيّ**، 49.
75 قصيّ حاجّ يحيى وخالد عرار (2007)، **الطلاّب العرب الفلسطينيّون من إسرائيل في الجامعات الأردنيّة: بين الطموح والتحدّي**، داخل كتاب دراسات، 2009 (بالعربيّة).

الرسم 3.7: نسبة الطلاّب في الجامعة من مجموع الفئة العمُريّة 20–34 حسب المجموعة السكّانيّة

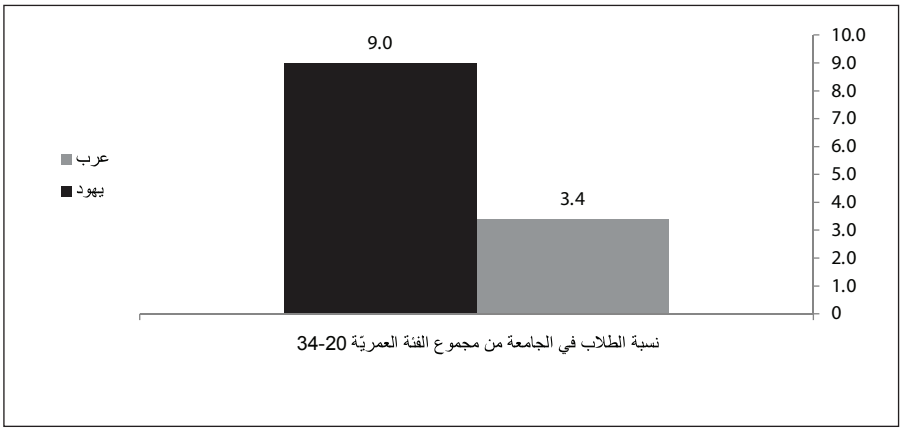

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

نواتج تربويّة

عدد سنوات الدراسة

يُعتبر مستوى الفرد الدراسيّ عاملاً حاسمًا يؤثّر على حياته من الناحية الاقتصاديّة الاجتماعيّة، وعلى منهج حياته وصحّته. المستوى الدراسيّ هو مورد يسهّل الحصول على موارد أخرى.[76] عمليّة تحويل إسرائيل إلى مجتمع يولي الشهادات الأكاديميّة في سوق العمل أهمّيّةً بدأت بالتسارع في تسعينيّات القرن الماضي.[77] لكن، على الرغم من ارتفاع عدد أصحاب الشهادات في صفوف العرب، ولا سيّما بين النساء من بينهم، لم يطرأ تحسُّنٌ على مستوى الجمهور العربيّ المعيشيّ بسبب سياسة الحكومة الإقصائيّة، والتي تمارَس كذلك في القطاع الخاصّ. على هذا النحو فُصِمَ الرابط بين الناتج الإيجابيّ للدراسة ومستواها.[78]

على غرار السنوات الفائتة، تظهر هذا العام كذلك فجوة عميقة بين مستوى الدراسة في صفوف اليهود مقابل العرب. نسبة أصحاب 13 سنة دراسيّة فما فوق في صفوف اليهود ما زالت تفوق نسبتهم في صفوف الجمهور العربيّ بضعفين ونصف، لا بل إنّ المجموعة اليهوديّة قد شهدت ارتفاعًا (من 45% إلى 46%)، بينما بقي الوضع في صفوف المجموعة العربيّة على ما كان عليه (19%).

يُظهر الرسم 3.8 أنّ نسبة أصحاب 8-0 سنوات تعليميّة مرتفعة في صفوف الجمهور العربيّ أكثر بثلاث مرات عن نسبتهم في صفوف الجمهور اليهوديّ.

بالنسبة لمتوسّط سنوات التعليم في صفوف أبناء 15 فما فوق (الرسم 3.9)، في الإمكان ملاحظة تواصُل الاتّجاه الذي ظهر في المؤشّرات السابقة: متوسّط أعلى في صفوف اليهود على الرغم من التراجع من 12.7 إلى 12.6 وارتفاع من 11.1 إلى 11.3 في صفوف العرب.

76 شموئيل شاي ونعميقا تسيون (2003) **التعليم والعدالة الاجتماعيّة في إسرائيل: حول تساوي الفرص في التعليم**. القدس: معهد فان لير، ص 7.
77 يوغيف، **انتشار التعليم العالي**، 7.
78 ياسر عوّاد (2007) **الأكاديميّات العربيّات في سوق العمل**. الناصرة: نساء ضدّ العنف.

الرسم 3.8: أبناء 15 عامًا فما فوق من ذوي 8 سنوات دراسيّة وذوي 13 سنة دراسيّة وأكثر حسب المجموعات السكّانيّة

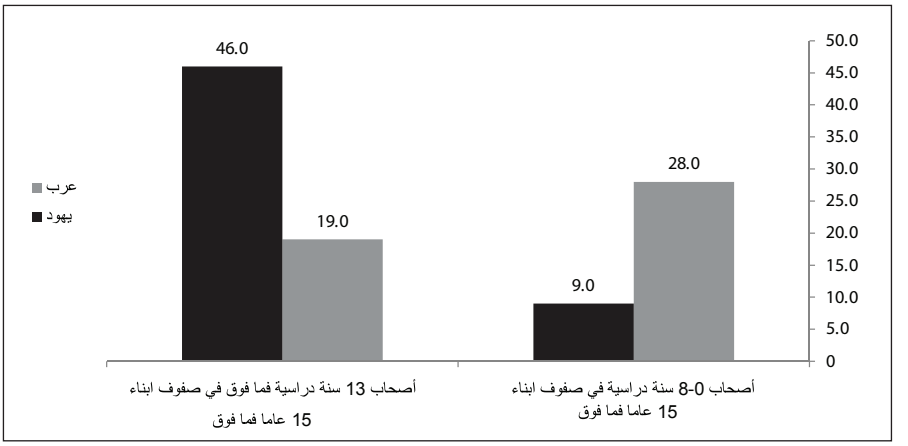

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة ، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي

الرسم 3.9: متوسّط عدد سنوات الدراسة لدى أبناء 15 عامًا فما فوق

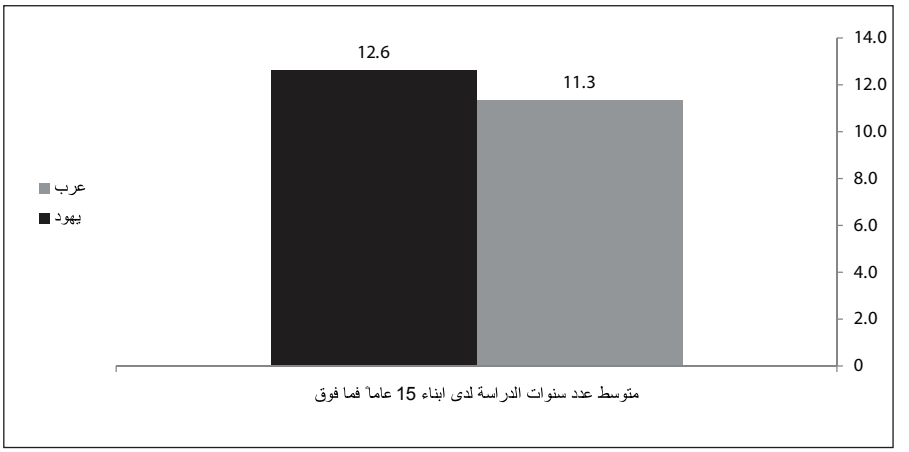

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة ، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي

التحصيل العلميّ

يمكن للامتحانات أن تؤثّر على فرص الفرد للتقدّم في السلّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ وعلى فرص عمله بحسب أدائه. التعبير الأكثر وضوحًا للفصل القوميّ في التعليم في إسرائيل هو الفروق الكبيرة في مستوى تحصيل الطلاّب اليهود مقابل مستوى تحصيل الطلاّب العرب.[79]

في ما يلي، سنراجع نسبة استحقاق شهادة البجروت، ونسبة استحقاق شهادة البجروت التي ستفي شروط الحدّ الأدنى للدخول إلى الجامعات، والفروق في امتحانات الميتساف. وكلّ ذلك بحسب البيانات المتوافرة لدينا.

79 سفيرسكي ودغان بوزاغلو. **العزل وغياب المساواة والسيطرة المهلهلة**.

يظهر الرسم 3.10 نسبةَ مستحقّي شهادة البجروت، ونسبة الطلاّب الذين استوفوا متطلّبات الحدّ الأدنى للجامعات من مجموع طلبة الصفّ الثاني عشر. ثمّة فجوة في المتغيّرَين لصالح الجمهور اليهوديّ. ثمّة فجوة بنسبة 45% في نسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط القبول للجامعات. لم تتغيّر نسبة مستحقّي شهادة البجروت في صفوف اليهود مقارنة بمؤشّري 2008 وَ 2007 (56.0% في السنوات الثلاث الأخيرة). بينما تراجعت النسبة في صفوف العرب بـ -3% من 50% في مؤشّر 2007 إلى 47% في المؤشّر الحاليّ. ارتفعت نسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط القبول للجامعات في صفوف العرب بـ 1% (من -32% الى- 33%). بينما لم يطرأ أي تغيير على هذه النسبة في صفوف اليهود (48%).

الرسم 3.10: نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلبة الصفوف الثانية عشرة، ونسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعات بين طلبة الصفوف الثانية عشرة

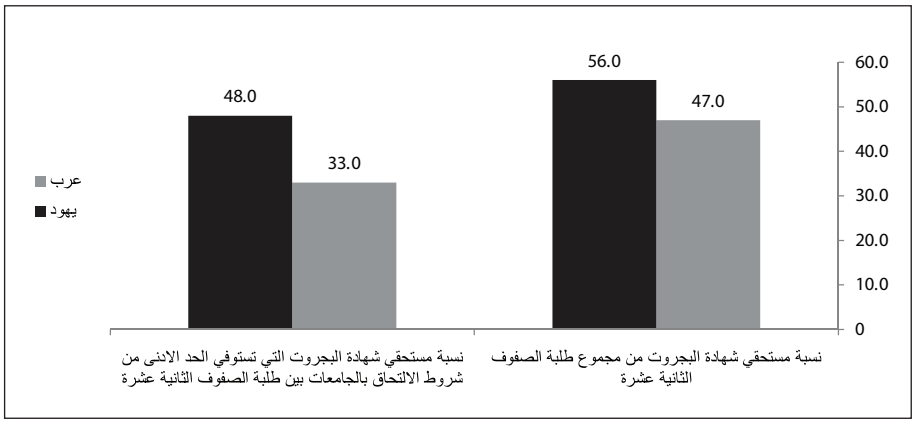

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009. معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

امتحانات الميتساف

تشمل امتحانات الميتساف (مؤشّرات النجاعة والنموّ المدرسيّ) أربعة مجالات تعليميّة: اللغة الأمّ؛ والإنجليزيّة؛ والرياضيّات، والعلوم. يُظهر الرسم التالي (3.11) علامات امتحانات الميتساف في صفوف الطلاّب العرب واليهود في صفَّيِ الخامس والثامن. يُستشفّ من الرسم أنّ علامات الطلاّب اليهود أعلى من علامات الطلاّب العرب في الصفّ الخامس كما في الصفّ الثامن. تقلصت الفجوة في الصفّ الخامس بين اليهود والعرب بنقطة واحدة وبلغت 13.2 نقطة مقابل 14.2 نقطة في العام 2008. ارتفعت الفجوة في الصفّ الثامن قليلاً، إلى 15.3 نقطة مقابل 14.7 نقطة في السنة الفائتة.

الرسم 3.11: معدّل العلامات في امتحانات الميتساف في صفّي الخامس والثامن في التعليم العبريّ وفي التعليم العربيّ

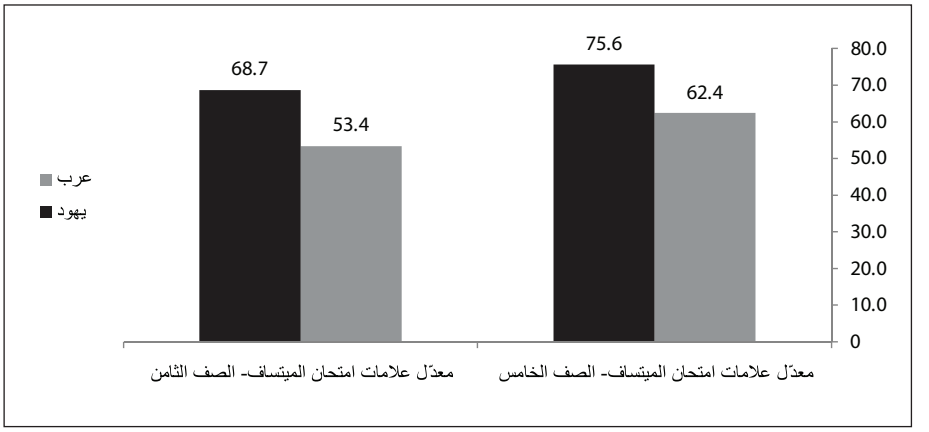

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

تلخيص وتوصيات

تظهر البيانات أنّ الفجوات والفروق بين اليهود والعرب ما زالت كبيرة على الرغم من التحسّن النسبيّ الذي طرأ في السنوات الأخيرة على مستوى التعليم العربيّ، وارتفاع سنوات التعليم، ونسب المتعلّمين العرب. العلاقة بين عدد سنوات التعليم والفائدة الاقتصاديّة لا تتجسّد هي كذلك في ارتفاع مستوى المعيشة في صفوف العرب.

نعتبر بدورنا أنّ تطوير التعليم في صفوف الجماهير العربيّة يشكّل خطوة إيجابيّة في تحسين حالة الأقلّيّة العربيّة. من شأن الاستثمار اللائق من قبل الحكومة في التعليم العربيّ أن يقلّص الإنفاق المستقبليّ على توفير حلول لمشاكل اجتماعيّة. وعلى إنشاء أُطُر داعمة للعائلات والأولاد، الذين لو استُثمر فيهم منذ البداية لكان بمقدورهم أن ينخرطوا في الأطر التعليميّة الملائمة، والانخراط لاحقًا في سوق العمّال كأناس منتجين.

نعرض على دولة إسرائيل عددًا من الخطوات التي من شأنها تحسين وضعية التعليم العربيّ كجزء من خطّة شاملة:

1. وضع مسألة التعليم العربيّ على سلم الأفضليّة القوميّ للحكومة لتطوير الجمهور العربيّ.[80]
2. التشاور مع المربّين والمهنيّين العرب الذين يملكون دراية عميقة بالمجتمع العربيّ وبجهاز التعليم العربيّ، بغية وضع مناهج تعليميّة ملائمة.[81]
3. تطوير موضوع المساواة وإدراجه وترسيخه في القوانين، وتطبيق التمييز المصحّح في التعليم.[82]

80 يوسف بن دافيد (1997). **جهاز التعليم البدويّ في النقب: الواقع وضرورة تطوير الجهاز**. القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسيّة.
81 أبو عصبة، **معضلات**؛ ماجد الحاجّ (1994). **إعداد مناهج تعليميّة في جهاز التعليم العربيّ في إسرائيل: تحوّلات وتوصيات**. القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسيّة.
82 أبو عصبة، **معضلات**.

4. إقامة سلطة أو جسم لمتابعة تطبيق هذه السياسة.[83]

5. إقامة سكرتارية تربويّة خاصّة بالجمهور العربيّ، لتعمل إلى جوار السكرتارية التربويّة القائمة في وزارة التربية والتعليم. تحصل هذه السكرتارية على صلاحيات واسعة في كلّ ما يتعلّق بالمناهج التعليميّة، والكتب التدريسيّة، والاستكمالات. يشكّل الأمر خطوة تنظيميّة مهمّة على ضوء الخصوصيّة الثقافيّة للجمهور العربيّ في إسرائيل.[84]

6. الاستثمار في البنى التحتيّة في المدارس العربيّة.

7. رصد مكثّف للموارد لفترة محدّدة سلفًا لتطوير التعليم العربيّ، على غرار استثمار الدولة في التعليم الدينيّ والحاريديّ.

8. تطوير التعليم التكنولوجيّ وتوسيع فروع التعليم في جهاز التعليم العربيّ.[85]

9. مراجعة عميقة لثقافة قضاء وقت الفراغ في صفوف أبناء الشبيبة العرب، وتطوير أنشطة في مجالات الرياضة والثقافة ومَناحٍ أخرى، وتطوير منظومة من الدورات والنشاطات والتربية اللا منهجيّة خارج ساعات التعليم، بالتعاون مع السلطات المحلّـيّة والمجتمع العربيّ.

10. تشجيع التعليم العالي، واستيعاب أكاديميين عرب كأعضاء في السلك الأكاديمي والإداري في مؤسسات التعليم العالي.

---

83 المصدر السابق.

84 خالد أبو عصبة (1997). "متغيّرات اجتماعيّة وثقافيّة ذات تأثير على عمليّات التغيير في جهاز التعليم العربيّ في إسرائيل". لدى خالد أبو عصبة (محرّر): **الأولاد وأبناء الشبيبة العرب في إسرائيل- من الوضع القائم نحو جدول أعمال مستقبليّ**. القدس: جوينت- معهد بروكدايل. ص 22-3.

85 توسيع مساحة التعليم المهنيّ بشكّل -في ما يشكّل- وسيلة لتحقيق أهداف ليست بالضرورة تعليميّة: الحفاظ على أبناء الشبيبة من التسرّب من الدراسة، ومنح إطار يحميهم من الانحراف نحو الجريمة.

الفصل الرابع:
مؤشّر التشغيل

تضمّ إسرائيل سوقين اقتصاديّتين في الحيّز الجغرافيّ ذاته: الأولى هي سوق اقتصاديّة يهوديّة متطوّرة، ومتقدّمة، ومندفعة نحو الأمام، والثانية هي سوق اقتصاديّة عربيّة متخلّفة. وترزح تحت وطأة تمييز مؤسّساتيّ لسنين طويلة. بكلمات أخرى: لقد تطوّر في إسرائيل اقتصاد مزدوج، حيث السوق ليست متجانسة بل مشرّحة لسوقين اقتصاديّين منفصلين، وهما السوق اليهوديّة المركزيّة والسوق الثانويّة العربيّة. في السوق المركزيّة، يمكن العثور على الشركات الكبيرة الغنيّة والربحيّة. في المقابل، تواجه الشركات في السوق الثانويّة واقعًا مختلفًا تمامًا، إذ ليس لها قدرة للتأثير على السوق المركزيّة، وتتميّز بصغرها وبتشغيلها لعاملين أقلّ، وامتلاكها لرأس مال أقلّ، وعرضتها للأذيّة من قبل قوى السوق المختلفة.

العلاقات بين السوقين الاقتصاديّين تتميّز بتبعيّة الاقتصاد الثانويّ للاقتصاد المركزيّ، وتنتج عن ذلك علاقات ذات طابع استغلاليّ. في فترات النموّ، وعندما يتزايد الطلب، تنقل بعض الشركات في السوق المركزيّة جزءًا من العمل إلى الشركات في مناطق الأطراف. أمّا في مراحل التباطؤ الاقتصاديّ، حيث تقلّ فرص العمل، فلا تشعر الشركات وعاملوها في السوق الاقتصاديّة المركزيّة باستحقاقات هذا الأمر، بينما تقلّص الشركات في مناطق الأطراف نشاطاتها الاقتصاديّة حتّى الحدّ الأدنى. مرونة الشركات في مناطق الأطراف تشكّل رافعة نجاح شركات السوق الاقتصاديّة المركزيّة وقدرتها على ضمان الاستقرار التشغيليّ. هذه المرونة تُحقّقها الشركات في مناطق الأطراف بواسطة مجموعة عاملين لا يحصلون على الاستقرار التشغيليّ، ولا يجري تشغيلهم إلّا حين تتطلّب الحاجة ذلك. من هنا فإنّ العرب (الذين يعمل غالبيّتهم لدى مشغّلين يهود) هم أوّل من يُقذف من سوق العمل في فترات التباطؤ الاقتصاديّ، ويعانون من الفقر أكثر من غيرهم، وتتّسع الفجوات بينهم وبين اليهود. اغتراب العرب عن الدولة ومؤسّساتها يمسّ على نحو واضح بالناتج القوميّ الخام، وبالاقتصاد الإسرائيليّ.[86]

يؤثّر هذا الواقع على نسَب البطالة في صفوف العرب، وعلى نسبة العائلات العربيّة الفقيرة (نحو 53.5% في العام 2009)، لا سيّما على نسب مشاركة العربيّات في سوق العمل، والتي تُعتبر من النِّسَب المتدنّية في العالم (21%). نسبة المشغّلين العرب من مجموع المشغَّلين في الدولة تبلغ 12.6%،[87] بينما يشكّل المواطنون العرب 20.2% من مجموع السكّان في الدولة. نسبة المشاركة في القوّة العاملة في صفوف العرب تبلغ 42.%، مقابل 59.2% في صفوف اليهود.

في العام 2007، بلغ معدّل الأجر الشهريّ (غير الصافي) في المجتمع العربيّ 5,419 شيكلاً، بينما بلغ معدّل هذا الأجر الشهريّ في صفوف اليهود 8,056 شيكلاً، أي إنّ نسبة الأجر في صفوف العرب تبلغ 67% من الأجر في صفوف اليهود. بالإضافة إلى ذلك، إنّ الأجر الذي يتقاضاه العربيّ مقابل ساعة العمل يقلّ بنحو 30% من أجر اليهوديّ صاحب المستوى الدراسيّ المشابه. تبلغ هذه الفجوة بين النساء اليهوديّات والعربيّات 23%.[88]

---

86 يوسف جبارين (2010)، **تشغيل العرب في إسرائيل: تحدّيات الاقتصاد الإسرائيليّة**، ص 4 (في ما يلي جبارين: **تشغيل العرب**).

87 دائرة الإحصاء المركزيّة، **الكتاب السنويّ 2009**، جدول 12.1: فئة أبناء 15 فما فوق، وأبناء 54–25 بحسب صفات القوّة العاملة المدنيّة، الفئات السكّانيّة والجنس، ص 512.

88 جبارين، **تشغيل العرب**، 6.

يؤثّر التشغيل على جميع المَرافق الحياتيّة للفرد والعائلة والجماعة: على الحالة الاجتماعيّة- الاقتصاديّة، وعلى المستوى المعيشيّ، وعلى فرص التطوّر من خلال اكتساب التعليم، وعلى الصحّة. من شأن كلّ هذه التعرّض للأذيّة عندما يغيب التشغيل اللائق الذي لا يحمل في طيّاته فرص التطوّر، والعمل بوظيفة ذات أجر معقول، وتليق بكفاءات الفرد.

تعاظَمَ إقصاءُ الجمهور العربيّ، ودفْعُه نحو هامش الاقتصاد الإسرائيليّ، نتيجة التحوّلات الراديكاليّة التي تعرّضت لها السوق الاقتصاديّة الإسرائيليّة، نحو نموّ فروع اقتصاديّة متطوّرة تكنولوجيًّا، وضمور الفروع التقليديّة، وتقليص منظومات الرفاه الاجتماعيّ الرسميّة، وتقليص القطاع العامّ، وغياب السياسة الاقتصاديّة الحكوميّة طويلة الأمد في صفوف الجمهور العربيّ حتّى قبل عامين.

يجري تمثيل العرب على نحو فائض في الفروع التي تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، وتتميّز بأجر متدنٍّ (الصناعات غير المهنيّة، والبناء، والزراعة)، ويغيبون على نحو شبه تامّ عن الفروع الاقتصاديّة المُرموقة التي تتميّز بأجر مرتفع (الهايتيك، والقطاع المصرفيّ، والتأمين والأموال، والكهرباء والماء).[89] على الرغم من الارتفاع الملحوظ في مستوى الحياة في إسرائيل منذ مطلع التسعينيّات، وتحوُّل إسرائيل إلى قوّة رائدة في مجالات الهايتيك، حيث أدخل هذا الفرع الكثير من العائلات إلى الطبقة الوسطى المتينة، على الرغم من ذلك لم ينخرط عاملو الهايتيك العرب في هذا المضمار. ويُستدلّ من البيانات أنّ نسبة العرب في هذا القطاع هي 4.3% من أصل 248.3 ألف عامل.[90]

غالبيّة المدن والقرى العربيّة تقع في مناطق الأطراف الجغرافيّة وتبعد عن المركز الثريّ، وجميع سكّانها يقبعون في الهوامش الاجتماعيّة لإسرائيل. غياب المناطق الصناعيّة الكافية عن هذه البلدات، لا سيّما الصناعات التكنولوجيّة المتطوّرة التي تدرّ أجورًا مرتفعة، هذا الغياب يقلّل من فرص التشغيل والاستثمار. 98% من المناطق الصناعيّة تقع في مناطق التواجد اليهوديّة، وَ 2% منها فقط في البلدات العربيّة.[91] الموارد الماليّة الضائعة للاقتصاد الإسرائيليّ نتيجة عدم استغلال طاقة عمل النساء والرجال العرب تبلغ نحو 32 مليار دولار سنويًّا.[92]

التمييز ضدّ العرب في مجال التشغيل لا يقتصر على القطاع العامّ (تمثيلهم المتدنّي في القطاع العامّ وفي مجالس إدارة الشركات الحكوميّة، على سبيل المثال)، بل تتجسّد كذلك في التمييز والإقصاء من قبل مشغّلين يهود من القطاع الخاصّ. إلى كلّ ذلك ينضاف النقص في أماكن عمل في المدن والقرى العربيّة، وغياب شبه مطلق للمناطق الصناعيّة هناك.

---

89 سامي ميعاري (2008)، "ديناميكيّة البطالة في صفوف العرب في إسرائيل: شهادات من بيانات ندوة". لدى عادل منّاع (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (2): السكّان، المجتمع، والاقتصاد**. القدس: معهد فان لير، هَكيبوتس هَميئوحاد.

90 تشمل هذه النسبة العاملين غير اليهود من دول الاتّحاد السوفييتيّ السابق. مستقى من دائرة الإحصاء المركزيّة (النشرة 1389)، **نموّ مجال الهايتيك في إسرائيل في السنوات 1995-2007**.

91 جبارين، **تشغيل العرب**.

92 الفرضيّة التي تنطلق منها عمليّة الاحتساب هي أنّ استغلال القوّة العاملة في صفوف الرجال والنساء العرب، بحسب نفس النسب من مشاركة الفئات العُمُريّة اليهوديّة في سوق العمل، ضِعفُ معدّل أجر العرب بحسب الجندر والفرع الاقتصاديّ.

قيمة مؤشّر التشغيل 2009: 0.3896

تشير الدلائل الثلاثة (نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة؛ نسبة غير المشغَّلين؛ ميّزات المشغَّلين) إلى اتّساع الفجوات في مجال التشغيل في السنة الأخيرة. ارتفعت نسبة المشارَكة في القوّة العاملة لدى المجموعتين السكّانيّتين، ارتفاعًا ضئيلاً في صفوف الرجال العرب (0.4%، مقابل 0.3 %في صفوف الرجال اليهود)، وارتفاعًا أكبر في صفوف النساء العربيّات (0.8%، مقابل 0.5% في صفوف النساء اليهوديّات). نسبة غير المشغَّلين تراجعت في صفوف النساء والرجال اليهود على حدّ سواء. في صفوف العرب، تراجعت نسبة عدم المشغَّلين في صفوف الرجال، لكن نسبة عدم المشغَّلات العربيّات شهدت ارتفاعًا. هذه السنة كذلك، سُجّلت تغييرات طفيفة في قيم المتغيّرات في توزيع المشغّلين بحسب المهن، واتّسعت الفجوات بحسب الفروع الاقتصاديّة، لا سيّما في فروع الصناعة، والكهرباء والماء، والمصارف، والتأمين والأموال. في المقابل، اتّسعت الفجوة في فرع التعليم لصالح العرب، حيث ارتفعت نسبة المشغّلين في هذا الفرع من العرب، وتراجعت -في المقابل- في صفوف اليهود مقارَنةً بالسنة الفائتة. هذا المعطى يُشير إلى حقيقة تحوُّل الفرع إلى ملاذ بالنسبة للأكاديميّين العرب الذين لا ينجحون في الانخراط في الاقتصاد الإسرائيليّ، لا سيّما النساء العربيّات منهم. يبلغ مؤشّر التشغيل هذا العامَ 0.3896. وبسبب اتّساع الفجوات، ارتفع مؤشّر غياب المساواة في التشغيل في العام 2009 بـ 1.1% مقارَنةً بمؤشّر 2008 الذي وصل إلى 0.3851، وارتفع بـ 0.36% منذ بداية القياسات في العامَ 2006 (حيث بلغ آنذاك 0.3882). تراجع هذا المؤشّر في العام 2007، لكنّه يواصل الارتفاع منذ العام 2008.

الأسباب المركزيّة لحصول ارتفاع في مؤشّر غياب المساواة هي الارتفاع في نسبة الرجال العرب غير المشغّلين والنساء العربيّات غير المشغّلات؛ وتراجعٌ في نسبة المشغّلين في مهنة أكاديميّة وإداريّة؛ وارتفاع في نسبة العاملين غير المهنيّين؛ وارتفاع في نسبة المشغّلين في فرع الزراعة؛ وتراجع في نسبة المشغّلين في فروع التأمين والأموال والإدارة العامّة.

الرسم 4.1: **قيمة مؤشّر التشغيل** 2009 **مقابل قيمة مؤشّر** 2008

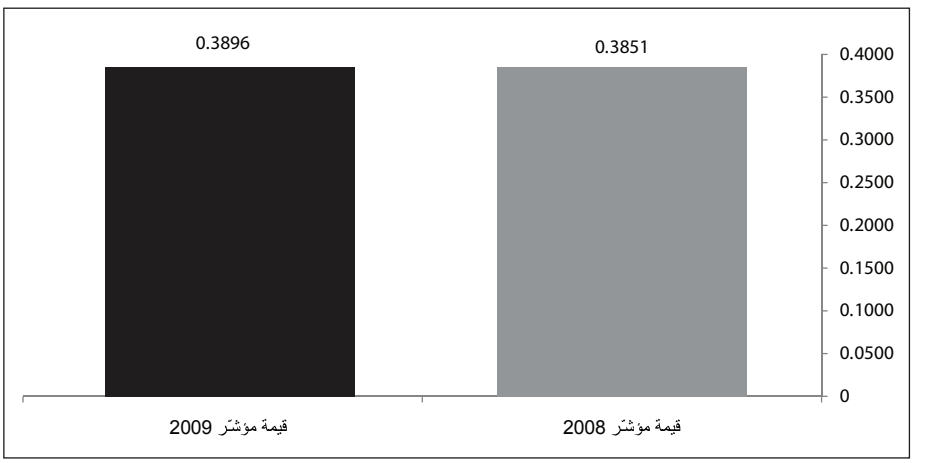

دلائل ومتغيّرات

يتضمّن مؤشّر التشغيل ثلاثة دلائل هي: نِسَب المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة؛ نسبة غير المشغَّلين؛ مميّزات المشغَّلين.[93]

دلائل	متغيّرات
المشارَكة في القوّة العاملة	1. نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
	2. نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
	3. نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سِنِي الدراسة والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
غير المشغَّلين	4. نسبة غير المشغَّلين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
مميزات المشغَّلين	5. توزيع المشغَّلين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
	6. توزيع المشغَّلين حسب الفروع (بالنِّسَب المئويّة).

توصيف المتغيّرات

المشارَكة في القوّة العاملة

نسبة المشاركة في القوّة العاملة بحسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة[94] تصل إلى 42.0% في صفوف العرب، مقابل 59.2% في صفوف اليهود. يُشير الرسم 4.2 إلى المشارَكة في القوّة العاملة في صفوف العرب واليهود، رجالاً ونساءً. تُلاحَظ مساواة شبه تامّة بين الرجال اليهود والعرب في المشاركة في القوّة العاملة. حصل ارتفاع طفيف في صفوف المجموعتين في نسبة مشاركة الرجال في القوّة العاملة. وصل الارتفاع في صفوف الرجال العرب إلى 0.4% (من 60.1% إلى 60.5% في المؤشّر الحاليّ)، مقابل 0.3% في صفوف الرجال اليهود (من 60.7% إلى 61.0% في المؤشّر الحاليّ).

93 تَظهر بعض مميّزات القوّة العاملة، وكذلك مميّزات المشغَّلين، في المؤشّر دون اعتماد التقسيم إلى فئة رجال وفئة نساء. وفي اعتقادنا، كان يجدر أن تُعْرَض المعطيات من خلال التقسيم بين الرجال والنساء، وذلك بسبب التباين الكبير بينهما في نسبة المشاركة في القوّة العاملة، وكذلك في نسَب البطالة، وأنواع التشغيل؛ لكن المعطيات المفصّلة حول النساء والرجال اليهود والعرب لم تكن متوافرة قبل العام 2003، وفي هذه المرحلة لم نتمكّن من إدخال هذا المعطى في المؤشّر، وذلك لأنّ قيم المتغيّرات في المؤشّر هي معدّل السنوات الخمس الأخيرة. لذا، قمنا بإضافة التوزيع الجندريّ حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة للعام 2007، دون إضافتها في هذه المرحلة إلى المؤشّر.

94 قوّة العمل المدنيّة تشمل أبناء الـ 15 فما فوق، ممّن كانوا مشغَّلين أو غير مشغَّلين في الأسبوع المحدّد: المشغلون هم أولئك الذين عملوا ساعة واحدة في الأسبوع على الأقلّ في الأسبوع المحدّد في عمل مقابل أجر، أو مكسب، أو مقابل آخر. غير المشغَّلين هم مَن لم يعملوا حتّى ساعة واحدة في الأسبوع المحدّد، وبحثوا عن عمل على نحو فاعل في الأسابيع الأربعة التي سبقت الاستطلاع، من خلال التسجُّل في مكتب العمل، أو التوجّه الشخصيّ أو الكتابيّ إلى مشغِّلٍ ما، أو بسبل أخرى، وكان في مقدورهم البدء في العمل لو عُرض عليهم عمل ملائم (مُتاحيّة للعمل).

الفجوة العميقة تتكشّف بين النساء، إذ تصل نسبة النساء اليهوديّات اللواتي يشاركن في القوّة العاملة إلى 56.2% (ارتفاع بنسبة 0.5%، مقابل 55.7% في السنة الفائتة)، وهي نسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف النسبة التي في صفوف النساء العربيّات، حيث تصل نسبة مشاركة العربيّات في القوّة العاملة إلى 19.3% (ارتفاع بنسبة 0.8% مقابل السنة الفائتة، التي وصلت فيها نسبة مشاركتهنّ في القوّة العاملة إلى 18.5%). تُعتبر نسبة مشاركة النساء العربيّات في القوّة العاملة في إسرائيل من أدنى نِسب المشارَكة في العالم، ثمّة إسقاطات عديدة ومتنوّعة لهذا الوضع، بما في ذلك تفاقم الفقر، وعدم استنفاد القدرة الاقتصاديّة الكامنة للاقتصاد، وتعميق الفجوات بين العرب واليهود، والتخلّف في نموّ طبقة عربيّة متوسّطة، وتفاقم الشعور بالاغتراب لدى العرب تجاه الدولة ومؤسّساتها، والمساس بمكانة النساء بصورة عامّة.[95]

الرسم 4.2: نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

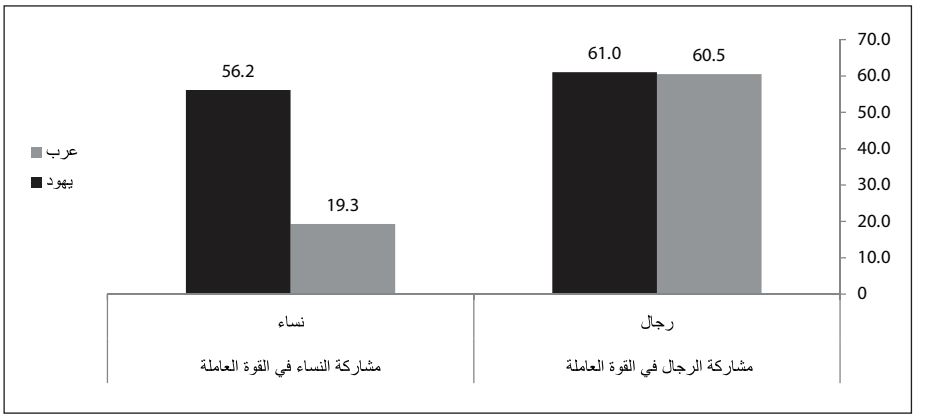

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ

يظهر الرسم 4.3 نسبة المشارَكة في القوّة العاملة في صفوف العرب واليهود في مجموعات عُمُريّة مختلفة، نسبة المشارَكة في القوّة العاملة في صفوف اليهود في جميع الفئات العمُريّة أعلى من نسبتها في صفوف العرب، وتشهد هذه الفجوة تعاظمًا مع التقدّم في السنّ. سُجّلت فجوة كبيرة لصالح اليهود في جميع الفئات العمُريّة تقريبًا: 34-25 (أعلى بـ 1.42 مرّة)، 44-35 (أعلى بـ 1.48 مرّة)، 54-45 (أعلى بـ 1.79 مرّة)، 64-55 (أعلى بـ 2.82 مرّة). تُعزى الفجوة الكبيرة في التشغيل في فئة أبناء 55-45 وفئة أبناء 64-55 إلى نسبة الخروج العالية من سوق العمل في صفوف الرجال العرب، والتي تعود إلى صعوبة العمل البدنيّ (حيث نسبة العرب في هذا النوع من العمل مرتفعة للغاية) الذي يصعّب الاستمرار في العمل، وتفضيل قوّة عاملة شابّة. بالإضافة إلى ذلك، إنّ الأعمال التي تدرّ أجرا متدنّيًا وتتطلّب القليل من التأهيل تبقى عرضة للتحوّلات في سوق العمل.

95 جبارين، **تشغيل العرب**.

الرسم 4.3: نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة، 2008

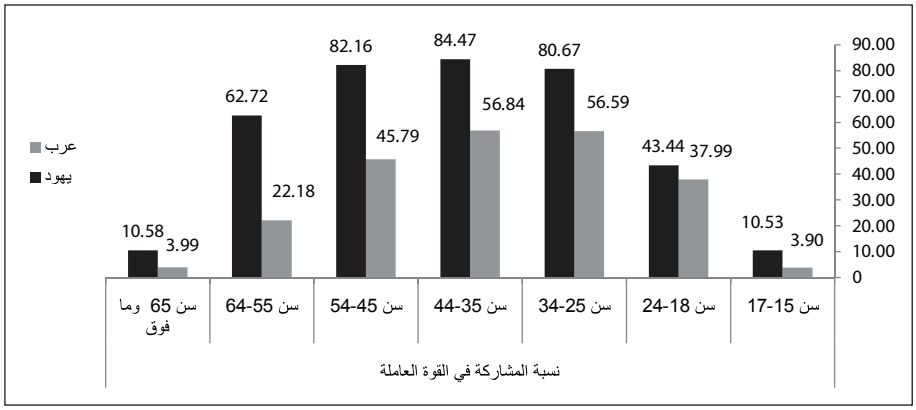

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب السنويّ الإحصائيّ لإسرائيل 2009، معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب عدد سنوات الدراسة

يشير الرسم 4.4 التالي إلى نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة بحسب سنوات الدراسة في صفوف العرب واليهود. نسبة المشاركة في القوّة العاملة في المجموعتين ترتفع مع ارتفاع عدد السنوات الدراسيّة، باستثناء مجموعة 8-5 سنوات دراسيّة، حيث نسبة العرب فيها تَفُوق نسبةَ اليهود. في المجموعات الأخرى، تَفُوق نسبةُ مشاركة اليهود في قوة العمل نسبةَ مشاركة العرب. الفجوات الأكبر لصالح اليهود تقع في فئة مَن درسوا 12-9 سنة (أكثر بـ 1.28 مرّة)، وَ 15-13 سنة (أكثر بـ 1.41 مرّة). تتقلّص هذه الفجوات في صفوف مَن درسوا 16 عامًا فأكثر (77.3% في صفوف اليهود مقابل 75.8% في صفوف العرب).

الرسم 4.4: نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة، والمجموعة السكّانيّة، 2008

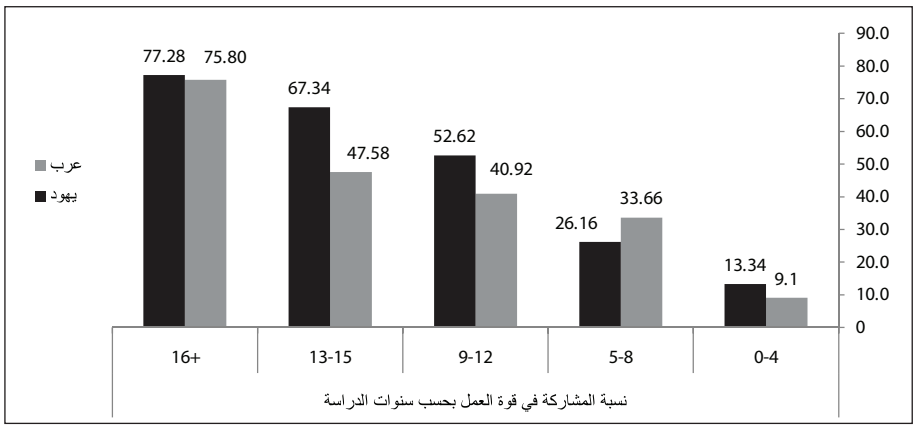

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009، معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

غير المشغّلين

يدلّ الرسم التالي، 4.5، على نسبة غير المشغَّلين في صفوف اليهود والعرب، رجالاً ونساءً، ويشير إلى فجوة بين نسب غير المشغَّلين من اليهود والعرب تميل إلى صالح السكّان اليهود، وهذا ينطبق على الرجال وعلى النساء. فنسبة غير المشغَّلين في صفوف الرجال تراجعت في صفوف المجموعتين. تبلغ النسبة في صفوف الرجال اليهود 7.3% (تراجع بنسبة 0.9% مقابل السنة الفائتة التي بلغت فيها النسبة 8.2%). في صفوف الرجال العرب، بلغت النسبة 9.4% (تراجع بنسبة 0.9%، مقابل السنة الفائتة التي بلغت فيها 10.3%).

الفجوة أكبر في صفوف النساء، وقد شهدت اتّساعًا مقارَنةً بالسنة الفائتة: فبينما تراجعت نسبة غير المشغَّلات اليهوديّات إلى 8.5% (تراجُع بنسبة 1.1% مقابل السنة الماضية التي بلغت فيها هذه النسبة 9.6%)؛ فقد ارتفعت نسبة غير المشغَّلات العربيّات إلى 14.3%، أي إنّه قد حصل ارتفاع بنسبة 0.3% مقارَنةً بالسنة الفائتة التي بلغت فيها النسبة 14.0%.

الرسم 4.5: نسبة غير المشغَّلين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة، 2008

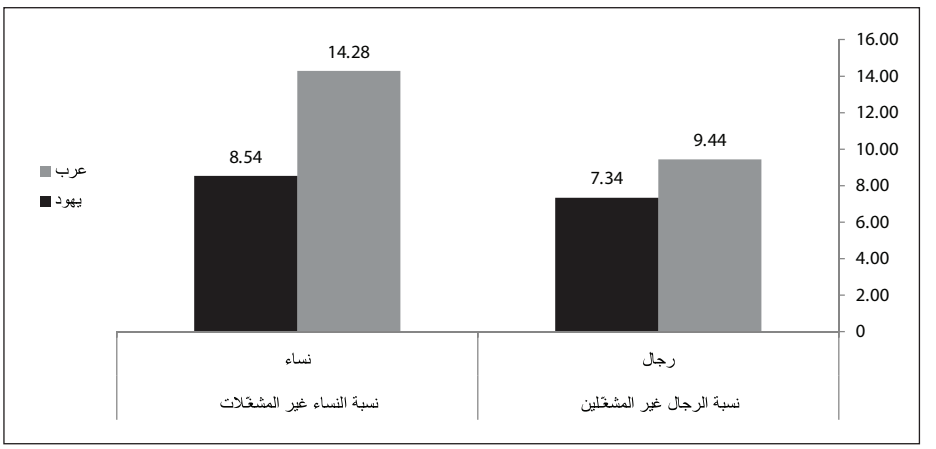

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

المشغّلون

توزيع المشغَّلين حسب المهنة

يدلّ الرسم 4.6 على تمثيل اليهود والعرب في مهن مختلفة، ويمكن أن نلاحظ أنّ تمثيل العرب أعلى من اليهود في المهن ذات الدخل المتدنّي. يجري الحديث -في أساس ما يجري- عن "عمّال غير مهنيّين"، أو "عمّال مهنيّين في الصناعة والبناء وما إليه" (تمثيل فائض بنسبة 40.3% للعرب مقابل 14.8% لليهود- أي إنّ الأولى أكثر من الثانية بـ 2.71 مرّة)، وَ"عمال مهنيّين في الزراعة". هذه المهن تعود بأجر منخفض، ولا تتطلّب استثمارًا في الثروة البشريّة، مما يمكّن من استبدال العاملين فيها بسهولة نسبيّة بعمّال أجانب. تمثيل العرب في هذه المهن يصل إلى 55%، بينما يصل تمثيل اليهود فيها إلى نحو 23%. يفوق تمثيلُ اليهود تمثيلَ العرب في المجالات: "وكلاء، وعاملي مبيعات، وعاملي خدمات"؛ "موظّفين"؛ "مديرين"؛ "مهن حرّة وتقنيّة"؛ "أكاديميّين". هذه المهن تستوجب تدريبات خاصّة ومهنيّة عالية، وتدرّ

دخلاً عاليًا وتتطلّب استثمارًا كبيرًا في الثروة البشريّة. تصل نسبة اليهود الذين يعملون في هذه المهن إلى 77%، بينما تصل نسبة المشغَّلين العرب فيها إلى 45%.

الرسم 4.6: توزيع المشغَّلين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة

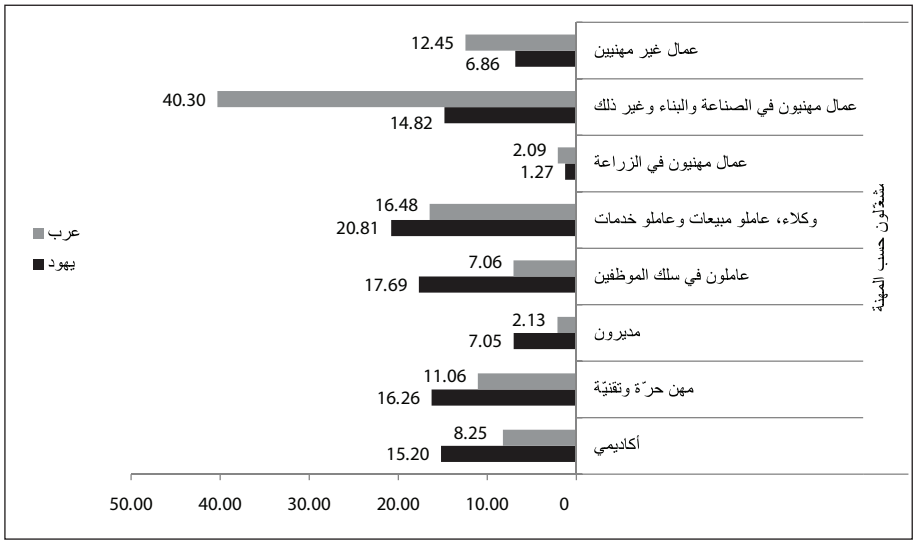

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

توزيع المشغَّلين حسب الفرع الاقتصاديّ

يدلّ الرسم التالي، 4.7، على التشغيل حسب الفروع، في صفوف اليهود والعرب. ويُستدَلّ من هذا الرسم أنّ ثمّة فجوة عميقة، على نحو خاصّ، بين اليهود والعرب في فرع الخدمات المهنيّة (نسبة اليهود المشغَّلين في هذا الفرع هي 14.9%، بينما نسبة العرب 6.5%، أي إنّ الأخير أقلّ من الأولى بـ 2.3 مرّة). وفي مجال المصارف والتأمين والأموال، اتّسعت الفجوات قياسًا إلى السنة الفائتة، وتفوق نسبة اليهود 4.5 ضعف نسبة العرب مقابل 4.2 مرّة في السنة الفائتة. وتتقلّص هذه الفجوة تقلّصًا فعليًّا في فرع التربية (13.4% في صفوف العرب، مقابل 13.0% في صفوف اليهود).

يبرز تمثيل العرب بصورة خاصّة في مجال البناء: 19.4% من العرب مقابل 3.5% من اليهود، (أعلى بـ 5.6 مرّات). عُثِرَ كذلك على تمثيل مرتفع للعرب في مجالات التجارة بالجملة والتجارة بالمفرَّق، وفي مَجال الزراعة. وكَما ذُكر سابقًا، إنّ التمثيل الفائض للعرب في الفروع ذات الأجر المتدنّي يؤثّر على الحالة الاقتصاديّة للعائلات العربيّة، لا سيّما في الفروع الثلاثة ذات الأجر الأدنى وهي: البناء والزراعة وخدمات الضيافة.

الرسم 4.7: توزيع المشغّلين حسب فروع التشغيل والمجموعة السكّانيّة

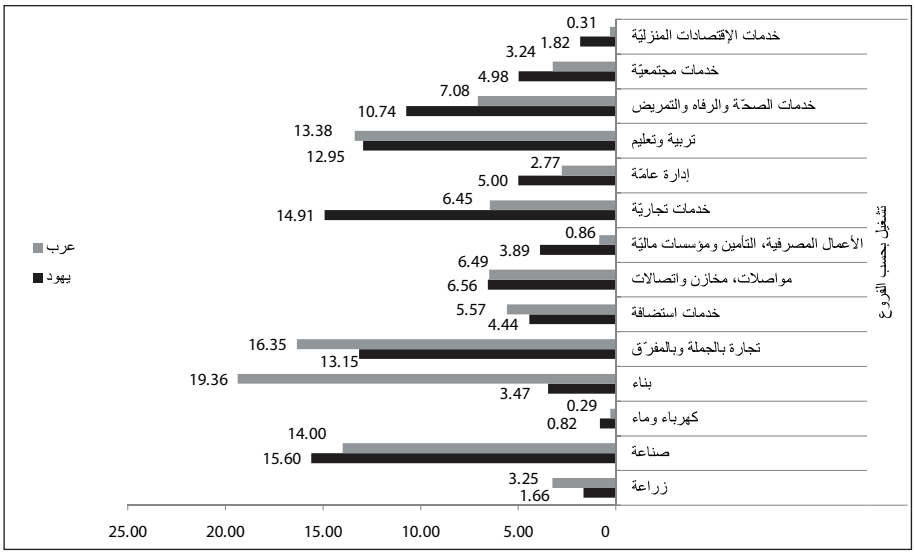

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2009، معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

في سلك الخدمات العامّة كذلك، وهي من أكبر المشغِّلين في البلاد، ثمّة تمثيل بالغ التدنّي للعرب. هذا الإقصاء والتمييز في تشغيل موظّفين عرب في القطاع العامّ يشكّل مثالاً سلبيًّا للمشغِّلين اليهود في القطاع الخاصّ. التمثيل اللائق للمواطنين العرب في صفوف عاملي سلك خدمات الدولة جرى إدراجه في قانون خدمات الدولة- تعيينات (تعديل رقم 11)،2000، بالإضافة إلى ذلك، اتُّخذت منذ العام 2000 -ولعدّة سنوات متواصلة- عدّة قرارات حكوميّة تتعلّق بزيادة عدد العاملين العرب في سلك خدمات الدولة، لكنّ وتيرة تطبيق القرار لم تواكب الغايات التي حدّدتها الحكومة. في نهاية العام 2007، قرّرت الحكومة (القرار رقم 2579 بتاريخ 11.11.2007) وضعَ غايات كمّيّة لتمثيل الجمهور العربيّ في الوزارات الحكوميّة والوحدات الملحقة بها. وحُدّد أنّ العرب سيشكّلون -حتّى نهاية العام 2010 - 8% على الأقلّ من العاملين في سلك الدولة، وستصل نسبتهم حتّى نهاية العام 2012 إلى 10% على الأقلّ. وقد وصلت نسبة العرب في سلك خدمة الدولة في نهاية العام 2009 إلى 6.97%. وبحسب وتيرة تطبيق هذا القرار من قبل مفوّضيّة خدمة الدولة، لن ينفّذ القرار بكامله قبل العام 2016، أي بتأخير أربع سنوات على الأقلّ. يجدر بالذكر أنّ من يعملون اليوم في سلك خدمات الدولة من العرب يتبوّأون وظائف ليست ذات تنفيذ على عمليّة اتّخاذ القرارات، ويعمل معظمهم في وظائف هامشيّة وقطاعيّة.

تمثيل العرب في مجالس إدارة الشركات الحكوميّة شديد الضآلة. 8.5% من أعضاء مجالس إدارة الشركات الحكوميّة هم من العرب. نسبة المشغَّلين في بعض السلطات العامّة شديدة التدنّي؛ ففي سلطة أوراق الأسهم الماليّة ليس هنالك عرب ألبتّة، وتبلغ نسبة العرب في إدارة المحاكم 3.4%، وتبلغ نسبتهم في التلفزيون التربويّ 2.2%، أمّا في في دائرة أراضي إسرائيل، فتبلغ 2.9%.

حتّى نهاية العام 2009 (الأكثر حَديثًا)، عمل في سلك خدمة الدولة 4,245 عاملاً عربيًّا من أصل

60,882. ويشكّل هؤلاء 6.97% من مجموع المشغَّلين (ارتفاع بنحو 1% مقارَنةً بالسنة التي سبقتها، حيث بلغت نسبتهم 6.7% -راجعوا الرسم 4.8). بالإضافة إلى ذلك، تراجع في العام 2009 عدد العاملين العرب الذين انخرطوا في سلطة خدمات الدولة مقارَنةً بالعام 2008 (457 مقابل 578).

الرسم 4.8: توزيع المشغَّلين في سلك خدمة الدولة حسب المجموعة السكّانيّة – 2009 (بالنسب المئوية)

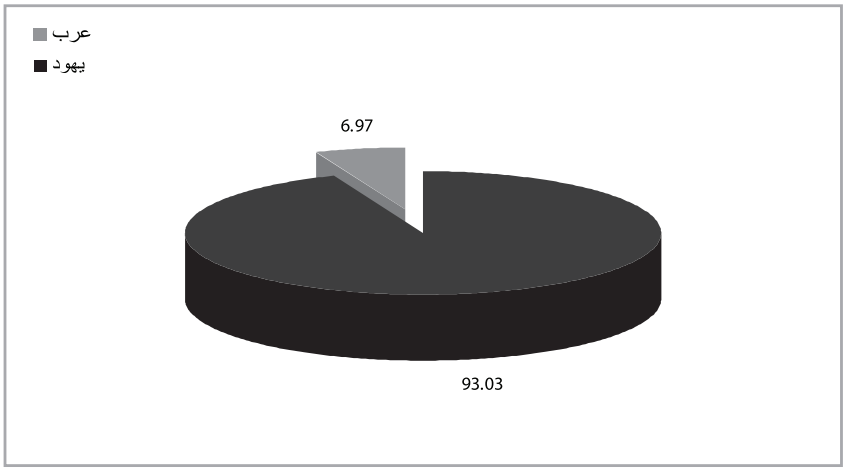

المصدر: تقارير سنويّة لمفوضية خدمة الدولة، 2009. معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

تُشكّل إقامة سلطة التطوير الاقتصاديّ للوسط العربيّ في ديوان رئيس الحكومة خطوة إيجابيّة لتشجيع التشغيل والاستثمارات في صفوف الجمهور العربيّ. وتشكّل أداة ضروريّة لدمج الاقتصاد العربيّ في السوق الاقتصاديّ المركزيّ. بدأ تطبيق خطّة خماسيّة في العام 2010 في 13 مدينة وقرية عربيّة، بميزانيّة بلغت نحو 800 مليون شيكل، وأقيم صندوق (private equity) بمبلغ 160 مليون شيكل، لتطوير وتوسيع أو إقامة مصانع ومشاريع لتشجيع التشغيل في صفوف السكّان العرب. تشكّل كلّ هذه الإجراءات والخطوات مؤشّرات ضروريّة وإيجابيّة لتشجيع التشغيل وتعزيز النموّ والاستثمارات في الجمهور العربيّ، لكنّها غير كافية ألبتّة.

يحتاج الجمهور العربيّ إلى مناطق صناعيّة وتشغيليّة تقع على مقربة من البلدات العربيّة وبملْكيّتها (أو بملْكيّة مشتركة مع المدن والقرى اليهوديّة)، ولبرامج حكوميّة واسعة لتعزيز تشغيل النساء، ولنشر فوريّ وواسع للمواصلات العامّة في البلدات العربيّة، ولتشجيع حكوميّ لتدفّق رؤوس الأموال للاقتصاد العربيّ، وكلّ ذلك بغية تحريك عمليّة الحدّ من التخلّف وإغلاق الفجوات الاقتصاديّة التي خلقتها السياسات الحكوميّة على امتداد أكثر من ستّين عامًا. ولم يقتصر الأمر على عدم استثمار الدولة في الاقتصاد العربيّ، بل إنّها قامت في العقود الأولى من وجودها بنقل فعليّ لوسائل الإنتاج من الاقتصاد العربيّ إلى الاقتصاد اليهوديّ.[96] وتسبّبت في حدوث أضرار ما زالت بادية حتّى أيّامنا هذه. ستُظهر السنوات القادمة مدى نجاعة وتأثير هذه الأدوات على النموّ. وستُظهر درجة إشراك الجمهور العربيّ في السوق الاقتصاديّة المركزيّة.

96 يئير بوميل (2007). **ظلّ أزرق أبيض- سياسة المؤسّسة الإسرائيليّة ونشاطاتها في صفوف المواطنين العرب في إسرائيل: السنوات التأسيسيّة** 1958-1968، منشورات باردیس.

تلخيص وتوصيات

كما لاحظنا، تعكس البيانات وجود فجوة خطيرة بين اليهود والعرب في مجال التشغيل، تؤثّر على العلاقات بين المجموعات في البلاد. وكما أشرنا آنفًا، يخسر الاقتصاد الإسرائيليّ نحو 32 مليار شيكل في العام بسبب عدم دمج قوّة عمل عربيّة فيه. أكثر من نصف العائلات العربيّة ترزح تحت نير الفقر، مقابل 15% من العائلات اليهوديّة. وبالإضافة إلى إثقاله على كاهل العائلات الفقيرة، إنّ الوضع يُثقل على كاهل خدمات الدعم والشؤون الاجتماعيّة. التحسين في الوضع التشغيليّ للجمهور العربيّ يشكّل خطوة إيجابيّة نحو تحسين وضع الأقلّيّة العربيّة، وسيؤثّر إيجابيًّا على العلاقات بين اليهود والعرب في البلاد. من شأن استثمار الحكومة اللائق في تشغيل العرب، وتطوير مناطق صناعيّة، وتحسين مستوى دخل الجمهور العربيّ، من شأنه تقليص الإنفاق الحكوميّ على برامج تتعامل مع مشاكل اجتماعيّة واقتصاديّة.

على ضوء هذه النتائج، نوصي بتنفيذ مجموعة من الخطوات من شأنها تحسين الحالة التشغيليّة لدى الجمهور العربيّ، كما ينعكس الأمر في توصيات شخصيّات أكاديميّة وخبراء في مجال التشغيل:

1. إعداد خطّة إستراتيجيّة خماسيّة لتمثيل الجمهور العربيّ في الاقتصاد الإسرائيليّ، في القطاعين العامّ والخاصّ تمثيلاً لائقًا. ستشكّل الخطّة خارطة طريق لتحقيق غايات كمّيّة، بمسحها للعوائق وإزالتها بمساعدة أدوات جديدة تأخذ الخصوصيّات الثقافيّة بعين الاعتبار.

2. تنشر دولة إسرائيل في كلّ عام مناقصات يصل حجمها إلى أكثر من 100 مليار شيكل. نوصي باستخدام آليّات تنظيم كأدوات وضع لسياسات تضمن دمج عاملين عرب بنسبة معيّنة (15% – 20%) في صفوف الشركات وَ/أو المشغّلين الفائزين. وضع خطّة واضحة وذات أهداف قابلة للقياس لدمج كهذا ستشكّل شرطًا ضروريًّا للفوز بمناقصة ما. يجري تطبيق هذا الأنموذج بنجاح بالغ في الكثير من الدول الأوروبيّة، وفي كندا، وفي الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

3. ينبغي تكريس عمليّات إجرائيّة تشجّع خلق شراكات عربيّة- يهوديّة في شركات تتقدّم إلى مناقصات حكوميّة. على هذا النحو ستشغّل الحكومة، على نحو غير مباشر، أعدادا كبيرة من العاملين بدون إضافات على الميزانيّة.

4. تشجيع القطاع الخاصّ اليهوديّ على استيعاب عاملين عرب، وتزويده بمحفّزات للقيام بذلك.

5. إطلاق حملة من قبل الحكومة ومنظّمات المجتمع المدنيّ لتقليص التمييز في تشغيل العرب في القطاع الخاصّ.

6. إقامة مناطق صناعيّة مشتركة للعرب واليهود، وتوسيع المناطق الصناعيّة القائمة، وبذل مجهود خاصّ لإحضار مصانع هايتيك (جديدة أو قائمة) للمدن والقرى العربيّة.

7. على الدولة أن تشجّع وضع برامج تأهيل، وبرامج تحويل المهنة لعاملين عرب، كي يتّجهوا إلى مجالات صناعيّة في مجال المعلوماتيّة، وتطوير الوظائف التي تدرّ دخلاً وفيرًا، لا سيّما مجالات الهايتيك، ومجالَي الأموال والتأمين.

8. يُفترض في الدولة أن تعرض محفّزات للشركات التي تستوعب العاملين العرب (تسديد

جزء كبير من الرواتب لمدّة ثلاث سنوات) على غرار ما قامت به مع المهاجرين من دول الاتّحاد السوفييتيّ السابق في تسعينيّات القرن الماضي. وكما تفعل في مناطق الأفضليّة القوميّة.

9. بناء منظومة للتوجيه التشغيليّ وإدراج العرب في العمل. وتحسين وحدات الإدراج في مكاتب التوجيه التشغيليّ في المدن والقرى العربيّة كي تقدّم أداء أفضل في عمليّات البحث عن عمل.

10. ستتعاظم مشاركة النساء العربيّات في سوق العمل بواسطة تقديم الدعم الماليّ الحكوميّ. وتعزيز منظومة رعاية الأطفال العائليّة. كذلك ثمّة ضرورة إلى تقديم المساعدة في إقامة منظومة سفريّات بين مواقع العمل المحتمَلة والبلدات العربيّة.

11. فرض وتطبيق كامل للقوانين والقرارات الحكوميّة في كلّ ما يتعلّق بالتمثيل اللائق في سلك الخدمات العامّة.

- ثمّة حاجة إلى ترقية عامّة لاختبارات التصنيف والتقييم التي تُجريها مفوّضيّة خدمات الدولة، والتي لم تتغيّر منذ قيام الدولة. في العصر الذي يتميّز فيه الاقتصاد بالتعدّديّة الثقافيّة. وفي ظلّ القرارات الحكوميّة بضرورة تطبيق التمثيل اللائق للمجموعات السكّانيّة المستضعَفة في الوزارات الحكوميّة. فمن شأن ترقية الأدوات وتحويلها إلى أدوات تأخذ الخصوصيّة الثقافيّة بعين الاعتبار، من شأنها تعزيز تمثيل المجموعات المستضعَفة.
- على الحكومة الاهتمام بتمثيل لائق للمجموعات المستضعَفة في لجان القبول التابعة لمفوّضيّة خدمات الدولة، وَفق ما تقتضيه الحاجة.
- تستدعي الضرورة فرض عقوبات (حتّى الشخصيّة منها) تطال مديرين عامّين للوزارات الحكوميّة ممّن لا يلتزمون بالغايات العدديّة التي حدّدتها الحكومة في كلّ ما يتعلّق بالتمثيل اللائق للجمهور العربيّ في الوزارات الحكوميّة، والوحدات الملحَقة بها.
- على الحكومة اتّخاذ قرار بضرورة طرح مناقصات لجميع الوظائف التي تشغر في سلك خدمة الدولة، حتّى للوظائف الهامشيّة، بغية توفير المصداقيّة والشفافيّة والوضوح والفرص المتساوية للجمهور العربيّ.
- تطبيق التمييز المصحِّح الواضح والمنهجيّ في قبول العاملين العرب للألوية المختلفة إلى حين الوصول إلى تمثيل يعكس النسبة السكّانيّة للعرب في الوزارات الحكوميّة، في الألوية المختلفة.
- يجب تعزيز تمثيل العاملين العرب في المستويات المتوسّطة والمرموقة في سلك الخدمة العامّة، وعدم الاكتفاء بالتمثيل في المستويات المتدنّية.

الفصل الخامس:
مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ

تطمح دولة الرفاه إلى ضمان الأمان الاجتماعيّ لساكنيها، ومنحهم الحدّ الأدنى من الدخل، والغذاء، والرعاية الطبّيّة، والتعليم، والإسكان، والتشغيل، وخدمات الرفاه الشخصيّة، وتقليص الفقر والفجوات الاجتماعيّة قدر المستطاع. يجري تحقيق هذه الغايات بسبل عدّة، نحو: توفير خدمات اجتماعيّة، وتسديد مباشر للمخصّصات، وضمان المخصّصات غير المباشرة بواسطة الجهاز الضريبيّ، وخطوات تدخُّل مختلفة في الاقتصاد وسوق العمل.[97]

تقع مسؤوليّة توفير الخدمات الاجتماعيّة على أقسام الشؤون الاجتماعيّة التي تعمل في كلّ واحدة من السلطات المحلّيّة في إسرائيل. تموّل هذه الأجسامَ جهتان هما: الحكومة (ولا سيّما وزارة الرفاه الاجتماعيّ)، والسلطة المحلّيّة بحسب الترتيبات القائمة بين الحكومة والسلطات المحلّيّة. وبحسب هذه الاتّفاقيّة، تُموّل الحكومة 75% من ميزانيّة الرفاه في السلطات المحلّيّة، ويُفترَض في هذه السلطات أن تموّل الحصّة المتبقّية في الميزانيّة. المسؤوليّة عن تسديد المخصّصات تقع على عاتق مؤسّسة التأمين الوطنيّ، وهي التي تموّلها (من خلال جباية رسوم التأمين الوطنيّ) ووزارة الماليّة (من خلال تعويضات ماليّة مختلفة بحسب القانون).

في ثمانينيّات القرن الماضي، طرأ تغيير على سياسة الرفاه الاجتماعيّ في إسرائيل، وانعكس في تقليص الخدمات الاجتماعيّة. وفي تقليص حجم الإنفاق الاجتماعيّ على شبكة الأمان الاجتماعيّ.[98] في السنوات الأخيرة، حصل تراجع في الإنفاق على مدفوعات التحويل كجزء من الناتج القوميّ الخام. وهكذا، على سبيل المثال، شكّلت حصّة مدفوعات التحويل 8.88% من الناتج القوميّ الخام في إسرائيل في العام 2009، مقابل 9.2% في العام 2005. معدّل هذه النسبة في دول OECD (منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة) وصل في العام 2005 إلى 11.6% (OECD, 2009)، ووصلت هذه النسبة في بعض الدول الأوروبية المتطوّرة إلى 15%.[99]

في المقابل، أخذ تأثير التدخل الحكوميّ على أحجام الفقر من خلال مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة بالتراجع شيئًا فشيئًا. نسبة العائلات العربيّة التي تخلّصت من دائرة الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في العام 2000 بلغت 23.3%، وتراجعت لتبلغ 13.5% في العام 2008. في المقابل، إنّ نسبة العائلات اليهوديّة التي تخلّصت من دائرة الفقر في العام 2000 بلغت 51%، وتراجعت لتصل في العام 2008 إلى 46.2%.

نسبة المسجَّلين في أقسام الشؤون الاجتماعيّة بحسب الصفات الديموغرافيّة -مقارَنة بالحصّة النسبيّة لأصحاب هذه الصفات في عموم السكّان- تكشف النقاب عن تمثيل فائض للعرب مقارَنةً باليهود. وصل عدد اليهود المسجلين في العام 2006 إلى 153 فردًا لكلّ 1,000 نسمة، وَ 200 فرد

97 جوني غال (2006). "دولة الرفاه الاجتماعي" لدى أ.رام ون. بيركوفيتش (محرّران)، **غياب المساواة**. بئر السبع: جامعة بن غوريون. ص 228.

98 أوري أفيرام، جوني غال، ويوسي كاطن (2007). **تصميم السياسة الاجتماعيّة في إسرائيل: اتّجاهات وقضايا**. القدس: مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعيّة في إسرائيل (في ما يلي: أفيرام وآخرون، **تصميم السياسة الاجتماعيّة**)

99 مؤسّسة التأمين الوطنيّ (2009). **استعراض سنويّ**.

لكلّ 1,000 نسمة من العرب (وتلك فجوة تصل إلى 30.7%). في المقابل، في العام 2007، كان عدد المسجَّلين اليهود 148.8 مقابل 204.8 من العرب –وتلك فجوة بنسبة 37.6%.[100]

بالإضافة إلى ذلك، شُرع في القيام بعمليّة خصخصة للخدمات الاجتماعيّة، حيث يجري توفير جزء كبير من الخدمات التي تلتزم الدولة والسلطات المحلّيّة بتوفيرها بحسب القانون لتنويعة من الشرائح السكّانيّة المحتاجة، توفّرها منظّمات غير حكوميّة تشمل جمعيّات وتنظيمات خاصّة– تجاريّة.[101]

دفعت الخصخصة نحو تزايد عدد المنظّمات غير الحكوميّة التي تعمل في مجال خدمات الرفاه الاجتماعيّ، وتقلّصت كذلك العلاقة المباشرة بين أقسام الشؤون الاجتماعيّة والعديد من زبائنها. قلّصت الخصخصة أدوار ومجالات مسؤوليّة الدولة والسلطات المحلّيّة، ووضعت صعوبات أمام مراقبة ومتابعة نشاط المنظّمات، وخلقت حيّزًا خدماتيًّا معقّدًا، يتميّز بالازدواجيّة، والتنافس وغياب التنسيق.[102]

تراجعت حصّة الإنفاق على الخدمات الاجتماعيّة (الموزونة ضمن مؤشّر جمعيّة سيكوي) من مجموع الإنفاق القوميّ المحسوب لهذا المؤشّر، تراجعت من 24.1 %في مؤشّر 2008 إلى 23.9% في مؤشّر العام 2009.

قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ للعام 2009 – 0.6055

قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ هي الأعلى من بين مؤشّرات غياب المساواة بين اليهود والعرب، وتبلغ هذا العام 0.6055. تدلّ قيمة المؤشّر على اتّساع معتدل بنحو 0.7% في الفجوات بين اليهود والعرب مقارَنةً بمؤشّر 2008. الارتفاع المعتدل في قيمة المؤشّر للعام 2009 يُعزى إلى اتّساع الفجوة بين اليهود والعرب، لا سيّما في دلائل انتشار الفقر، وتأثير مدفوعات التحويل، والضرائب المباشرة، على انتشار الفقر. في مقابل ذلك، حصل استقرار في دالّة الإنفاق على الرفاه الاجتماعيّ، فمن جهة طرأ تحسّن في الإنفاق العامّ على الرفاه للفرد الواحد، ومن جهة أخرى حصل ارتفاع في عدد الملفّات التي يعالجها العامل الاجتماعيّ الواحد. يُظهر الرسم 5.1 قيمة مؤشّر 2008 (0.6009)، وقيمة مؤشّر 2009 (0.6055).

الرسم 5.1: **قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ** 2009 **مقابل قيمة مؤشّر** 2008

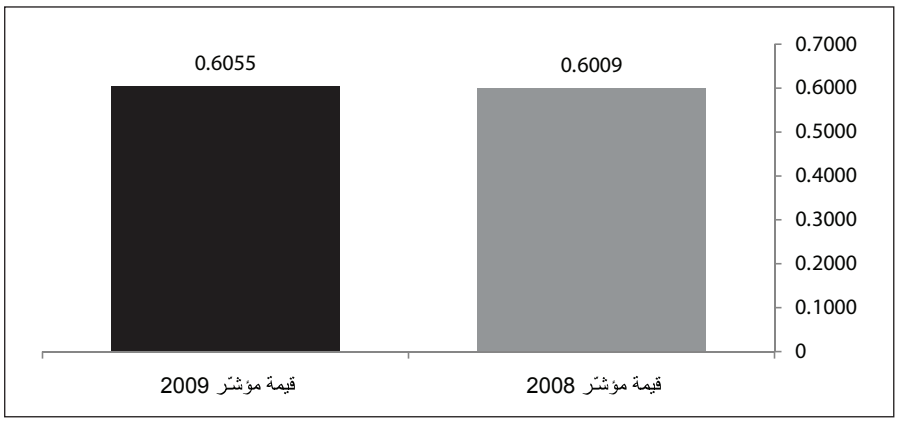

100 دائرة الإحصاء المركزيّة (2006، 2007) **وجه المجتمع في إسرائيل**، التقريران 1 وَ 2، القدس.
101 أفيرام وآخرون، **تصميم السياسة الاجتماعيّة**.
102 طوفيا، حوريف ويعكوف، كوف (محرّران) (2009)، **رصد الموارد للخدمات الاجتماعيّة 2008**، القدس: مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعيّة في إسرائيل.

دلائل ومتغيّرات

تنقسم الدلائل[103] التي ستطرح في ما يلي إلى ثلاثة أنواع أساسيّة:

1. دلائل تتطرّق إلى حجم الاحتياجات العامّة للسكّان- نسبة الفقر (في صفوف الأنفس، والعائلات والأولاد)؛
2. درجة تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة- تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على تقليص أحجام الفقر (في صفوف الأنفس والعائلات والأولاد)؛
3. دلائل تتطرّق إلى المصروفات الحكوميّة والمحلّيّة على خدمات الرفاه الاجتماعيّ- إنفاق الحكومة والسلطات المحلّيّة على ميزانيّات الرفاه الاجتماعيّ المحلّيّة وعدد الملاكات المستغَلّة في مكاتب الشؤون الاجتماعيّة.

اختيار الدلائل مَرَدُّه إلى عاملين اثنين: أهمّيّة المؤشّر بغية الحصول على معلومات حول حالة خدمات الرفاه والمتوجّهين إليها، ووفرة المعلومات. وبسبب غياب البيانات والمعلومات، لم يَجْرِ إلحاق عدد من الدلائل المهمّة بسبب عدم توافر البيانات، نحو: تقييم نتائج نشاط خدمات الرفاه الاجتماعيّ (عدد من أعيد تأهيلهم -على سبيل المثال)، وعدد المنظّمات التطوّعيّة المحلّيّة والقطريّة التي تعمل في البلدات، والخدمات البلديّة والرسميّة التي توفّرها المنظّمات (نوع الخدمة، وعدد الحاصلين على الخدمة، والاستثمار الماليّ المتأتّي من مصادر ذاتيّة).

كما ذُكر سابقًا، يتضمّن مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ ثلاثة دلائل: الإنفاق على خدمات الرفاه في أقسام الرفاه المحلّيّة، وانتشار الفقر، وتأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر.

دلائل	متغيّرات
الإنفاق على الرفاه	1. المجموع الكلي المعدّل للإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنويّ على الرفاه للفرد الواحد
	2. معدّل عدد المعالَجين السنوي للعامل الاجتماعيّ الواحد
انتشار الفقر	3. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
	4. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل
	5. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر	6. نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل في صفوف العائلات والأنفس والأولاد
	7. نسبة الناجين من الفقر على ضوء مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في صفوف العائلات والأنفس والأولاد

103 احتساب المؤشّر يستند إلى معدّل متحرّك للسنوات الخمس الأخيرة بغية المحافظة على موثوقيّة القياسات والاتّجاه.

عيّنة بلدات

بغية احتساب المتغيّرين "مجموع معدّل الإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنويّ على الرفاه للفرد الواحد" وَ "معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ الواحد"، جرى استخدام عيّنة من البلدات. جرى التطرّق إلى بلدات عينيّة، وذلك أنّ البيانات حول هذه المتغيّرات مقدَّمة بحسب البلدة، لا بحسب عموم الجمهورين العربيّ واليهوديّ. تشمل هذه العيّنة أحد عشر زوجًا من البلدات، في كلّ زوج بلدة يهوديّة وأخرى عربيّة متماثلتان من حيث عدد السكّان، وتابعتان للواء الجغرافيّ نفسه (راجعوا الجدول "أ").

الجدول "أ": عيّنة بلدات يهوديّة وعربيّة وعدد السكان في كل واحدة من البلدات

المنطقة	بلدات يهوديّة		بلدات عربيّة	
	اسم البلدة	عدد السكّان في 2008 (بالآلاف)	اسم البلدة	عدد السكّان في 2008 (بالآلاف)
منطقة الشمال	نهاريّا	51.6	الناصرة	66.4
	مجدال هعيمك	24.8	سخنين	25.6
	حتسور هجليليت	8.7	عين ماهل	11.3
منطقة حيفا	كريات موتسكين	39.7	أمّ الفحم	44.5
	بنيامينا- جفعات عاداه	11.8	جسر الزرقاء	11.9
منطقة المركز	روش هعاين	38.6	الطيّبة	35.5
	كريات أونو	28.7	الطيرة	21.9
	يهود- نيفيه إفرايم	26.3	قلنسوة	18.3
منطقة القدس	كريات يعاريم	3.4	أبو غوش	6.2
منطقة الجنوب	ديمونا	33.7	رهط	43.9
	يروحام	8.5	كسيفة	11.2

الإنفاق العامّ على الرفاه الاجتماعيّ

يبيّن الرسم 5.2 مجموع معدّل الإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنويّ على الرفاه للفرد الواحد في البلدات التي ضمّتها العيّنة في العام 2009، كما وردت في الجدول "أ".[104] تُظهر بيانات الرسم أنّ معدّل الإنفاق السنويّ للنسمة في السلطات المحلّيّة العربية التي جرى فحصها قد بلغ 375.8 شيكل جديد في بيانات مؤشّر 2009، وإلى 360.0 شيكلاً في بيانات مؤشّر 2008، وإلى 348.1 شيكل في بيانات مؤشّر 2007. يدور الحديث إذًا عن ارتفاع بنسبة 8% بدءًا من العام 2007، مقابل معدّل إنفاق سنويّ للنسمة يبلغ 551.3 شيكل في البلدات اليهوديّة في العام 2009، وإلى 527.6 شيكل في العام 2008، وإلى 508.6 شيكل في العام 2007، أي إنّه قد حصل ارتفاع بنسبة 8.4% منذ العام 2007.

104 يشار إلى حصول ارتفاع في صفوف العرب في العام 2008 في الإنفاق العامّ على الرفاه للفرد الواحد بنسبة 7.5% مقارنة بالعام 2007 (420.8 شيكل جديد وَ 391.3 شيكل جديد -على التوالي). في صفوف اليهود، في الفترة الزمنيّة ذاتها، حصل ارتفاع بنسبة 3.8 % في الإنفاق العامّ على الرفاه للفرد الواحد (631.2 شيكل في العام 2008 مقابل 608.1 شيكل في العام 2007). انعكس هذا الارتفاع الكبير في صفوف العرب على نحو جزئيّ جدًّا في مؤشّر 2009، لكون المؤشّر يأخذ في الحسبان معدّلاً متحرّكًا للسنوات الخمس الأخيرة. نحن على اقتناع تامّ بأنّ استمرار هذا التوجّه من قبل وزارة الرفاه الاجتماعيّ سيدفع نحو تقلّص غياب المساواة.

الرسم 5.2: المجموع الكلّـيّ المعدّل للإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّـيّة) السنويّ على الرفاه (بالشيكل للفرد)

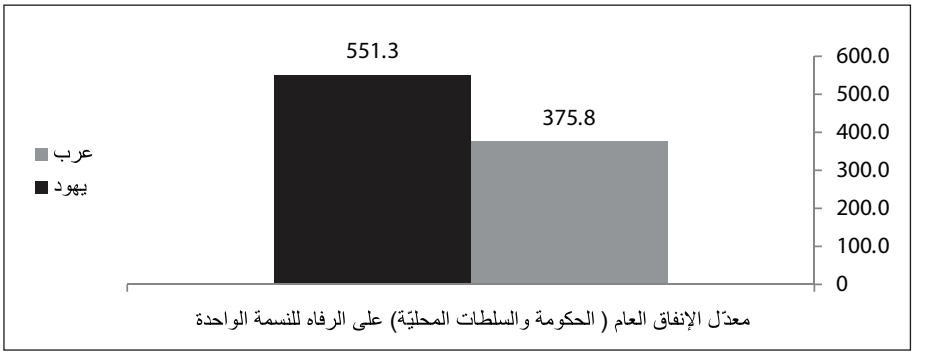

المصدر: وزارة الرفاه الاجتماعيّ 2009، بواسطة شعبة إتاحة المعلومات. معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

معدّل عدد المعالَجين لكل عامل اجتماعيّ

يشكّل عدد المعالَجين لكلّ عامل اجتماعيّ في أقسام الرفاه الاجتماعيّ المحلّـيّة متغيّرًا يكشف جانبًا إضافيًّا من تخصيص الميزانيّات للمعالَج الواحد في مجال الرفاه. وكلّما كان معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ أقلّ، كانت الميزانيّة المخصّصة للمعالَج أعلى.

يستعرض الرسم 5.3 معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ. معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ في المدن والقرى العربيّة هو 522.6 معالَج في بيانات مؤشّر 2009. ويصل في بيانات مؤشّر 2008 إلى 501.2، وفي مؤشّر 2007 يصل إلى 429.2. نتحدّث إذًا عن ارتفاع بنسبة 21.7%. في المقابل، إنّ معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ في المدن والقرى اليهوديّة يصل إلى 351.1 في العام 2009، مقابل 335.7 في العام 2008، وَ 348.7 في العام 2007، أي إنّه ثمّة ارتفاع بنسبة 0.6% في عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ منذ العام 2007. وبينما كان عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ في المجتمع العربيّ بحسب بيانات مؤشّر 2007 أعلى بـ 23% من هذا العدد في الوسط اليهوديّ، اتّسعت الفجوة بينهما في العام 2008 بضعفين ووصلت إلَى 49.3%. في العام 2009، تراجعت هذه النسبة قليلاً إلى 48.8%. يُستشفّ من هذه البيانات تدهور في الرصد للمعالَج في المجتمع العربيّ والمجتمع اليهوديّ على حدّ سواء، لكن من خلال المحافظة على الفجوة بينهما.

من المهمّ الإشارة هنا إلى حصول تراجع في صفوف العرب في العام 2008 في معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ مقارَنةً بالعام 2007، وذلك من 677.1 إلى 502.4 ، أي إنّه ثمّة تراجع بنسبة 25.8%. أمّا في صفوف اليهود، فقد حصل تراجع من 401.2 معالَج في العام 2007 إلى 375.1 في العام 2008، أي ما نسبته 6.5%. على الرغم من هذا التراجع الحادّ في صفوف العرب، ارتفع هذا المتغيّر من 501.2 في بيانات مؤشّر 2008 إلى 522.6 في بيانات مؤشّر 2009. يعود السبب في ذلك إلى حقيقة أنّ المؤشّر يأخذ في الحسبان معدّلاً متحرّكًا لخمس سنوات (2004–2008 في هذه الحالة).[105] نحن على اقتناع تامّ بأنّ استمرار اتّجاه التراجع في العبء على العاملين الاجتماعيّين نتيجة نشاط وزارة الرفاه الاجتماعيّ سيقلّص عدم المساواة في هذا المجال على نحو واضح.

105 كانت قيمة هذا المتغيّر في العام 2003 متدنّية (395 معالَجًا لكلّ عامل اجتماعيّ). لذا فإنّ الانتقال من معدّل متحرّك من الفترة الواقعة بين العامين 2003 وَ 2007 إلى معدّل متحرّك من الفترة الواقعة بين العامين 2004 وَ 2008 شطب هذه القيمة، وأضاف قيمة 502. دفع الأمر إلى ارتفاع في المعدّل المتحرّك على الرغم من التراجع الكبير الذي حصل بين العامَيْن 2007 وَ 2008.

في هذه الأيّام، يُجري جمعيّة سيكوي بحثًا شاملاً بغية فحص العوائق التي تسبّب الفجوات الكبيرة في الإنفاق على الرفاه، وفي عدد المعالَجين لكلّ عامل اجتماعيّ. وستنشر استنتاجاتها مرفقة بتوصيات في منتصف العام 2011.

الرسم 5.3: معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ في البلدات اليهوديّة و البلدات العربيّة

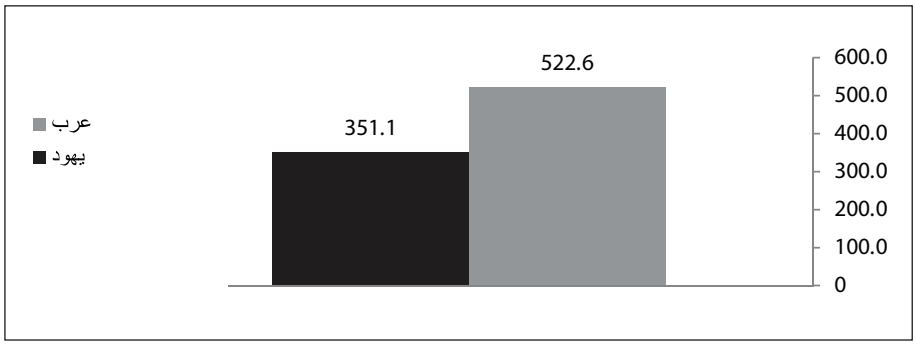

المصدر: وزارة الرفاه الاجتماعيّ بواسطة شعبة إتاحة المعلومات. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفُس والأولاد

منذ سبعينيّات القرن العشرين، يجري احتساب الفقر في إسرائيل بواسطة مؤشّر نسبيّ متعارَف عليه في غالبيّة الدول المتطوّرة، ومصدره (الذي يوجّه هذا المؤشّر) هو مفهوم يرى الفقرَ ظاهرة وليدة الضائقة النسبيّة، ويجب تقييمها بحسب مستوى الحياة التي تميّز المجتمع. تعرِّف العائلة بأنّها فقيرة إذا كان دخلها أقلّ بمقدار كبير من دخل غالبيّة السكّان، وعلى وجه التحديد، إذا كان الدخل الحرّ للنسمة المعيارية[106] يقلّ عن نصف متوسّط هذا الدخل في صفوف السكّان بعامّة. على سبيل المثال، إنّ دخل خطّ الفقر (بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة) للزوجين مع ولد واحد في العام 2009 هو 4,809 شيكل، وللزوجين مع ولدين هو 5,807، وللزوجين مع ثلاثة أولاد هو 6,805 شيكل، وللزوجين مع أربعة أولاد هو 7,712 شيكلاً.[107]

تُظهر بيانات تقارير الفقر التي تنشرها مؤسّسة التأمين الوطنيّ، على امتداد السنوات، أنّ انتشار الفقر في صفوف العائلات العربيّة يفوق بدرجة كبيرة انتشار الفقر في صفوف العائلات اليهوديّة. في العام 2004، بلغت نسبة العائلات العربيّة الفقيرة 49.6%، بينما بلغت نسبة انتشار الفقر في صفوف العائلات العربيّة في العام 2008 إلى 49.4%. الارتفاع في نسبة الفقر في صفوف العائلات العربيّة شديد السرعة، إذ ارتفعت نسبة الفقراء في الفترة الواقعة بين العامين 2001 وَ 2008 في صفوف العائلات العربيّة بـِ 8.2%، مقابل ارتفاع بنسبة 0.9% في صفوف العائلات اليهوديّة.

106 النسمة المعياريّة في العائلة تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الأفضليّة للزيادة. وحدة المرجعيّة هي عائلة مؤلَّفة من شخصين، أي تتكوّن من نسمتين معياريّتين. وللعائلة المؤلَّفة من نسمة واحدة ما يعادل 1.25 نسمة معياريّة، أي إنّ حاجات العائلة ذات النسمة الواحدة لا تُقدَّر وكأنّها مساوية لنصف حاجات عائلة من نسمتين وإنّما أكثر من ذلك. وهكذا، فإنّ لحاجات عائلة من أربع نسمات قيمة 3.2 نسمات معياريّة، كما أنّ قيمة حاجاتها لا تساوي ضعفَيْ قيمة حاجات عائلة من نسمتين وإنّما أقلّ.

107 مؤسّسة التأمين الوطنيّ (2009)، **أحجام الفقر والفجوات الاجتماعيّة 2008**. تقرير سنويّ.

يكمن أحد أسباب الفقر المتسارع في صفوف الجمهور العربيّ في تقليص مدفوعات التحويل من قبل مؤسّسة التأمين الوطنيّ، وسياسة الإقصاء، وغياب سياسة داعمة للتمثيل اللائق للعرب في سوق العمل. على سبيل المثال، حصل تراجع بنسبة 43.4% وَ 45.3% في مخصّصات الأولاد للعائلات التي لها أربعة وخمسة أولاد (على التوالي) في الفترة الواقعة بين العامين 2000 وَ 2009 (استعراض سنويّ، مؤسّسة التأمين الوطنيّ، 2009). بالإضافة إلى ذلك، وصلت نسبة العائلات العربيّة التي لها أربعة أولاد وأكثر في العام 2009 إلى 35.9 % مقابل 8.7% من العائلات اليهوديّة (دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ، 2010). في العام 2000، نجحت مخصّصات التأمين الوطنيّ والضرائب المباشرة في تخليص 20.8% من الأولاد العرب من الفقر، لكنّها لم تنجح في العام 2008 في تخليص أكثر من 7.3% منهم من الفقر.

يشير مؤشّر نسبة الفجوة في مدخولات الفقراء، وهو الذي يعبّر عن عمق فقر العائلات (أي معدّل بُعد دخل الفقراء عن دخل خطّ الفقر)، يشير إلى فقر أعمق في صفوف السكّان العرب ممّا هو عليه في صفوف السكّان اليهود. في العام 2008، بلغ مؤشّر نسبة فجوة مدخولات الفقراء في صفوف الفقراء العرب 36% مقابل 32.8% في صفوف الفقراء اليهود.

بيانات تشغيل الجمهور العربيّ تشيرُ إلى تمثيل مرتفع للعرب في الفروع الاقتصاديّة التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة، وتتّسم بأجور متدنّية، نحو: الزراعة، والبناء، والصناعة، والتجارة بالجملة، والتربية والتعليم. وصلت نسبة مشاركة النساء العربيّات في سوق العمل في العام 2009 إلى 21% مقابل نسبة 57.9% في صفوف النساء اليهوديّات. تبلغ نسبة غير المشغَّلات في صفوف النساء العربيّات 10.1% مقابل نسبة 7.5% في صفوف النساء اليهوديّات، أمّا نسبة غير المشغَّلات من بين الأكاديميّات العربيّات فتصل إلى 29.1% مقابل نسبة 9% في صفوف الأكاديميّات اليهوديّات. نسبة غير المشغَّلين من بين الأكاديميّين العرب تبلغ 9% مقابل نسبة 3.9% في صفوف الأكاديميّين اليهود.[108] نسبة العائلات العربيّات (في سنّ العمل) التي لا تضمّ أيًّ منها أيَّ مشغّل هي 18.8% مقابل 9.7% من العائلات اليهوديّة (دائرة الإحصاء المركزيّة، 2010). في العام 2008، بلغ معدّل أجر شهر عمل الأجير الذي يقطن في مدينة يهوديّة 8,786 شيكلاً مقابل 5,847 شيكلاً هي أجر شهر عمل الأجير الذي يقطن في مدينة عربيّة، أي إنّ الفجوة تبلغ 33.4%. نسبة الأجيرين الذين يتقاضون أجرًا حتّى الحد الأدنى ويقطنون في مدينة يهوديّة تبلغ 40% مقابل 53% من الأجيرين الذين يسكنون في مدينة عربيّة.[109] هذه البيانات توسّع انتشار الفقر في صفوف السكّان العرب، وتوسّع فوارق الدخل بينهم وبين السكّان اليهود.

يبيّن الرسم 5.4 أنّ انتشار الفقر في صفوف الجمهور العربيّ يفوق انتشاره في صفوف الجمهور اليهوديّ قبل مدفوعات التحويل والضرائب، وكذلك بعد مدفوعات التحويل والضرائب. يتبيّن من الرسم كذلك أنّ 60.6% من الأنفس في صفوف السكّان العرب تقبع تحت خطّ الفقر قبل مدفوعات التحويل والضرائب، مقابل 26.5% من الأنفس في صفوف السكّان اليهود. بعد مدفوعات التحويل والضرائب (الدخل الحرّ) تقبع 54.4% من الأنفس في صفوف الجمهور العربيّ تحت خطّ الفقر، مقابل 16.6% من الأنفس في صفوف السكّان اليهود.

108 دائرة الإحصاء المركزيّة، **استطلاع اجتماعيّ**، 2009.

109 جاك بندليك (2010)، **معدّلات الأجر والدخل بحسب البلد وبحسب متغيّرات اقتصاديّة مختلفة– 2008**، القدس: مؤسّسة التأمين الوطنيّ.

تُعتبر منظومة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، والتأمين الوطنيّ، والتأمين الصحّيّ) إحدى الأدوات المهمّة التي تملكها الحكومة لغرَض التأثير على التوزيع المجدّد للمدخولات في الاقتصاد. تُعتبر منظومة الضرائب ذات تأثير كلّما كانت تصاعديّة (أي إنّها تفرض ضرائب أعلى على الأغنياء وذوي الدخل العالي، وضرائب منخفضة على أصحاب الدخل البخس). تأثير الضرائب ليس بناجع في توزيع المدخولات في السوق الاقتصاديّة على نحو عادل، لا سيّما في صفوف الجمهور العربيّ، وذلك بسبب مستويات الدخل المتدنّية التي تميّز العاملين فيها. على سبيل المثال، إنّ معدّل الدخل الشهريّ للعائلة العربيّة من العمل يبلغ 6,460 شيكلاً مقابل 11,064 شيكلاً للعائلة اليهوديّة، أي إنّ الحديث يدور عن فجوة بنسبة 41.6% لصالح اليهود.[110] بسبب دخلها المتدنّي، فإنّ غالبيّة العائلات العربيّة تقع تحت الحدّ الأدنى من الدخل الذي يستوجب فرض خصم ضريبيّ.

من هنا، وكما تُظهر بيانات الرسم 5.4، إنّ انتشار الفقر أعلى في صفوف الجمهور العربيّ (في صفوف الأولاد كما في صفوف العائلات والأنفس). يبقى انتشار الفقر في صفوف الجماهير العربيّة مرتفعًا -مقارَنة بالجمهور اليهوديّ- حتّى بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.

الرسم 5.4: انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس، والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة.

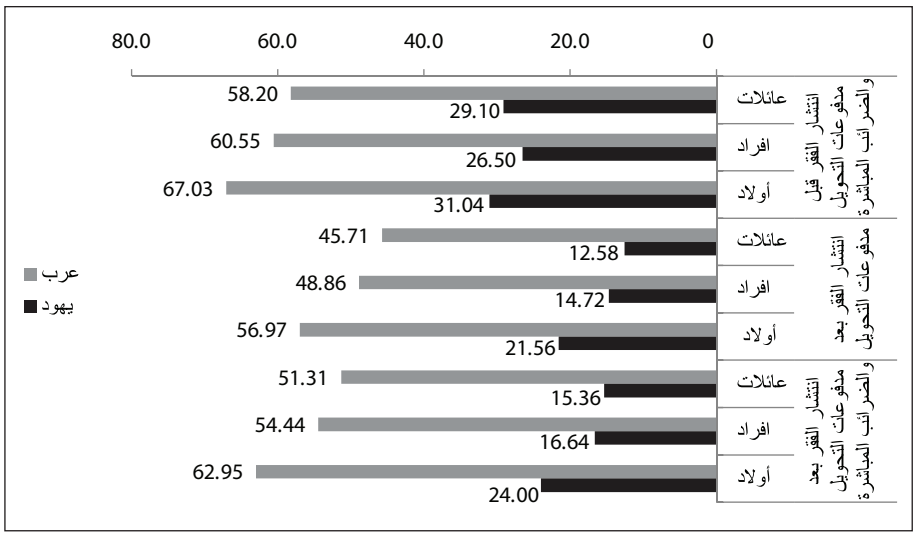

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، تقرير الفقر وغياب المساواة في مدخولات 2009، معالَجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

يُظهر الرسم 5.5 تأثير مدفوعات التحويل ومدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر. بعبارة أخرى، هو يظهر نسبة من يتخلّصون من الفقر على ضوء مدفوعات التحويل فقط، وعلى ضوء

110 مؤسّسة التأمين الوطنيّ 2009، استعراض سنويّ.

مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة سويّة. يلاحَظ أنّ تأثير هذه المدفوعات على اليهود أكبر بكثير من تأثيرها على العرب. تبرز الفجوة على نحو خاصّ في تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على العائلات. مدفوعات التحويل لا تخلّص من الفقر سوى 21.4% من العائلات العربيّة، لكنّها تخلّص 56.7% من العائلات اليهوديّة من هذا الفقر (وتلك نسبة أعلى بـ 2.6 مرّة ممّا هي عليه في صفوف العائلات العربيّة).

يتبيّن من الرسم 5.6 (وبحسب بيانات مؤسّسة التأمين الوطنيّ) أنّ في عام 2008، مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة لم تخلّص من الفقر سوى 11.5% من الأنفس الفقيرة، وَ 7.3% من الأولاد العرب الفقراء، وذلك مقابل 36.9% من الأنفس الفقيرة، وَ 22.8% من الأولاد الفقراء في صفوف اليهود (وتلك نسبة تفوق مثيلتها التي في صفوف السكّان العرب بـ 3.2 مرّة). يكمن تفسير هذا الأمر في حقيقة أنّ سياسة الرفاه الحاليّة التي تتّبعها الحكومة تولّد نسبًا عالية نسبيًّا من التخلّص من الفقر في صفوف المسنّين والمهاجرين الجدد، والعائلات الأحاديّة (59.4%، 55.7%، 38.60% على التوالي)[111]- وهي فئات نسبتها عالية في صفوف اليهود. الكثير من العائلات العربيّة تضمّ معيلاً واحدًا، وكثيرة هي العائلات التي بدون معيل، وتلك التي لها أربعة أولاد فما فوق. نسبة التخلّص من الفقر في صفوف هذه العائلات تصل إلى 34.7%، وَ 20.2%، وَ 11.1% -على التوالي- ما تعنيه هذه البيانات على أرض الواقع هو أنّ سياسة المخصّصات والضرائب المباشرة لا توفّر حلولاً لمسبّبات الفقر التي تميّز الجمهور العربيّ.

الرسم 5.5: نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة

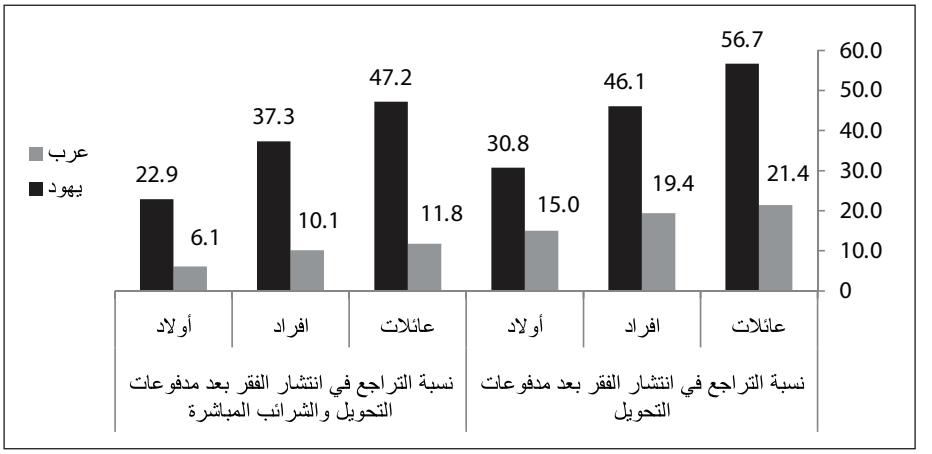

المصدر: تقرير الفقر وغياب المساواة في توزيع المدخولات 2009. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

111 مؤسسة التأمين الوطني (2010)، **تقرير أحجام الفقر والفجوات الاجتماعية 2009**.

الرسم 5.6: نسبة الأنفس والأولاد الذين ينجون من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 2000–2008 حسب المجموعات السكّانيّة

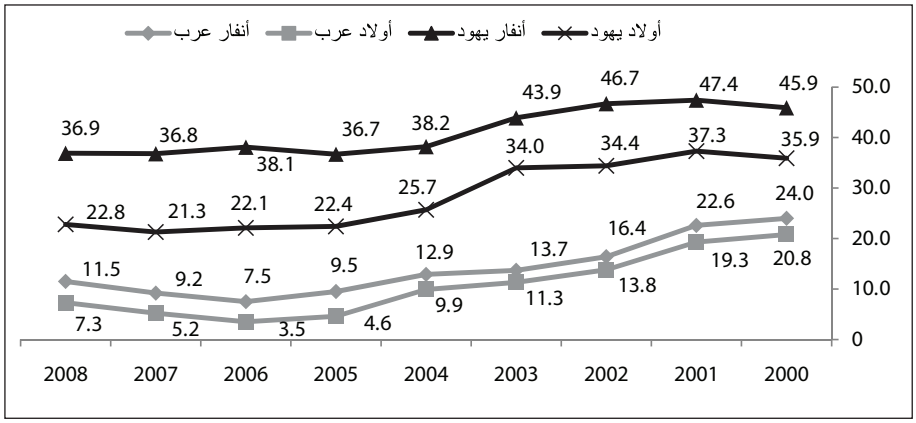

المصدر: تقرير الفقر وغياب المساواة في توزيع المدخولات، 2009–2000. معالجة البيانات: جمعيّة سيكوي.

تشير النتائج القاسية إلى فجوات آخذة بالتعاظم بين السكّان العرب والسكّان اليهود في مجال الرفاه، وتستوجب اتّخاذ خطوات فوريّة، وتبني سياسة طويلة الأمد بغية إغلاقها. منذ ثمانينيّات القرن الماضي يعاني مجال الرفاه الاجتماعيّ من التقليص، لا سيّما مدفوعات التحويل من قبل مؤسّسة التأمين الوطنيّ (مخصّصات الأولاد، والبطالة، وضمان الدخل) المعدّة للعائلات كثيرة الأولاد ذات الدخل المتدنّي، المتأتّي من عملها في فروع اقتصاديّة ضعيفة، أو بسبب الحساسية تجاه الأذيّة الاقتصاديّة، واللفظ من سوق العمل في فترات التباطؤ الاقتصاديّ. شملت سياسة الحكومة تجاه الجمهور العربيّ -في ما شملت-، تخفيض القيمة الفعليّة للمخصّصات، وتصعيب معايير استحقاق المخصّصات المختلفة، واستخدامًا متعاظمًا لمبادئ انتقائيّة، وتطبيقَ سياسة الخصخصة، وكلّ ذلك دون توفير بدائل لائقة للتحوّل من الحصول على المخصّصات نحو العمل الأجير.

على ضوء ما ذُكر، وبغية تحسين حالة الجمهور العربيّة، ثمّة حاجة إلى اتّخاذ الإجراءات التالية: أوّلها، إحاطة حقوق الرفاه بتشريعات ملائمة، والالتفات بشكل خاصّ لحقوق الشرائح المستضعَفة. ثانيها، رصد استثمارات مكثّفة لصالح فئات خاصّة في المجتمع العربيّ نحو ذوي المحدوديّة، أو الأمّهات الأحاديّات اللواتي لا يلائمن سوق العمل. ثالثها، الإشراك الحقيقيّ للعرب في جميع مستويات الاقتصاد الإسرائيليّ بدءًا من الوظائف المرموقة، مرورًا بالوظائف البينيّة في القطاعين العامّ والخاصّ، ووصولاً إلى تطوير مناطق صناعيّة وتشغيليّة في البلدات العربيّة. وأخيرًا، ثمّة ضرورة لتغيير طريقة التمويل المُضاهي (Matching funding) القائمة، وتقليص نسبة مشاركة السلطات المحلّيّة المستضعَفة على نحو كبير، وذلك بحسب التدريج الاجتماعيّ- الاقتصاديّ للبلدة، ودخلها الذاتيّ الكامن بحسب مستحقّات الأرنونا (على عكس الجباية)، وعدد السكّان.

يشار هنا أنّ وزارة الخدمات الاجتماعيّة تتعامل مع هذا المؤشّر باعتباره إحدى الأدوات الحيويّة للمتابعة والمراقبة في الطريق إلى إغلاق الفجوات بين الجمهور اليهوديّ والجمهور العربيّ في مجال الرفاه الاجتماعيّ. على ضوء ذلك، وبحسب التفاهمات مع وزارة الخدمات الاجتماعيّة، سنوسّع -ابتداءً من المؤشّر القادم- عيّنة البلدات، وعدد المتغيّرات المدرجة في التحليل، وذلك بغية استشفاف صورة أوسع حول الفجوات بين اليهود والعرب في هذا المجال، وسنحافظ على توحيد سلسلة المؤشّر عبر السنين.

الفصل السادس:
مؤشّر المساواة الموزون 2009

قيمة مؤشّر المساواة للعام 2009: 0.3661

يشمل المؤشّر الموزون المؤشّرات الخمسة التجميعيّة في المجالات التالية: التربية والتعليم؛ الصحّة؛ الإسكان؛ الرفاه الاجتماعيّ؛ التشغيل. وقد حُدّد وزن كلّ من المؤشّرات التجميعيّة حسب حصّة كلّ منها في الإنفاق القوميّ. يتضمّن الإنفاق القوميّ جميع المصروفات -العامّة والخاصّة- في كلّ واحد من المجالات. يمكن للإنفاق القوميّ -بهذا المفهوم- أن يشكّل اختبارًا لتدريج كلّ واحد من المجالات الخمسة في دولة إسرائيل، بحسب سياسة الحكومة. يشمل الإنفاق العامّ مصروفات الحكومة والحكم المحلّيّ والمؤسّسات التي لا تبتغي الربح؛ بينما يشمل الإنفاق الخاصّ مجموع مصاريف القطاع الخاصّ التجاريّ، والأُسَر والأفراد. بناءً على ذلك، تتأثّر قيمة المؤشّر الموزون من التغيير في قيم المؤشّرات التجميعيّة، ومن التغيّرات في مجمل الإنفاق القوميّ في كلّ واحد من مجالات المؤشّر الخمسة.

يتحرّك مدى قيم المؤشّر بين "1-" وَ "1". عندما تكون قيمة المؤشّر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامّة؛ وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة "1"، دلّ الأمرُ على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة اليهوديّة، وعندما ينحرف المؤشّر نحو قيمة "1-"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة العربيّة. يشير الارتفاع في قيمة المؤشّر إلى ارتفاع في غياب المساواة.

تشير قيمة مؤشّر المساواة الموزون للعام 2009 إلى ارتفاع في مستوى عدم المساواة بين اليهود والعرب: 0.3661 في العام 2009 مقابل 0.3600 لمؤشّر العام 2008. يشكّل الأمر ارتفاعًا بنسبة 1.7% في مؤشّر عدم المساواة العامّ بين اليهود والعرب. منذ بداية القياس في العام 2006، ارتفع مؤشّر غياب المساواة بـِ 6.1% (راجعوا الرسم 6.1).

الرسم 6.1: **قيم المؤشّرات الموزونة** 2006–2009

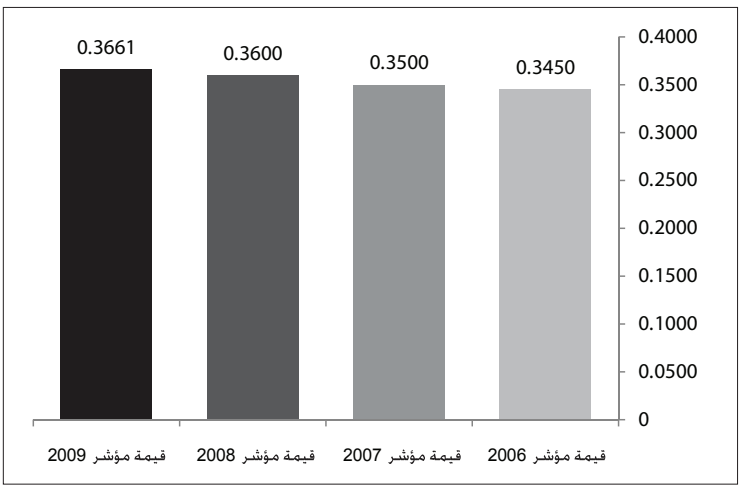

تغيّرات في المؤشّرات التجميعيّة

التغيير في قيم المؤشّرات التجميعيّة يشكّل نتاجًا لتغيّر في واحد من العوامل التالية أو في أيّ تركيبة بينها:

1. **تغيير في حصّة السكّان العرب واليهود من مجموع السكّان في إسرائيل:** نسبة السكّان العرب داخل المجموعة السكّانيّة العامّة في إسرائيل تتّجه نحو الارتفاع. وعليه فالفرضيّة هي أنّ الحصّة التي تحتاجها هذه المجموعة من "كعكة" الموارد القوميّة ستتزايد بالتلاؤم مع تكاثرها الطبيعيّ. وما يعنيه هذا الأمر هو أنّه إذا لم يطرأ تغيير على قيم المتغيّرات بشكل يواكب وتيرة تزايد حصّة السكّان العرب في المجموع العامّ للسكّان في إسرائيل، فسيرتفع مستوى انعدام المساواة. بين بيانات مؤشّر 2008 و 2009 حصلت زيادة بنسبة 0.02% في حصّة الجمهور العربيّ من المجموع العام للسكّان في إسرائيل- من 20.0% إلى 20.2% (دائرة الإحصاء المركزيّة).

2. **تغيير في قيم المتغيّرات:** درجة تأثير التغيير في قيمة المتغيّرات على نتائج المؤشّر تتأثّر بقوّة التغيير، وبعدد المتغيّرات التي طرأ عليها التغيير .كلّ ذلك بالنسبة إلى عدد المتغيّرات في هذا المؤشّر: يؤثّر التغيير في المتغيّر الواحد على نتائج المؤشّر بقوّة أكبر كلّما كان عدد المتغيّرات في المؤشّر أقلّ، وبالعكس.

تظهر في الرسم 6.2 قيمة المؤشّر الموزون وقيمة المؤشّرات التجميعيّة الخمسة في العام 2008 وفي العام 2009.

الرسم 6.2: قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحّة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ، ومؤشّرات المساواة الموزونة 2008–2009

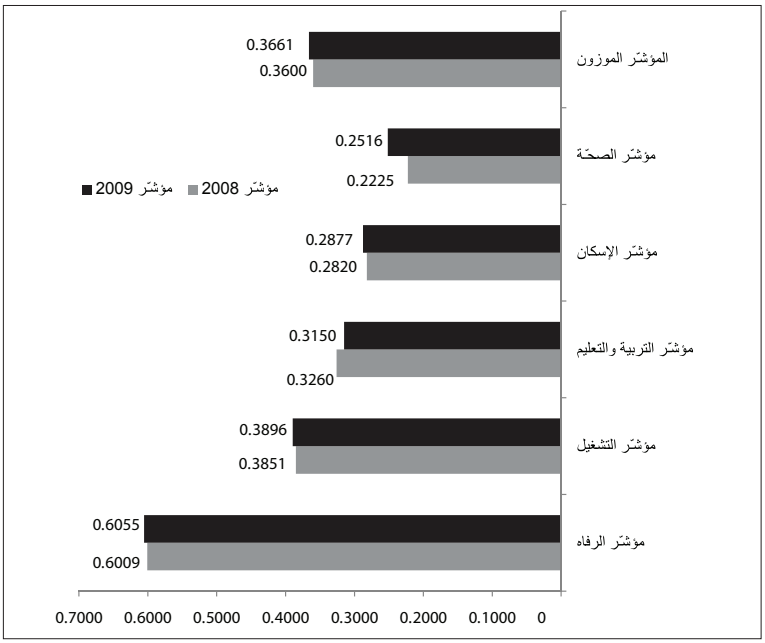

يُظهر الرسم 6.2 أنّ الارتفاع الأكبر في مجالات المؤشّر بين العامَيْن 2008 وَ 2009 حصل في مجال الصحّة (ارتفاع بنسبة 11.3%)، ثم يليه مجال الإسكان (ارتفاع بنسبة 2.0%)، ومجال التشغيل (ارتفاع بنسبة 1.1%)، ومجال الرفاه (ارتفاع بنسبة 0.7%). في المقابل، حصل تراجع في مجال التعليم بنسبة 1.1%. على ضوء كلّ هذا، وبحسب أوزان المجالات، ارتفع المؤشّر الموزون بـ 1.7%.

احتساب الإنفاق القوميّ على الصحّة، والإسكان، والتربية والتعليم، والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ

• الصحّة

يشمل الإنفاقُ القوميّ الجاري على الصحّة حصة ميزانيّة الدولة التي تشمل تحويلات ماليّةً لصناديق المرضى ولمؤسّسات أخرى لا تبتغي الربح، وتوفيرَ الخدمات الصحّيّة بواسطة مؤسّسات الصحّة الحكوميّة. ويشمل كذلك الإنفاقَ القوميّ على الصحّة، وضريبةَ الصحّة، والمصروفاتِ المباشرةَ للأُسَر على الأدوية والخدمات الطبّيّة.

مجموع الإنفاق القوميّ الجاري على الصحّة بالأثمان الجارية: 54,620 مليون شيكل

• الإسكان

الإنفاق القوميّ على الإسكان: يقدَّر الإنفاق القوميّ الخاصّ على الإسكان على أساس الزيادة في مساحة البناء المُعَدّ للسكن، وبالتلاؤم مع ارتفاع أسعار خدمات الإسكان للأُسَر. وهذه تشمل صيانةَ الشقّة الجاريةَ، واستهلاكَ خدمات الشقّة الذي جرى احتسابه بتقييد أجر بديل لشقّة في شقق متساوِية من حيث المساحة في بلدة أو منطقة معطاة. تشمل المصروف الحكوميّة في هذا المجال المادّة 42 (مِنَح وسوبسيديا) وكذلك المادّة 70 (الإسكان من مجموع ميزانيّة وزارة الإسكان).

الجدول 6.1: مركّبات الإنفاق القوميّ على الإسكان 2008

	مليون شيكل
الإنفاق الخاصّ على الإسكان	76,100
المادّة 42 – ميزانيّة وزارة البناء والإسكان	2,017
المادّة 70– ميزانيّة وزارة البناء والإسكان	2,814
المجموع	80,931

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2010، ميزانيّة الدولة 2008، موقع وزارة الماليّة، www.mof.gov.il

مجموع الإنفاق القوميّ الجاري على الإسكان بالأثمان الجارية: 80,931 مليون شيكل

• التربية والتعليم:

يشمل الإنفاقُ القوميّ الجاري على التعليم الإنفاقَ العامَّ والإنفاقَ الخاصَّ على مؤسّسات التعليم: التعليم قبل الابتدائيّ، والابتدائيّ، والثانويّ، والنظريّ والتكنولوجيّ، والمدارس الدينيّة ("يشيفاه")، والمدارس التوراتيّة، ومؤسّسات التعليم فوق الثانويّ، ومؤسّسات التعليم العالي، ومؤسّسات لدورات واستكمالات للكبار.

مجموع الإنفاق القوميّ على التعليم بالأثمان الجارية: 56.293 مليون شيكل.

• التشغيل

الإنفاق القوميّ على التشغيل: لا تُجري دائرة الإحصاء المركزيّة تقديرًا للإنفاق القوميّ على التشغيل. وبغية احتساب الإنفاق القوميّ في هذا المضمار، استُعرِضتْ جميعُ بنود الميزانيّة (في جميع الوزارات الحكوميّة) التي تهتمّ بتشجيع التشغيل.

الجدول 6.2 **مركّبات الإنفاق القوميّ على التشغيل** 2008

الوزارة	اسم البند في الميزانيّة	رقم البند	مليون شيكل
ديوان رئيس الحكومة	مساعدة للأفراد- تشغيل	40611	15.6
	مساعدة المصالح التجاريّة	40612	203.2
وزارة الماليّة	إرشاد وتأهيل عاملين	50707	0
	مشروع "عتيديم" للقطاع العامّ	50708	0
	استثمار في الشركات (قطارات إسرائيل، أجسام مأزومة وغيرها)	8306	1,873.4
وزارة الأمن الداخليّ	تشغيل وإنتاج	71010	26.6
وزارة التربية والتعليم	استكمال وإرشاد	202203	11.2
وزارة الرفاه الاجتماعيّ	تشغيل المعاقين في أجسام عامّة وتجاريّة	230618	72.7
	وحدة العمّال الأجانب	68	43.2
وزارة الصحّة	استكمال وإرشاد	240402	0
وزارة استيعاب القادمين الجدد	مساعدة في تدعيم التشغيل في القطاع العام	300219	12.1
	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد	300220	44.2
	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد المستقلّين، مبادرات مهنيّة- تجاريّة	300223	16.8
دعم منتوجات عامّة		32	3,521.1

وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل		36	1,802.0
	دعم فروع الاقتصاد	38	2,519.6
	دعم فروع الصناعة	76	99.1
وزارة السياحة		37	284.6
سوبسيديا للاعتمادات الماليّة وتخفيض الأسعار	تأمين الربط بالفروع المختلفة في الاقتصاد (تأمين الربط بالمؤشّر و/ أو قيمة العملة، دعم اعتمادات ماليّة للفرع وغيرها)	44	24.6
المجموع			10,669.0

المصدر: ميزانيّة الدولة 2008، موقع وزارة الماليّة www.mof.gov.il

المجموع العامّ للإنفاق القوميّ على التشغيل بالأثمان الجارية: 10,669 مليون شيكل

• الرفاه

يشمل مجموعُ الإنفاق القوميّ على الرفاه جميعَ الدعومات الماليّة لمؤسّسة التأمين الوطنيّ بحسب بنود التأمين الوطنيّ بما في ذلك مصروفات الإدارة (لا يشمل ضريبة الصحّة)، وميزانيّة التنفيذ لوزارة العمل والرفاه الاجتماعيّ، وكذلك الدعوم غير الماليّة[112] لمؤسّسة التأمين الوطنيّ، والسلطات المحلّيّة، والمؤسّسات القوميّة، والمؤسّسات الحكوميّة التي لا تبتغي الربح، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعيّ.

الجدول 6.3: مركّبات الإنفاق القوميّ على الرفاه 2008

	مليون شيكل
دعوم غير ماليّة لمؤسّسة التأمين الوطنيّ	49,920
السلطات المحلّيّة، المؤسّسات القوميّة، المؤسّسات الحكوميّة التي لا تبتغي الربح	8,800
ميزانيّة التنفيذ لوزارة العمل والرفاه الاجتماعيّ	4,882
المجموع	63,602

المصدر: استعراض سنويّ، التأمين الوطنيّ 2009، ميزانيّة الدولة 2008، موقع وزارة الماليّة www.mof.gov.il ، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2009.

مجموع الإنفاق القوميّ على الرفاه بأثمان جارية: 63,602 مليون شيكل.

112 الدعوم غير الماليّة ذات القيمة الماليّة مثل: العتاد المنزليّ، الإسكان، الغذاء و/او الخدمة ذات القيمة الماليّة.

تغييرات في الإنفاق القوميّ على الصحّة والإسكان والتربية والتعليم والتشغيل والرفاه

يستعرض الجدول 6.4 مَبالغ الإنفاق القوميّ بملايين الشواقل[113] في كلّ واحد من مجالات المؤشّر الخمسة (الصحّة، الإسكان، التربية والتعليم، التشغيل والرفاه الاجتماعيّ) بالأسعار الجارية. حصل ارتفاع في مبلغ الإنفاق القوميّ في كلّ واحد من المجالات، ما عدا مجال الرفاه. ينبع التراجع في مجال الرفاه من سببين: السبب الأول هو خصخصة عدد من الخدمات الاجتماعيّة (راجعوا فصل الرفاه)؛ والسبب الثاني هو تقليصات في جزء من مخصّصات مؤسّسة التأمين الوطنيّ، من خلال تقليص المبلغ المخصّص، أو من خلال التشديد في شروط الاستحقاق (راجعوا الرسم 6.3).

الرسم 6.3: الإنفاق القوميّ للمؤشّرات الخمسة التجميعيّة، مؤشّر 2008 ومؤشّر 2009 (ملايين الشواقل)

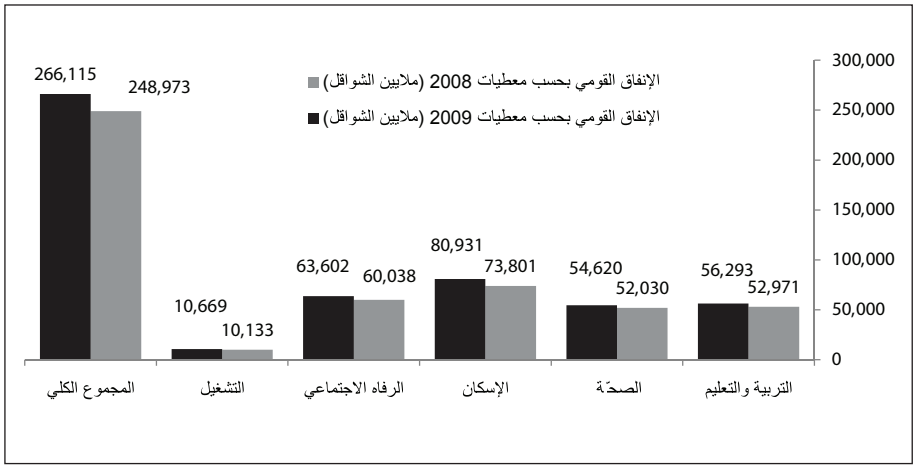

يُظهر الجدول 6.4 حصّة كلّ مجال (بالنسب المئوية) من مجموع الإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة. وحسب حصّة كلّ واحد من المجالات من مجموع الإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمعة يتحدّد وزن المؤشّر التجميعيّ في كلّ واحد من المجالات. مجال الإسكان هو الأكثر "ثقلاً" بسبب حصّته المرتفعة في الإنفاق القوميّ (30.4%). التدريج في المجالات المتبقّية بقي على ما هو في الفترة الواقعة بين 2008 و 2009. هذا هو التدريج بترتيب تنازليّ للمجالات المتبقية في بيانات مؤشّر 2008: الرفاه الاجتماعيّ، التربية والتعليم، الصحّة والتشغيل (24.1%، 21.3%، 20.9%، 4.1% على التوالي). هذا هو التدريج في بيانات مؤشّر 2009: الرفاه الاجتماعيّ، التربية والتعليم، الصحّة والتشغيل (23.9%، 21.2%، 20.5%، 4.0% على التوالي). ما يلي التغييرات مقارنة بالسنة الفائتة: تراجع طفيف بنسبة 0.2% في حصة الإنفاق القوميّ على الرفاه مقارنة بالإنفاق القوميّ في المجالات الأخرى (من 24.1% إلى 23.9%)، تراجع بنسبة 0.4% في حصّة الإنفاق القوميّ على الصحّة مقارنة بالإنفاق القوميّ في المجالات الأخرى (من 20.9% إلى 20.5%)، واستقرار في حصّة الإنفاق القوميّ على التعليم والتشغيل.

113 حول طريقة احتساب الإنفاق القوميّ في كلّ واحد من المجالات الخمسة، راجعوا فصل المقدّمة والشروح ص. 17-21.

رسم 6.4: احتساب قيمة المؤشّر الموزون

مجال	الإنفاق القوميّ 2008 (ملايين الشواقل)	الإنفاق القوميّ 2009 (ملايين الشواقل)	الوزن من مجموع إنفاق 2008 (%)	الوزن من مجموع إنفاق 2009 (%)	مؤشّر 2008	مؤشّر 2009	مساهمة لمؤشّر 2008 (%)	مساهمة لمؤشّر 2009 (%)
الصحّة	52,030	54,620	20.9	20.5	0.2225	0.2516	12.9	14.1
الإسكان	73,801	80,931	29.6	30.4	0.2820	0.2877	23.2	23.9
التربية والتعليم	52,971	56,293	21.3	21.2	0.3260	0.3150	19.3	18.2
التشغيل	10,133	10,669	4.1	4.0	0.3851	0.3896	4.4	4.3
الرفاه الاجتماعيّ	60,038	63,602	24.1	23.9	0.6009	0.6055	40.2	39.5
المجموع	248,973	266,115	100.0	100.0	0.3600	0.3661	100.0	100.0

نسبة مساهمة كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة في قيمة المؤشّر الموزون

تتعلّق نسبة مساهمة كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة في المؤشّر الموزون بقيمة المؤشّر التجميعيّ ووزنه. يتعلّق التغيير بنسبة مساهَمة كلّ واحد من المؤشّرات (مقارنة بمؤشّر 2008)، في قوّة التغيير في قيم المؤشّرات وأوزانها.

نسبة المساهَمة الأعلى لقيمة المؤشّر الموزون هي لمؤشّر الرفاه، والذي بلغ 39.5%، وهو تغيير طفيف مقارَنةً بمؤشّر 2008 الذي بلغت مساهمته فيه 40.2%. يعود السبب في تراجع نسبة مساهمة مؤشّر الرفاه إلى التراجع في حصّة الإنفاق القوميّ على الرفاه، والاستقرار في مؤشّر الرفاه (من 0.6009 إلى 0.6055 بين العامين 2008 وَ 2009). ارتفعت نسبة مساهمة مؤشّر الإسكان قليلاً في مؤشّر 2009 مقارنةً بقيمته في مؤشّر 2008، وذلك نتيجة ارتفاع مدمج في حصّة الإنفاق القوميّ على الإسكان وارتفاع في مؤشّر الإسكان بين العامين 2008 وَ 2009. بقيت حصّة مجال التعليم من مجموع الإنفاق القوميّ مستقرّة في بيانات مؤشّر 2009 بمستوى 21.2%، وفي المقابل تراجعت قيمة المؤشّر. نتج عن ذلك تراجع في مساهمة مجال التعليم للمؤشّر من 19.3% إلى 18.2%. حصل ارتفاع كبير في مساهمة مجال الصحّة لعلامة المؤشّر، على الرغم من استقراره في مجموع الإنفاق القوميّ مقارنة بالمؤشّر السابق (20.5% وَ 20.9% على التوالي). في المقابل، حصل ارتفاع حادّ (13%) في قيمة المؤشّر ذاته، لم يحصل تغيير يُذكر في مساهمة مجال التشغيل.

مفتاح الدلائل والمتغيّرات:

مؤشّر الصحّة			عرب		يهود	
دلائل	رقم	المتغيّر	2008	2009	2008	2009
متوسّط العمر المتوقّع	1	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة- ذكور	75.0	75.2	78.7	79.0
	2	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة- إناث	78.7	78.8	82.5	82.8
سلوك معزّز للصحّة	3	نسبة المدخّنين في سنّ 20 فما فوق- ذكور	42.4	45.2	29.5	28.5
	4	نسبة المدخّنين في سنّ 20 فما فوق-إناث	6.9	6.6	20.6	19.6
نسب الوفاة (كلّ 1,000 نسمة)	5	نسبة ولادات الرضّع لكلّ 1,000 ولادة حيّ	8.0	7.7	3.2	3.1
	6	وفاة في سنّ 1-4 - ذكور	0.7	0.7	0.2	0.2
	7	وفاة في سنّ 1-4 - إناث	0.5	0.5	0.2	0.1
	8	وفاة في سنّ 10-14 - ذكور	0.3	0.3	0.1	0.1
	9	وفاة في سنّ 10-14 - إناث	0.1	0.1	0.1	0.1
	10	وفاة في سنّ 20-24 - ذكور	1.2	1.1	0.9	0.8
	11	وفاة في سنّ 20-24 - إناث	0.3	0.3	0.3	0.2
	12	وفاة في سن 40-44 - ذكور	2.0	1.9	1.8	1.7
	13	وفاة في سنّ 40-44 - إناث	1.0	1.0	1.0	0.9
	14	وفاة في سنّ 60-64 - ذكور	15.8	15.5	10.4	10.0
	15	وفاة في سن 60-64 - إناث	9.6	9.4	5.9	5.7
	16	وفاة في سنّ 80-84 - ذكور	90.2	92.4	76.8	76.5
	17	وفاة في سنّ 80-84 - إناث	87.4	87.4	62.1	61.5

خضعت المتغيّرات التي أشير إليها باللون الرمادي في جدول "دلائل ومتغيّرات" لتحويل معاكس. لمزيد من التفاصيل- راجعوا فصل "مقدّمة وشروح" ص 19-20 في بند "عرض رياضيّ".

مؤشّر الإسكان			عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2008	2009	2008	2009
توافر الإسكان	1	نسبة القاطنين في شقّة ممتلَكة	92.6	92.8	69.7	69.66
	2	قيمة شقّة ممتلكة (آلاف الشواقل)	656.8	653	783.8	776.2
	3	نسبة الشقق التي تبنى بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء بغرض السكن في المدن والقرى التي يبلغ تعداد سكّانها 10,000 مواطن فما فوق.	1.6	1.2	21.9	16.3
رفاهية الإسكان	4	معدّل الغرف في الشقّة الواحدة	4.0	3.96	3.9	3.98
	5	معدّل الأنفس في الغرفة الواحدة	1.4	1.41	0.8	0.85
جودة الإسكان	6	معدّل الإنفاق الشهريّ للأسرة على الإسكان	1642.6	1669.0	2663.2	2679.4
	7	معدّل الإنفاق الشهريّ للاسرة على مدفوعات الأرنونا	199.4	199.4	267.0	275.8

مؤشّر التعليم			عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2008	2009	2008	2009
موارد جهاز التعليم	1	معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة الابتدائيّة	29.0	28.9	24.6	24.7
	2	معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في المرحلة فوق الابتدائيّة	30.5	30.6	27.6	27.4
	3	معدّل ساعات التدريس للطالب في المرحلة الابتدائيّة	1.6	1.6	1.9	1.8
	4	معدّل ساعات التدريس للطالب في المرحلة الابتدائيّة	1.7	1.7	2.0	2.0
بنية تحتيّة تربويّة	5	نسبة المعلّمين الأكاديميّين	71.0	74.3	75.7	76.8
	6	نسبة المعلّمين غير المؤهّلين	4.8	4.2	3.3	3.0
المشاركة في التعليم	7	نسبة المشاركة في روضات الأطفال والحضانات اليوميّة في سنّ عامين	7.5	9.4	39.8	45.9
	8	نسبة المشاركة في روضات الأطفال والحضانات اليوميّة في سن 3-4	66.3	70.9	89.1	87.3
	9	نسبة التسرّب بين طلاّب الصفوف التاسعة- الثانية عشرة	7.0	7.0	4.0	4.0
	10	نسبة الطلاّب في الجامعة من مجموع الفئة العُمُريّة 20-34	3.3	3.4	9.0	9.0
نواتج تربويّة	11	متوسّط عدد سنوات الدراسة حسب المجموعة السكّانيّة	11.1	11.3	12.7	12.6
	12	نسبة أصحاب 8-0 سنوات دراسيّة من مجموع أبناء 15 عامًا فما فوق	29.0	28.0	10.0	9.0
	13	نسبة أصحاب 13 سنة دراسيّة فما فوق من مجموع أبناء 15 عامًا فما فوق	19.0	19.0	45.0	46.0
	14	نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلاّب صفوف الثانية عشرة	49.0	47.0	56.0	56.0
	15	نسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط القبول للجامعات من المجموع الكلّيّ لطلاّب الصفوف الثانية عشرة	32.0	33.0	48.0	48.0
	16	معدّل علامات الميتساف- الصفوف الخامسة	59.7	62.4	73.9	75.6
	17	معدّل علامات الميتساف- الصفوف الثامنة	52.1	53.4	66.8	68.7

مؤشّر التشغيل			عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2008	2009	2008	2009
المشاركة في القومة العاملة المدنيّة	1	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 15 فما فوق- ذكور	60.1	60.5	60.7	61.0
	2	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 15 فما فوق- ذكور	18.5	19.3	55.7	56.2
	3	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 17-15	4.0	3.90	10.8	10.53
	4	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 24-18	37.7	37.99	43.3	43.44
	5	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 34-25	56.6	56.59	80.6	80.67
	6	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 44-35	56.7	56.84	84.0	84.47
	7	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 54-45	46.1	45.79	81.9	82.16
	8	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 64-55	21.3	22.18	61.3	62.72
	9	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ 65 فما فوق	3.4	3.99	10.3	10.58
	10	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب 4-0 سنوات دراسيّة	9.0	9.1	12.6	13.34
	11	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب 8-5 سنوات دراسيّة	33.3	33.66	26.6	26.16
	12	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب 12-9 سنة دراسيّة	40.7	40.92	52.5	52.62
	13	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب 15-13 سنة دراسيّة	46.9	47.58	67.2	67.34
	14	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف أصحاب 16 سنة دراسيّة فما فوق	75.5	75.80	77.3	77.28
غير المشغّلين	15	نسبة غير المشغّلين- رجال	10.3	9.44	8.2	7.34
	16	نسبة غير المشغّلات- نساء	14.0	14.28	9.6	8.54

مميّزات المشغّلين	17	نسبة المشغّلين في مهنة أكاديميّة	8.3	8.25	15.0	15.20
	18	نسبة المشغّلين في مهن حرّة وتقنيّة	10.9	11.06	16.3	16.26
	19	نسبة المشغّلين كمديرين	2.3	2.13	7.0	7.05
	20	نسبة المشغّلين في الأعمال المكتبيّة	6.9	7.06	17.7	17.69
	21	نسبة المشغّلين كوكلاء مبيعات وعمّال خدمات	16.0	16.48	20.6	20.81
	22	نسبة المشغّلين كعمّال مهنيّين في الزراعة	2.0	2.09	1.3	1.27
	23	نسبة المشغّلين كعاملين مهنيّين في الصناعة والبناء وآخرين	40.9	40.30	15.0	14.82
	24	نسبة المشغّلين كعمّال غير مهنيّين	12.5	12.45	7.0	6.86
	25	نسبة المشغّلين في فرع الزراعة	3.1	3.25	1.7	1.66
	26	نسبة المشغّلين في فرع الصناعة	14.2	14.00	15.8	15.6
	27	نسبة المشغّلين في فرعي الكهرباء والماء	0.3	0.29	0.8	0.82
	28	نسبة المشغّلين في فرع البناء	19.5	19.36	3.5	3.47
	29	نسبة المشغّلين في فرع التجارة بالجملة وبالمفرّق	16.3	16.35	13.1	13.15
	30	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الاستضافة	5.4	5.57	4.3	4.44
	31	نسبة المشغّلين في فرع المواصلات والتخزين والاتّصال	6.7	6.5	6.6	6.56
	32	نسبة المشغّلين في فرع المصارف والتأمين والرفاه والتمريض	0.9	0.86	3.8	3.89
	33	نسبة المشغّلين في فرع الخدمات التجاريّة	6.2	6.45	14.6	14.91
	34	نسبة المشغّلين في فرع الإدارة العامّة	3.0	2.77	5.1	5.00
	35	نسبة المشغّلين في فرع التربية والتعليم	13.1	13.38	13.0	12.95
	36	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الصحّة والرفاه والتمريض	7.2	7.08	10.8	10.74
	37	نسبة المشغّلين في فرع الخدمات المجتمعيّة	3.2	3.24	5.0	4.98
	38	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الاقتصادات المنزليّة.	0.3	0.31	1.8	1.82

مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ			عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2008	2009	2008	2009
الإنفاق على الرفاه	1	مجموع الإنفاق العام (الدولة والسلطات المحلّيّة) للنسمة على الرفاه	360.0	375.8	527.6	551.3
	2	معدّل عدد المعالجين للعامل الاجتماعيّ الواحد	501.2	522.6	335.7	351.1
انتشار الفقر	3	انتشار الفقر في صفوف العائلات قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.	58.2	58.2	29.5	29.1
	4	انتشار الفقر في صفوف الأنفس قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.	60.4	60.6	27.0	26.5
	5	انتشار الفقر في صفوف الاولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.	66.6	67.0	31.4	31.0
	6	انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل	44.9	45.7	12.3	12.6
	7	انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل	47.8	48.9	14.0	14.7
	8	انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل	55.3	57.0	20.9	21.6
	9	انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	51.1	51.3	15.3	15.4
	10	انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	54.0	54.4	16.5	16.6
	11	انتشار الفقر في صفوف الاولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	62.0	63.0	23.5	24.0
	12	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل- عائلات	22.9	21.4	58.2	56.7
	13	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل- أنفس	20.9	19.4	48.0	46.1
	14	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل- أولاد	17.1	15.0	33.3	30.8
	15	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة- عائلات	12.1	11.8	48.3	47.2
	16	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة- أنفس	10.6	10.1	38.7	37.3
	17	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة- أولاد	6.9	6.1	25.1	22.9

الهيئة الإدارية لجمعيّة سيكوي

الرؤساء المشاركون
بروفيسور محمّد أمارة
بروفيسور جابي سلومون

أعضاء الهيئة الإداريّة
د. أيمن إغباريّة
د. يوسف جبارين
السيّدة أفيراما غولان
د. نهاية داوود
د. رمزي حلبي
بروفيسور شلومو حسّون
د. ألون ليئيل
السيّدة باتسي لندا
السفير (المتقاعد) بنيامين نافون
المحامية نسرين عليمي – كبها
السيّد شموئيل شاكيد
د. ماري توتري

رؤساء الهيئة الإدارية السابقون
د. خالد أبو عصبة
بروفيسور يتسحاق جال نور
السفير المرحوم حنان بار-أون
د. حاتم كناعنة
المرحوم د. يسرائيل كاتس

طاقم سيكوي

مديران عامان مشاركان
المحامي علي حيدر
السيّد رون چيرليتس

أعضاء الطاقم
فوزية أبو نمر، مركزة الطلاب الجامعيين، قسم السياسات المتساوية
مها أبو صالح، مديرة مشاركة، قسم السياسات المتساوية
نايف أبو شرقيّة، مدير مشارك، برنامج المشاركة بين السلطات المحلّيّة
ميخال بليكوف، مركّزة أبحاث ومعلومات، قسم السياسات المتساوية
غيلا بن شطريت، مديرة حسابات
ياسمين جناح، مديرة المكتب، القدس
كفاح دغش، مديرة مشروع تطوير القيادات والمبادرة المجتمعية العربيّة
روت فايشنيك- فينر، مديرة مشاركة، قسم السياسات المتساوية
حاسيا حومسكي- بورات، مركّزة مجموعة سيكوي، مسجاف
علاء حمدان، مركز معلومات وأبحاث، دائرة الأبحاث
حاجيت ناعالي- يوسف، مديرة مشاركة، برنامج المشاركة بين السلطات المحلّيّة
رنا إسمير، مديرة المكتب، حيفا
ياسر عوّاد، مدير مشروع التمثيل الملائم والمساواة في العمل
كارل باركال، مدير تطوير الموارد
باتيا كالوش، مركّزة معلومات الموارد
نيرا كراسنه، مركّزة موقع الإنترنت

SIKKUY FUNDING SOURCES - 2010-11

Abroad

Kathryn Ames Foundation
Jacob and Hilda Blaustein Foundation
Naomi and Nehemiah Cohen Foundation
Lois and Richard England Foundation
European Union
Fohs Foundation
Ford Foundation – New Israel Fund
The German Federal Foreign Office – Institute for Foreign Cultural Relations (Zivik)
Joan Garson & David Baskin
Bob & Doris Gordon
Paul Guilden
Robert and Ardis James Foundation
Kahanoff Foundation
Zanvyl and Isabelle Krieger Fund
Harvey Krueger
Levi Lassen Foundation
Brian Lurie
Albert E. Marks Charitable Trust
Joseph and Harvey Meyerhoff Family Charitable Funds
Moriah Fund
New Israel Fund
New Israel Fund of Canada
P.E.F. Israel Endowment Funds Inc.
Sigrid Rausing Trust
Prof. Donald L. Rubin
Friends of Sikkuy in San Antonio
Alan B. Slifka Foundation
Sid Topol
UJA – Federation of New York
Arthur & Andrea Waldstein
Fred and Joyce Zemans

In Israel

Friends of Sikkuy in Israel
Landa Family Foundation

جمعيّة سيكوي

هي تنظيم مشترك للعرب واليهود، من مواطني الدولة، الذين أخذوا على عاتقهم تحقيق المساواة المدنيّة في ما بينهم. أسّست الجمعيّة في العام 1991، وتنشط من خلال مركزين، يقع أحدهما في القدس، والآخر في حيفا. للجمعيّة هيئة إداريّة مشتركة من العرب واليهود، ورئيس عربيّ، وآخر يهوديّ، ومديران عامّان، أحدهما يهوديّ والآخر عربيّ. وينبثق جدول أعمال الجمعيّة ونشاطاتها من الحوار المتواصل والصريح بين العرب واليهود –أعضاء الطاقم المهنيّ والهيئة الإداريّة؛ وجميعهم ينتمون إلى التيّارات المركزيّة في مجتمعاتهم.

غاية جمعيّة سيكوي هي **تعزيز المساواة في جميع المجالات وعلى جميع الصُّعُد بين المواطنين اليهود والعرب الفلسطينيّين في إسرائيل، من خلال المحافظة على كرامة الإنسان.**

تعمل الجمعيّة على ثلاثة مستويات:

مقابل الحكومة

دائرة تدعيم سياسة المساواة

إتاحة الموارد العامّة للمواطنين العرب

مسح العوائق القائمة في الوزارات الحكوميّة وفي الحكم المحلّيّ، والتي تمنع مُتاحيّة الموارد العامّة للمواطنين العرب، بمساعدة أنموذج مُستحدث لمسح المعوّقات، وتصميم توصيات حول رسم السياسات. يقوم عاملو الدّائرة بتدعيم تغييرات في سياسة الوزارات الحكوميّة، وفي سُبل إتاحة الموارد.

مؤشّر المساواة

تطوير متميّز ومتفرّد لدائرة الأبحاث في جمعيّة سيكوي لقياس التمييز ضدّ المواطنين العرب-الفلسطينيّين في إسرائيل. يعزّز المؤشّر خبرةُ خبراء الإحصاء في إسرائيل، ويعتمد في مرجعيّته على مؤشّرات أخرى في العالم. من شأن تقبّل أصحاب القرار للمؤشّر أن يدعّم التغيير في سياسة التمييز.

برنامج خاصّ للتمثيل الملائم والمساواة في التشغيل للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، وفي الشركات الحكوميّة والجامعات والقطاع الخاصّ.

في الحكم المحلّي

يعمل برنامج المشاركة بين السلطات المحلّيّة على بناء أطر تنظيميّة للتعاون بين سلطات محلّيّة يهوديّة وأخرى عربيّة في منطقة «شاطئ الكرمل».

في صفوف الجمهور العامّ

في أوساط الجمهور اليهوديّ: نقيم مجموعات عمل لمواطنين يأخذون على عاتقهم دفع مساواة المواطنين العرب باليهود نحو مركز الخطاب اليهوديّ، والعمل على مكافحة التمييز ضدّ المواطنين العرب في كلّ ما يتعلّق بالحصول على خدمات الدولة ونشاطات إضافيّة.

في أوساط المواطنين العرب: نقوم بتنفيذ برنامج لتنمية القيادات وتنفيذ المبادرات المجتمعيّة في منطقة ساحل الكرمل، وقضاء عكّا، في سبيل تشكيل مجموعات من الأكاديميّين وأصحاب القدرات العرب، الذين سيقومون بتعزيز المجتمع المحلّيّ وتحقيق المساواة.

شارع همشوررت راحيل 17، بيت هكيريم، القدس، 96348
هاتف: 02-6541225 فاكس: 02-6541108 بريد الكتروني: jerusalem@sikkuy.org.il
جادة بن غوريون 57، ص.ب. 99650 حيفا 31996
هاتف: 04-8523188 فاكس: 04-8523065 بريد الكتروني: haifa@sikkuy.org.il
www.sikkuy.org.il